REGIONE AUTÒNOMA DE SARDIGNA
REGIONE AUTONOMA DELLA SARDEGNA

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

ENI CBCMED
التعاون عبر الحدود
في البحر الأبيض المتوسط

ORGANIC ECOSYSTEM

الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: آفاق وفرص

تركيز البلد:
الأردن، لبنان، إيطاليا، اليونان، تونس

تسليم 3.1.4 - وضع استراتيجية مشتقة عبر الحدود وتحديات سلسلة القيمة العضوية المبتكرة

وزارة الزراعة

JEPA

CHAMBER OF COMMERCE INDUSTRY & AGRICULTURE ZAHLE & BEKKA

CIHEAM BARI

InnoPolis

ascame

المؤلفون: **مارا سيميرارو** · CIHEAM باري
سيمونا جيوردانو · CIHEAM باري
لويجي جواريرا · CIHEAM باري
إدواردو كوكو · IFOAM أورغانيك أوروبا

المساهمون: **تمام خوالدة** · وزارة الزراعة (الأردن)
هالة الطويت · وزارة الزراعة (الأردن)
سعيد جدعون · غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع (لبنان)
فادي أبو فياض · غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع (لبنان)
كاترينا سوتيروبولو · إنوبوليس (اليونان)
راجا بن زرتي · وزارة الزراعة (تونس)
لورا سويكس · IFOAM أورغانيك أوروبا
سيلفيا شميت · IFOAM أورغانيك أوروبا
كونستانتينوس ماكارياس · IFOAM AgriBioMediterraneo

الشكر: **لينا البيطار** · CIHEAM باري
يتم تمديد شكر صادق للسيدة لينا البيطار على المساهمة القيمة التي قدمتها في إعداد هذا الوثيقة. بصفتها منسقة MOAN، كرست نفسها بقوة للمشروع كمنسقة حتى عام 2021.

التحرير: الجمعية العامة لغرف التجارة والصناعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (**ASCAME**)

تنويه

تم إعداد هذا النشر بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج البحر الأبيض المتوسط للتعاون العابر للحدود بموجب آلية التعاون العابر للحدود في البحر الأبيض المتوسط ENI-CBC. محتويات هذا الوثيقة تعبر بشكل حصري عن مسؤولية CIHEAM-BARI ولا يمكن تصفيتها بأي حال من الأحوال على أنها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي أو هياكل إدارة البرنامج.

برنامج البحر الأبيض المتوسط للتعاون العابر للحدود للفترة 2014-2020 هو مبادرة تعاون عابر للحدود متعددة الأطراف يموله آلية الحدود الأوروبية المجاورة (ENI). هدف البرنامج هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية العادلة والمستدامة، والتي قد تسهم في تعزيز التكامل العابر للحدود وتثمين التراتب والقيم في البلدان المشاركة. تشارك 31 دولة في البرنامج: قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، مالطا، فلسطين، البرتغال، إسبانيا، وتونس. السلطة المستضيفة (MA) هي الجهة الإقليمية المستقلة لسردينيا (إيطاليا). اللغات الرسمية للبرنامج هي العربية والإنجليزية والفرنسية. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.enicbcmed.euالاتحاد الأوروبي يتألف من 27 دولة عضو قرروا ربط تدريجيًا معرفتهم ومواردهم ومصائرهم. خلال فترة التوسع لمدة 50 عامًا، قاموا معًا ببناء منطقة استقرار وديمقراطية وتنمية مستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية. الاتحاد الأوروبي ملتزم بمشاركة إنجازاته وقيمه مع البلدان والشعوب خارج حدوده.

CIHEAM باري، فالينزانو، ٢٠٢٢
هذا النشر متاح وقابل للاستخدام بحرية وفقًا لترخيص Creative Commons BY-NC-SA
لعرض نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة https://www.creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0
إصدار غير للبيع

الاقتراح للتنسيق: سيميرارو م.، جيوردانو س.، جواريرا ل.، كوكو إ. (محررون) (٢٠٢٢). آفاق الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تركيز البلد: اليونان، إيطاليا، الأردن، لبنان، تونس. فالنزانو: CIHEAM باري. مشروع النظام البيئي العضوي. الإسهام 3.1.4 - وضع استراتيجية عابرة للحدود وتحديات سلسلة القيمة العضوية المبتكرة.
ISBN 978-2-85352-615-9
https://doi.org/10.48259/bc1961c

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

ORGANIC ECOSYSTEM

INDEX

المقدمة 4

الجزء أ · حالة فنية للزراعة العضوية

الزراعة العضوية على الصعيد العالمي 7
الزراعة العضوية في أوروبا 12
الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط 23
رؤية الزراعة العضوية حتى عام 2030 26

جزء ب · المنهجية

المنهجية 28
تحليل فرص الزراعة العضوية 31

الجزء ج · آفاق الزراعة العضوية في الدول الشريكة

نشاط الاستماع وتحليل أصحاب المصلحة 33
تحليل المقابلات 36
SWOTتحليل 39
الأردن 44
لبنان 51
إيطاليا 60
اليونان 70
تونس 81
تنظيم سلاسل القيم 94

المقدمة

تمثل الزراعة العضوية طريقة إنتاج قيمة لتحقيق سلامة الغذاء، وكذلك الاستدامة في أبعادها المختلفة، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تتوافق هذه الأبعاد مع أهداف التنمية المستدامة لخطة الأجندة 2030، حيث تسلط الضوء على التحديات المشتركة المرتبطة بممارسات الزراعة المستدامة. تم التعرف على الدور المحوري للزراعة العضوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي الأول للزراعة عام 2003، حيث أيدت 37 وزارة إمكانياتها كأداة لتعزيز الشراكة الأورومتوسطية. على الرغم من الاختلافات التنظيمية بين البلدان الشريكة في المنطقة البحر الأبيض المتوسط وانخفاض النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة (Eurostat، 2017)، هناك قضايا مشتركة تستدعي الاهتمام والتحسين. تشمل هذه القضايا صياغة سياسات مناسبة لتعزيز القدرة التنافسية، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة (MSMEs)، ونقل المعرفة والابتكار إلى MSMEs، وتعزيز القطاع العضوي من خلال تحفيز تجميع المشاريع في سلاسل القيمة. تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة متعددة، مثل التغير المناخي، والتلوث، وبطالة الشباب، وعدم المساواة الاجتماعية. تؤثر هذه التحديات على رفاهية الناس، بغض النظر عن الجنس، في جميع أنحاء المنطقة.

مستند الحالي يهدف إلى تسليط الضوء على القضايا المشتركة المذكورة أعلاه والتحديات الناشئة والاعتراف بالمتطلبات الأساسية الجوهرية بين البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويسعى إلى توضيح الآفاق المحتملة وتطور القطاع الزراعي العضوي في المستقبل. تم البدء في هذا الجهد بتركيز خاص على كل من البلدان التي تم تحليلها، وهي اليونان وإيطاليا والأردن ولبنان وتونس.

تم تطوير هذا المستند كجزء من مشروع النظام البيئي العضوي، المعنون "تعزيز النظام البيئي العضوي عبر تعزيز

التحالفات الزراعية الغذائية عبر الحدود"، وهو مبادرة تابعة لآلية التعاون العابر للحدود ENI-CBC-MED. الهدف الرئيسي للمشروع هو تسهيل الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المختلفين وتحسين وصول MSMEs العضوية إلى أسواق الزراعة والغذاء، والتي أصبحت أكثر تعقيدًا نظرًا لمتطلبات الجودة وقواعد التجارة. يجمع مشروع النظام البيئي العضوي بين شركاء من 6 بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط و 5 سلطات مختصة (CAs) المسؤولة عن سياسة القطاع والرقابة، والتي تعمل في إطار MOAN، شبكة الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تتخذ من CIHEAM باري مقرًا لها، وتربط جميع CAs عبر 24 بلدًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الشركاء المشاركون هم: وزارة الزراعة (الأردن) ، JEPA (جمعية المصدرين ومنتجي الفواكه والخضروات في الأردن)، CIHEAM باري - المعهد الزراعي البحري الوسيط في باري (إيطاليا)، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع (لبنان)، InnoPolis - مركز الابتكار والثقافة (اليونان)، SYNAGRI - النقابة الفلاحية التونسية (تونس) وASCAME - الجمعية العامة لغرف التجارة والصناعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا).

هدف شبكة MOAN هو تعزيز الزراعة العضوية كأداة للتنمية السياسية والاقتصادية للمنطقة، وتعزيز إمكانية الوصول إلى المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية، وتحسين سلامة الغذاء، وتعزيز الاستدامة البيئية للإنتاج الزراعي، وتشجيع التوظيف وريادة الأعمال، مع توجيه اهتمام خاص إلى الشباب والنساء. يهدف المشروع إلى إنشاء نظام بيئي عضوي عابر للحدود كتمديد لشبكة الزراعة العضوية المتوسطية (MOAN)، قادر على ربط السلطات المختصة (CAs) والجهات الخاصة وأصحاب المصلحة المختلفين. هدفه هو تشجيع المناقشات الإنتاجية بين الجهات لتطوير تحالفات وتعاون جديد، بما في ذلك تلك بين الكيانات العامة والخاصة، و/أو الكيانات الخاصة والخاصة. تسعى المبادرة أيضًا إلى تعزيز التبادلات ليس فقط في اتجاه شمال - جنوب ولكن أيضًا في اتجاه جنوب - جنوب، للاستفادة من ونشر أفضل الممارسات في هذه البلدان ومشاركة المعرفة القيمة.

تم تطوير هذا المستند من خلال نهج أسفل لأعلى يؤكد على تبادل التجارب والتعاون بين الأشخاص. تم جمع جميع المعلومات المشتركة في هذا المستند في إطار شبكة المشروع، وهدف هذا النهج هو المساهمة في تعزيز دور MOAN على الصعيد الإقليمي. يهدف مشروع النظام البيئي العضوي، من خلال هذا المستند، إلى تقديم تحليل لقطاع العضوي في البلدان الشريكة، مع مراعاة وجهات نظر أصحاب المصلحة المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص. الهدف النهائي هو خلق أساس لمناقشات مستقبلية ستوسع نطاق هذا المستند وتضمن استدامة الشبكة بعد انتهاء المشروع، وتعزيز دور MOAN بشكل أكبر.

الجزء 1

حالة فنية للزراعة العضوية

Eduardo Cuoco · Laura Sauques · Silvia Schmidt · Constantinos Machairas

الزراعة العضوية على الصعيد العالمي

1.
الأراضي والإنتاج العضوي

في عام 2020، امتدت الأراضي الزراعية العضوية العالمية إلى 74.9 مليون هكتار، مما يمثل زيادة بنسبة 4.1% عن عام 2019 مع إضافة 3 ملايين هكتار إضافية. يجسد الأراضي الزراعية العضوية نسبة 1.6% من إجمالي الأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم.

تتألف الأراضي الزراعية العضوية بشكل أساسي من المراعي ومناطق الرعي، حيث تمثل 66% من إجمالي الأراضي، ما يعادل 51 مليون هكتار. وتأتي استخدامات الأراضي العضوية الزراعية الثانية بالحجم للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل، حيث بلغ إجماليها 13.1 مليون هكتار، مما يمثل 18% من الإجمالي. بينما تشكل المحاصيل الدائمة 7% من الأراضي الزراعية العضوية الإجمالية، حيث يخصص لها 5.2 مليون هكتار.

تكشف التوزيع العالمي للأراضي الزراعية العضوية أن أوقيانوسيا تحمل الحصة الأكبر، حيث تمثل 47.9% من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في العالم، ما يعادل 35.9 مليون هكتار. أستراليا، التي تقدم أعلى عدد من الأراضي الزراعية العضوية في المنطقة، تمتلك 35.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية العضوية. وعلاوة على ذلك، أستراليا هي البلد الذي يمتلك أعلى عدد من الأراضي الزراعية العضوية في العالم، وبين عامي 2011 و2020، شهدت زيادة بنسبة 200% في الأراضي الزراعية العضوية. يُقدر أن 97% من الأراضي الزراعية في أستراليا تُستخدم لأغراض مرعية ومراعاة شاسعة.

أوروبا تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأراضي الزراعية العضوية، حيث تمثل حصة تبلغ 22.8% أو 17.1 مليون هكتار. شهدت المنطقة نموًا مستدامًا للأراضي العضوية على مر السنين. بين عامي 2011 و2020، سجلت أوروبا زيادة بنسبة 62.1% في أراضيها الزراعية العضوية.

تمثل أمريكا اللاتينية 13.3% من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في العالم أو 9.95 مليون هكتار، حيث تحتل واحدة من الدول المرتبة الثالثة فيما يتعلق بأكبر مناطق الأراضي العضوية. تتباهى الأرجنتين بـ 4.45 مليون هكتار بينما تمتلك أوروغواي 2.74 مليون هكتار. تليها منطقة آسيا، حيث تمثل 8.2% من إجمالي الحصة العالمية للأراضي الزراعية العضوية بمساحة 6.15 مليون هكتار. شمال أمريكا تمتلك 5% أو 3.75 مليون هكتار، وأخيرًا، إفريقيا تمتلك 2.8% أو 2.09 مليون هكتار.

بالإضافة إلى الأراضي الزراعية، يُستخدم الأراضي العضوية في العالم أيضًا لأنشطة متنوعة مثل مناطق جمع الحياة البرية وتربية النحل والمزارعة السمكية والغابات والمراعي على الأراضي غير الزراعية. يُقدر أن هذه الاستخدامات العضوية غير الزراعية تشمل مساحة تبلغ 30 مليون هكتار، مما يرفع إجمالي الأراضي العضوية في العالم إلى 104.9 مليون هكتار. يجب ملاحظة أنه يجب ممارسة الحذر عند تفسير هذا الرقم، حيث أن العديد من البلدان لا تقوم بتقديم تقارير بشأن المناطق العضوية غير الزراعية، مما يشير إلى أن الرقم الفعلي قد يكون أعلى.

(1) The data used below are extracted from the report realized by FIBL and IFOAM Organics International, the World of Organic Agriculture, Statistics and Emerging Trends in 2022 - https://www.fibl.org/fileadmin/documents/shop/1344-organic-world-2022.pdf. This report relies on data collected in the year 2020

.2 المشغلين

حتى عام 2020، يبلغ عدد المنتجين العضويين العالميين 3.4 مليون منتج، مما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 7.6% مقارنة بالعام السابق. نسبة كبيرة من هؤلاء المنتجين تقع في آسيا (56%)، تليها إفريقيا (24%)، وأوروبا (12%). يجدر بالذكر أن هذه المناطق تشكل معًا 90% من إجمالي منتجي العضوي في العالم.

عالمياً، زاد عدد منتجي العضوي بنسبة 7.6% من عام 2019 إلى عام 2020، مما أسفر عن إضافة 240,000 منتج عضوي. معظم منتجي العضوي يقعون في آسيا (56%)، وإفريقيا (24%)، وأوروبا (12%)، مما يجعل العدد الإجمالي للمنتجين العضويين في العالم 3.4 مليون منتج عضوي. تحديداً، شهدت آسيا أعلى زيادة في عدد منتجي العضوي بنسبة 13.9%، تلتها أمريكا اللاتينية بزيادة بنسبة 20.5%. ومع ذلك، سجلت إفريقيا وأوروبا وأوقيانوسيا انخفاضًا في عدد منتجي العضوي في عام 2020.

الدولة التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد منتجي العضوي هي الهند، حيث يبلغ عدد منتجيها 1.6 مليون منتج، بينما تأتي إثيوبيا في المرتبة الثانية بـ 219,500 منتج عضوي.

من الصعب تقدير عدد المزارع العضوية بدقة على الصعيدين العالمي بسبب قلة توافر البيانات في بعض البلدان واختلاف أساليب جمع البيانات في مناطق مختلفة.

هناك أنواع إضافية من المشغلين مشاركة في سلسلة القيمة العضوية، مثل المعالجين والمستوردين. حتى عام 2020، يوجد أكثر من 112,000 من معالجي المنتجات العضوية على الصعيدين العالمي، وهم متمركزون أساسًا في أوروبا. يُقدر عدد مستوردي المنتجات العضوية بحوالي 7,700. ومع ذلك، يجب ممارسة الحذر عند تفسير هذه الأرقام، حيث أن تقارير بعض الدول غير مكتملة، مما يشير إلى أن العدد الفعلي للمعالجين والمصدرين والمستوردين وأنواع المشغلين الأخرى قد يكون أعلى.

.3 السوق

3.1 السوق العضوي العالمي

في عام 2020، بلغت مبيعات المنتجات العضوية في السوق العالمي 121 مليار يورو، مما يشير إلى نمو السوق في جميع البلدان التي تتوافر فيها البيانات.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث قيمة السوق العضوي، حيث يقدر بنحو 49.5 مليار يورو. تليها ألمانيا بمبلغ 15 مليار يورو، ثم فرنسا بمبلغ 12.7 مليار يورو، والصين بمبلغ 10.2 مليار يورو. يجدر بالذكر أن جميع البلدان التي تتوافر فيها البيانات شهدت نموًا في السوق العضوي في عام 2020.

تعتبر أمريكا الشمالية وأوروبا أكبر أسواق للمنتجات العضوية، حيث تمثلان 44.5% و43.2% من السوق العالمي على التوالي. بينما تمثل هاتين المنطقتين مجتمعتين 90% من المبيعات، فإن السوق العضوي في آسيا ينمو بسرعة. بلدان مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية تصبح أسواقًا متزايدة الأهمية للمنتجات العضوية، حيث تمثل آسيا 10.4% من السوق العالمي في عام 2020.

يوفر فحص البيانات من السنوات السابقة رؤى حول النمو الملحوظ للسوق العضوي على مدى العقدين الماضيين. في عام 2000، كان السوق العضوي العالمي مقدرًا بقيمة 18 مليار يورو، والذي ارتفع إلى 59 مليار يورو في عام 2010. وهذا يمثل نموًا يزيد عن 200% في مدة عشر سنوات فقط. من المتوقع أن يستمر الطلب على المنتجات العضوية في الزيادة حيث يربطها المستهلكون بالصحة الجيدة والتغذية والعافية واستدامة البيئة.

3.2 البيانات التجارية الدولية

أثرت جائحة كوفيد-19 العالمية بشكل كبير على صادرات المنتجات الزراعية، مكشفة عن ضعف في سلاسل التوريد الدولية. من بين الشركات الأكثر تأثرا بشكل سلبي كانت الشركات المتخصصة في المنتجات العضوية وشركات المكونات التي أقامت سلاسل توريد عالمية. لقد أكدت الأزمة بشكل أكبر على اتجاه تدريجي نحو سلاسل توريد محلية أكثر، حيث اضطرت الشركات إلى التكيف مع اضطرابات في وسائل النقل والتجارة الدولية.

نظرًا لأن القسم التالي سيتناول بالتفصيل بيانات التجارة الدولية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، سيتركز هذا القسم على اللاعبين البارزين الآخرين في سوق المنتجات العضوية على الصعيدين العالمي.

بين عامي 2011 و2019، شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في صادراتها العضوية، حيث ارتفع القيمة الإجمالية من قليل أكثر من 400 مليون دولار أمريكي إلى ما يقرب من 700 مليون دولار أمريكي (566.6 مليون يورو). كندا والمكسيك هما الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة، حيث يمثلان متوسطيا 75% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة من المنتجات العضوية بين عامي 2011 و2016. وتشمل قائمة أفضل 10 منتجات للصادرات العضوية الأمريكية أيضًا اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة. الأسواق في شرق آسيا والشرق الأوسط تصبح أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، كما يظهر من قيمة الصادرات العضوية إلى الإمارات العربية المتحدة، التي ارتفعت من 1.2 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 14.4 مليون دولار أمريكي في عام 2015.

من عام 2013 إلى 2016، تجاوزت واردات الولايات المتحدة من المنتجات العضوية الصادرات العضوية، بمتوسط 1.476 مليار دولار أمريكي سنويًا. المكسيك وإيطاليا وبيرو هما الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة فيما يتعلق بواردات المنتجات العضوية، حيث يمثلون أكثر من 25% قليلا من إجمالي واردات الولايات المتحدة من المنتجات العضوية.

ككاندا، باعتبارها لاعبًا مهمًا في منطقة شمال أمريكا، شهدت تراجعًا في صادراتها العضوية في السنوات الأخيرة. في عام 2020، بلغت صادرات كندا من المنتجات العضوية أكثر من 416 مليون يورو، بينما بلغت وارداتها من المنتجات العضوية أكثر من 523.2 مليون يورو. شهدت زيادة بنسبة 30% في واردات المنتجات العضوية بين عامي 2016 و2020.

على الرغم من أن آسيا تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية العضوية في العالم، إلا أن البيانات القابلة للثقة حول السوق العضوي والتجارة الدولية غير متاحة بسهولة للعديد من البلدان في المنطقة. ومع ذلك، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن صادرات الصين العضوية بلغت 805.9 مليون يورو في عام 2020، بينما بلغت صادرات فيتنام من المنتجات العضوية 293.3 مليون يورو وصادرات الفلبين 84.7 مليون يورو. يجب ملاحظة، ومع ذلك، أن هذه الأرقام قد لا تكون ممثلة بشكل كامل لديناميات التجارة العضوية في المنطقة بسبب قيود البيانات. يتعين القيام بجهود بحث وجمع بيانات إضافية لفهم حالة الإنتاج والتجارة العضوية في آسيا بشكل أفضل.

في منطقة أوقيانوسيا، تحتل أستراليا مكانة بارزة في التجارة الدولية للمنتجات العضوية. مع وصول صادراتها إلى 62 سوقًا مختلفًا، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات أستراليا العضوية 433.6 مليون يورو. الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي لأستراليا، حيث تمثل 33% من إجمالي صادراتها العضوية. نيوزيلندا وسنغافورة أيضًا تحتلان مكانة بارزة بين شركاء أستراليا التجاريين. بالإضافة إلى ذلك، الصين واليابان والسويد هي أسواق مهمة للمنتجات العضوية الأسترالية.

يجب ملاحظة أنه نظرًا لعدم توفر بيانات التجارة الدولية من بعض البلدان والمناطق، بالإضافة إلى الفروق في طرق جمع البيانات، فإن تحليل شامل وموثوق للسوق العضوي العالمي يعتبر تحديًا. وبالتالي، يجب تفسير الأرقام المقدمة بحذر.

(2) OTA Trade Report p31, available here.

4.
التشريعات والدعم السياسي

تزايدت نسبة الحكومات في جميع أنحاء العالم في تأييد تنفيذ سياسات الزراعة العضوية والزراعة البيئية من خلال تطوير مبادرات وبرامج جديدة تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة.

فيما يتعلق بالتشريعات التي تدعم الزراعة العضوية، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات: تم تنفيذها بالكامل، تنفيذها جزئياً، وتحت مرحلة الصياغة.

	التشريعات المنفذة بالكامل	التشريعات غير المنفذة بالكامل	التشريعات قيد التصويب	المجموع
إفريقيا	1 بلد	4 بلدان	5 بلدان	10 بلدان
آسيا	11 بلداً	9 بلدان	6 بلدان	26 بلداً
أوروبا	42 بلداً	4 بلدان	لا شيء	46 بلداً
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	16 بلداً	3 بلدان	2 بلدان	21 بلداً
شمال أمريكا	2 بلدان	لا شيء	لا شيء	2 بلدان
أوقيانوسيا	4 بلدان	لا شيء	لا شيء	4 بلدان

جدول 1 - جدول يلخص التشريعات العضوية في جميع أنحاء العالم حسب المنطقة

نظرًا لأن التشريعات واللوائح في أوروبا ستُوضح بمزيد من التفصيل في القسم التالي، سيتم تحويل تركيز هذا الفقرة إلى مناطق عالمية أخرى.

بعض البلدان اعتنقت مفهوم الزراعة العضوية بنسبة 100٪ في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، أصدرت وزارة الزراعة وحماية الحيوان والثروة السمكية في توغو "مذكرة توجيهية للانتقال الوطني للقطاع الزراعي إلى الزراعة العضوية"، التي تدمج تطوير الزراعة العضوية والبيئية في استراتيجية البلاد الوطنية للفترة 2020-2030. كما أن بوتان ونيبال ملتزمتان أيضًا بتعزيز الزراعة العضوية كنموذج زراعي رئيسي من خلال تدابير متعددة مثل الشراكات الدولية لتعزيز صادرات المنتجات العضوية أو مبادرات لتطوير السوق العضوي المحلي.

في الولايات المتحدة، تم تنفيذ تشريعات كاملة للزراعة العضوية، بوجود وكالات مخصصة ضمن وزارة الزراعة الأمريكية (USDA). ولزيادة المراقبة والامتثال لمبادئ الزراعة العضوية في جميع أنحاء سلسلة التوريد، تم تقديم تغييرات مقترحة للوائح الزراعة العضوية لبرنامج الزراعة العضوية الوطني في الولايات المتحدة.

بعض البلدان أنشأت سوقًا مشتركًا للمنتجات العضوية من خلال تشكيل تحالفات. في عام 2021، بدأ أعضاء اتحاد الدول الاقتصادية الأوراسية تنفيذ تشريعاتهم العضوية. على الرغم من أن الأنظمة قد لا تكون متطابقة، إلا أن الهدف هو توحيد عملية وضع معايير الزراعة العضوية لتمكين تدفق حر للمنتجات العضوية داخل الاتحاد دون عوائق.

(3) Table realized using the data compiled in the report realized by FIBL and IFOAM Organics International, the World of Organic Agriculture, Statistics and Emerging Trends in 2022 - https://www.fibl.org/fileadmin/documents/shop/1344-organic-world-2022.pdf

الزراعة العضوية في أوروبا

1.
إنتاج الأراضي العضوية

أوروبا تتميز بجزء كبير من الأراضي الزراعية العضوية في العالم، حيث بلغت 17.1 مليون هكتار في عام 2020، مما يعكس زيادة بنسبة 3.7% عن العام السابق، ما يعادل 0.6 مليون هكتار إضافية. وهذا يعادل نحو 22% من مساحة الأراضي الزراعية العضوية العالمية.

من إجمالي 17.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية العضوية في أوروبا في عام 2020، تقع ما يقرب من 90% (14.9 مليون هكتار) منها داخل الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي). داخل الاتحاد الأوروبي، زادت مساحة الأراضي الزراعية العضوية بنسبة 5.3% بين عامي 2019 و2020، ممثلة زيادة بنحو 0.75 مليون هكتار إضافي. يمكن أن يعزى الحصة النسبية الأقل للأراضي الزراعية العضوية خارج الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض كبير بنسبة 26.2% في الأراضي الزراعية العضوية في تركيا. وعلى النقيض من ذلك، شهدت فرنسا زيادة كبيرة في الأراضي الزراعية العضوية بزيادة قدرها 0.31 مليون هكتار بين عامي 2019 و2020، تلتها إيطاليا بزيادة قدرها 0.10 مليون هكتار وألمانيا بزيادة قدرها 0.09 مليون هكتار.

ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة، تشكل المحاصيل الدائمة 11% من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في أوروبا، وهذه النسبة تعكس أيضًا الوضع في الاتحاد الأوروبي. تشكل المحاصيل الزراعية الحقلية 47% من الأراضي الزراعية العضوية في أوروبا و45% في الاتحاد الأوروبي، بينما تمثل المراعي الدائمة 39% من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في أوروبا و42% في الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا من الدول الأوروبية التي تمتلك أكبر كمية من الأراضي الزراعية العضوية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية العضوية في كل منها ما يقارب 2.5 مليون هكتار، 2.4 مليون هكتار، 2.1 مليون هكتار، و1.7 مليون هكتار على التوالي. معًا، تمثل هذه الدول الأربعة أكثر من 50% من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في أوروبا.

تمثل الأراضي الزراعية تحت الإدارة العضوية 3.4% من إجمالي الأراضي الزراعية في أوروبا، بينما تمثل في الاتحاد الأوروبي 9.2%. من بين 27 دولة أوروبية، يوجد 14 دولة تمتلك نسبة من الأراضي الزراعية العضوية تزيد عن 10%، منها 12 دولة تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي.

إنتاج الأراضي الزراعية العضوية في الاتحاد الأوروبي (باستثناء المملكة المتحدة)

في الاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة، وصلت مساحة الأراضي الزراعية العضوية إلى 14.719.036 هكتار في عام 2020، بإجمالي 334.128 منتج عضوي. بين عامي 2012 و2020، زادت مساحة الأراضي العضوية بنسبة 35%، في حين زاد عدد منتجي العضويات بنسبة 56%، كما هو موضح في الشكل 1 والجدول 2.

(4) The data used below are extracted from the report realized by FIBL and IFOAM Organics International, the World of Organic Agriculture, Statistics and Emerging Trends in 2022. This report relies on data collected on the year 2020
https://www.fibl.org/fileadmin/documents/shop/1344-organic-world-2022.pdf

(5) Europe encompasses the EU27, Member countries of the European Union from 2020 onward: Liechtenstein, Switzerland, Norway, UK, Montenegro, Moldova, Ukraine, Turkey, Serbia, Kosovo, Iceland, North Macedonia, Russia, Bosnia Herzegovina, Belarus, Albania, and Andorra.

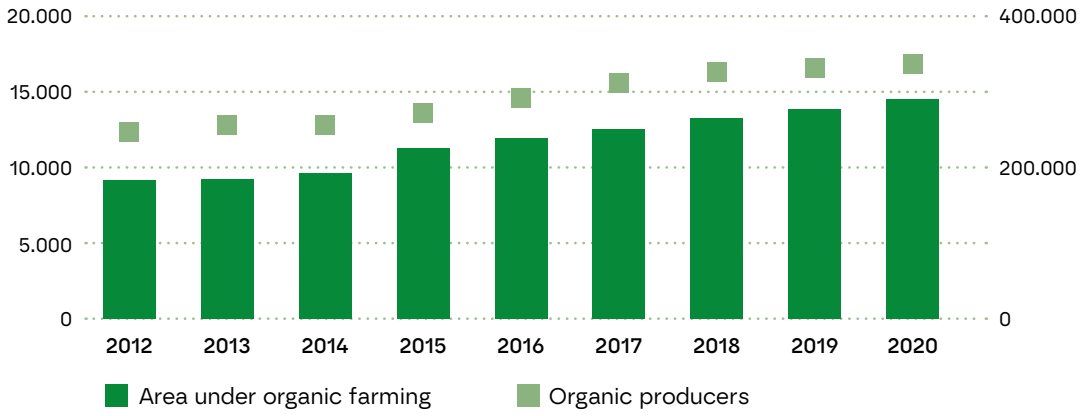

الشكل 1 - مساحة الأراضي العضوية والمنتجين (1000 هكتار)

العام	مساحة الأراضي العضوية	منتجي العضويات (المحور الأيمن)
2012	9,458	247,649
2013	9,512	253,215
2014	9,794	254,115
2015	10,610	267,933
2016	11,445	292,191
2017	12,063	308,823
2018	12,987	320,013
2019	13,794	329,275
2020	14,719	334,128
سعر التغيير	56%	35%

الجدول 2 - مساحة الأراضي العضوية والمنتجين

في الاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة، كانت نسبة الحيوانات المملوكة من قبل المزارعين العضويين في عام 2019 هي 6% للماشية، و8% للماعز، و7% للأغنام، و2% للخنازير. وبين عامي 2013 و 2019، زادت حصة الحيوانات المملوكة من قبل المزارعين العضويين بنسبة 2% للماشية والماعز والأغنام، وبنسبة 1% للخنازير، كما هو موضح في الشكل 2 والجدول

(6) https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

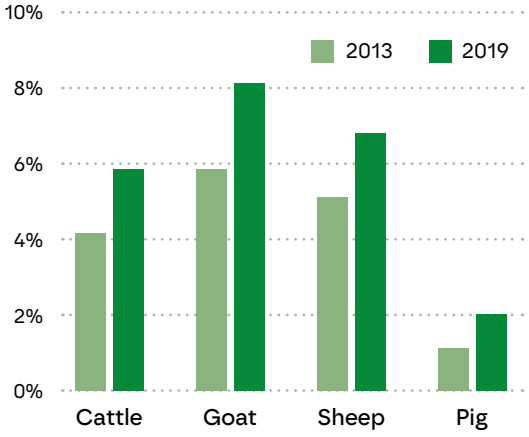

الشكل 2 - نسبة الحيوانات المملوكة من قبل المزارعين العضويين (%)

Share of animals	2013	2019	Rate of change
Cattle	4%	6%	2%
Goat	6%	8%	2%
Sheep	5%	7%	2%
Pig	1%	2%	1%

الجدول 3 - نسبة الحيوانات المملوكة من قبل المزارعين العضويين (%)

الإنتاج العضوي والسياسة الزراعية المشتركة (CAP) في الاتحاد الأوروبي - 27 (باستثناء المملكة المتحدة)

في الاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة، كانت نسبة الأراضي الزراعية العضوية التي تتلقى دعمًا محددًا من السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في عام 2020 هي 9,063 ألف هكتار من أصل 14,719 ألف هكتار. وهذا يشير إلى أن نسبة الأراضي الزراعية العضوية التي تتلقى دعم CAP المحدد كانت 61.6٪. تظهر هذه النتائج في الشكل رقم 3 والجدول رقم 4.

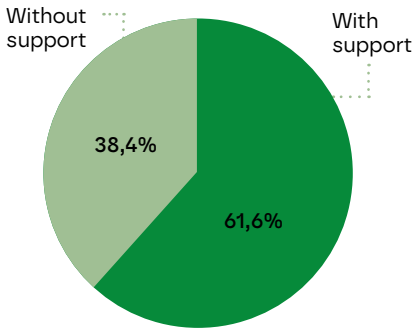

الشكل رقم 3 - نسبة المساحة العضوية التي تتلقى دعم CAP المحدد

الدعم/عدم الدعم	1000 هكتار	النسبة
مع الدعم	9,063	62%
بدون دعم	5,656	38%
المجموع	14,719	100%

الجدول رقم 4 - نسبة المساحة العضوية التي تتلقى دعم CAP المحدد

(7) (8) https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

في الاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة، بلغت مساحة الأراضي العضوية التي تلقت دعمًا محددًا ضمن السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في عام 2020 ما مجموعه 9,063 ألف هكتار في الاتحاد الأوروبي - 27 (باستثناء المملكة المتحدة). وهذا يمثل 61.6٪ من إجمالي مساحة الأراضي العضوية البالغة 14,719 ألف هكتار. يُلاحظ أنه في الفترة ما بين عامي 2015 و 2020، زادت مساحة الأراضي العضوية التي تلقت دعمًا محددًا ضمن CAP بنسبة 73٪ (الشكل رقم 4 والجدول رقم 5).

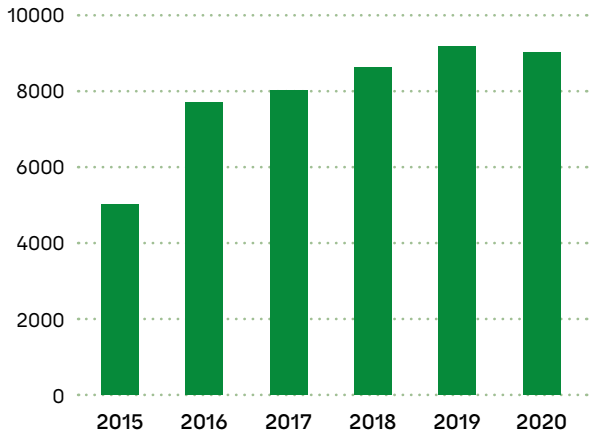

الشكل رقم 4 - مساحة الأراضي العضوية التي تتلقى دعمًا محددًا ضمن CAP

العام	مساحة الأراضي العضوية - مدعومة بواسطة CAP (1000 هكتار)
2015	5,236
2016	7,849
2017	8,022
2018	8,597
2019	9,295
2020	9,064
معدل التغيير	73%

الجدول رقم 5 - مساحة الأراضي العضوية التي تتلقى دعمًا محددًا ضمن CAP (1000 هكتار)

في الاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة، تم تقدير الدعم المحدد من السياسة الزراعية المشتركة (CAP) للهكتار الواحد في الزراعة العضوية بمتوسط 203 يورو في عام 2020. ومع ذلك، تختلف مستويات دعم CAP بين البلدان. يُلاحظ أن اليونان وإيطاليا قد حصلتا على مستويات نسبياً أعلى من الدعم من CAP للهكتار الواحد، حيث تلقى منتجو الزراعة العضوية اليونانيون 356 يورو/هكتار ومنتجو إيطاليا 288 يورو/هكتار (الشكل رقم 5 والجدول رقم 4)

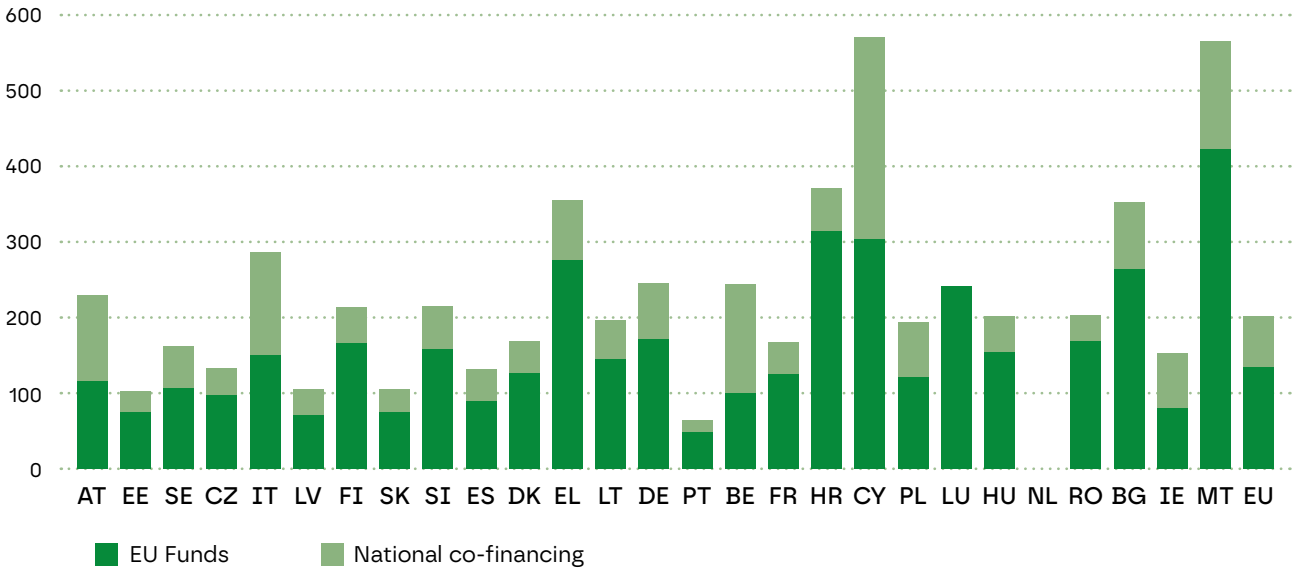

الشكل رقم 5 - متوسط الدعم المحدد من CAP للهكتار الواحد (يورو/هكتار)

(9) https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

كود الدولة العضوية	صندوق الاتحاد الأوروبي	التمويل المشترك الوطني	الدعم من CAP (يورو/هكتار)
PT	51	14	65
BE	101	146	247
FR	128	42	170
HR	318	56	374
CY	306	268	574
PL	124	71	195
LU	244	0	244
HU	157	45	202
NL	0	0	0
RO	170	34	204
BG	265	88	354
IE	82	72	154
MT	426	142	568
EU	137	67	203

كود الدولة العضوية	صندوق الاتحاد الأوروبي	التمويل المشترك الوطني	الدعم من CAP (يورو/هكتار)
AT	118	113	231
EE	78	26	104
SE	109	56	165
CZ	99	33	133
IT	153	136	288
LV	73	34	107
FI	168	46	214
SK	78	28	105
SI	162	54	216
ES	92	41	133
DK	129	43	172
EL	278	78	356
LT	148	49	197
DE	174	72	246

الجدول رقم 6 - متوسط الدعم المحدد من CAP للهكتار الواحد (يورو/هكتار)

.2 المشغلين

في أوروبا، هناك حاليًا 417,977 منتجًا عضويًا معتمدين، ممثلين انخفاضًا بنسبة 2.5٪ مقارنة بالعام السابق. يمكن تصاعد هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى انخفاض عدد المنتجين المُبلغ عنهم في تركيا، حيث تم تسجيل انخفاض بنحو 20,000 مزرعة. ومع ذلك، عندما ننظر إلى الاتحاد الأوروبي ككل، فإن عدد المنتجين العضويين قد ارتفع بنسبة 3.3٪ مقارنة بعام 2019، حيث تم الإبلاغ عن وجود ما يقرب من 350,000 منتج. أعلى ثلاث دول أوروبية بأعلى عدد من المنتجين العضويين هي إيطاليا (71,590)، فرنسا (53,255)، وتركيا (52,590).

في أوروبا، هناك حاليًا 84,799 معالجًا عضويًا معتمدين، ممثلين ارتفاعًا بنسبة 3.8٪ مقارنة بالعام السابق. ضمن الاتحاد الأوروبي، تم الإبلاغ عن وجود 78,262 معالجًا، مما يعكس ارتفاعًا بنسبة 3.4٪ عن العام السابق. إيطاليا لديها أعلى عدد من معالجي المنتجات العضوية بما يصل إلى 22,689 معالج.

في عام 2020، بلغ عدد مستوردي المنتجات العضوية في أوروبا حوالي 6,800، ممثلين ارتفاعًا بنسبة 5.2٪ مقارنة بالعام السابق. ضمن الاتحاد الأوروبي، ارتفع عدد مستوردي المنتجات العضوية بنسبة 5.3٪ ليصل إلى أكثر من 5,800. ألمانيا كانت لديها أعلى عدد من مستوردي المنتجات العضوية، حيث بلغ عددهم 1,916 مستورد.

(10) https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

3. السوق

3.1 السوق العضوي الأوروبي

سوق المنتجات العضوية في أوروبا حقق مبيعات بالتجزئة تقدر بنحو 52 مليار يورو، مما يشير إلى معدل نمو كبير بلغ 14.9% مقارنة بالسنة السابقة. شهد السوق تقدما استثنائيا خلال العقد من 2011 إلى 2020، حيث بلغ معدل النمو 144.2%.

في داخل الاتحاد الأوروبي، أحدث سوق المنتجات العضوية إيرادات هامة بلغت 44.8 مليار يورو في عام 2020، مما يشير إلى معدل نمو مثير بلغ 15.1% مقارنة بعام 2019. شهدت سوق المنتجات العضوية نموا ملحوظا في الفترة ما بين عامي 2011 و2020، حيث بلغ معدل النمو 152.1% في المنطقة. يشكل الاتحاد الأوروبي 37% من إجمالي مبيعات المنتجات العضوية على مستوى العالم، وهو ما يأتي في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة التي تحتل حصة بنسبة 41%.

تسبب جائحة كوفيد-19 في تغيير سلوك المستهلكين حيث أصبحوا أكثر توعية بصحتهم وبالبيئة. وبالتالي، ارتفعت مبيعات المنتجات العضوية خلال هذه الفترة، متفوقة على الأرقام من السنوات السابقة. على الرغم من توقع أن تتراجع هذه الاتجاهات مع انحسار الجائحة، فإن الخبراء توقعوا أن مبيعات المنتجات العضوية ستظل ثابتة، على الرغم من أن معدل النمو سيكون أبطأ.

ألمانيا تعتبر أكبر سوق عضوي في أوروبا، حيث بلغت مبيعاتها بالتجزئة حوالي 14.99 مليار يورو، مما يضعها في المركز الثاني عالميا كما تم ذكره سابقاً. وقد شهدت البلاد أيضا أقوى نمو في السوق العضوي الأوروبي بين عامي 2019 و2020، حيث ارتفعت بنسبة 22.3%. سويسرا تأتي في المرتبة الثانية من حيث النمو، حيث شهدت زيادة بنسبة 19.1%، بينما تأتي النمسا في المرتبة الثالثة بنسبة نمو بلغت 18%.

في عام 2020، بلغ استهلاك المنتجات العضوية للفرد في أوروبا حوالي 63 يورو، مما يشير إلى معدل نمو قدره 12.9% مقارنة بالعام السابق عندما كان 55.8 يورو. ومع ذلك، كان استهلاك المنتجات العضوية للفرد داخل الاتحاد الأوروبي أعلى بشكل ملحوظ، حيث بلغ 101.8 يورو في عام 2020، بزيادة ملحوظة بلغت 21.1% عن العام السابق حين كان 84 يورو.

تشكل القطاع العضوي 4.7% من الحصة السوقية الإجمالية في الاتحاد الأوروبي، مع اختلافات كبيرة حسب فئات المنتجات. تعتبر المنتجات العضوية من الفواكه والخضروات مشهورة بشكل استثنائي بين المستهلكين الأوروبيين للمنتجات العضوية. على النقيض من ذلك، تظهر فئات معينة مثل المشروبات العضوية (باستثناء النبيذ) واللحم (لا سيما لحم الدجاج) حصص سوقية منخفضة عادة في العديد من البلدان. يمكن تصاعد هذه الظاهرة إلى الطابع المعالج لهذه المنتجات والتي تتوفر بأسعار منخفضة في السوق التقليدي. يجب ملاحظة أن هناك نقصاً في البيانات المتاحة لمقارنة هذا الاتجاه مع المناطق خارج أوروبا.

أوروبا تحتل حصة السوق العالمي الأعلى في المنتجات العضوية، حيث تتصدر الدنمارك القائمة كأكبر بلد يمتلك حصة سوقية بنسبة 13% من السوق العالمي. تأتي النمسا في المرتبة الثانية بحصة سوقية بلغت 11.3%، تليها سويسرا (10.8%)، لوكسمبورغ (9.1%)، والسويد (8.7%).

ضمن الاتحاد الأوروبي، ارتفع عدد مستوردي المنتجات العضوية بنسبة 5.3٪ ليصل إلى أكثر من 5,800. ألمانيا كانت لديها أعلى عدد من مستوردي المنتجات العضوية، حيث بلغ عددهم 1,916 مستورد.

3.2 بيانات التجارة الدولية

في عام 2020، بلغت واردات منتجات الزراعة والأغذية في الاتحاد الأوروبي 2.8 مليون طن، مسجلة انخفاضًا بنسبة 1.9% عن العام السابق عندما كانت الواردات 2.85 مليون طن.

هولندا هي أكبر دولة مستوردة لمنتجات الزراعة والأغذية في الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل 31% من إجمالي الواردات، وتستخدم بشكل رئيسي لإعادة البيع. ألمانيا تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 18% من إجمالي الواردات، تليها بلجيكا (11%) وفرنسا (10%).

إكوادور هي الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل وارداتها العضوية 11.6% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي. جمهورية الدومينيكان هي ثاني أكبر شريك تجاري، بنسبة 9% من الواردات الإجمالية.

في عام 2019، كانت الصين هي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي من حيث واردات المنتجات العضوية، حيث بلغت 359,057 طن من المنتجات العضوية، ممثلة 13.4% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي العضوية. ومع ذلك، في عام 2020، انخفضت صادرات الصين للمنتجات العضوية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37%، مما أدى إلى تصدرها المرتبة الثالثة كشريك تجاري مع الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ إجمالي صادراتها 227,669 طن من المنتجات العضوية.

إكوادور، وجمهورية الدومينيكان، والصين، وأوكرانيا، وبيرو، والهند تمثل معًا نصف واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات العضوية. وأكثر فئة من المنتجات مستوردة هي "الفواكه الاستوائية والمكسرات والتوابل"، التي تمثل 30% من الواردات الإجمالية أو 0.84 مليون طن. وبين عامي 2019 و 2020، ارتفعت واردات هذه الفئة بنسبة 9%. وتأتي الفئة الثانية من حيث الاستيراد في الاتحاد الأوروبي هي كعكة الزيت، حيث تمثل 8% من الإجمالي أو 0.23 مليون طن، على الرغم من انخفاض نسبته 22% بين عامي 2019 و 2020. وتمثل السكر من الشمندر والقصب 7% من الواردات أو 0.19 مليون طن، والخضروات تمثل 5% أو 0.15 مليون طن.

.4
التشريعات والدعم السياسي

الاتحاد الأوروبي (EU) قد أنشأ إطارًا قانونيًا شاملاً لتنظيم ممارسات الزراعة العضوية وضمان الامتثال لمعايير صارمة عبر شبكة من الدول الأعضاء. يغطي التشريع الذي يحكم الزراعة العضوية جوانبًا مختلفة مثل إدارة التربة والمياه والتنوع البيولوجي ورفاهية الحيوانات واستخدام الأسمدة والمبيدات. من خلال هذا التشريع، تهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة وصديقة للبيئة مع ضمان إنتاج منتجات عضوية عالية الجودة للمستهلكين.

التنظيم 848/2018 يشكل الإطار الأساسي للزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي وتم تحسينه بشكل أعمق من خلال التنظيم 1693/2020. هذا التنظيم الشامل دخل حيز التنفيذ في يناير 2022 ويغطي جوانب متعددة مثل الإنتاج والمعالجة والرقابة والشهادة والتسمية، بالإضافة إلى اتفاقيات المكافئة للتجارة الدولية واستيراد المنتجات العضوية. منذ عام 2020، تم وضع عدد من الأعمال المفوضة للتكملة وتعزيز محتوى التنظيم الأساسي، وخصوصاً فيما يتعلق بالإنتاج والرقابة والشهادة والتجارة. تسهم الشبكة الواسعة لدول الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذه اللوائح وتنفيذها، مما يضمن معايير عالية من ممارسات الزراعة العضوية وجودة المنتجات.

سياسة الزراعة المشتركة (CAP) هي أداة أساسية للاتحاد الأوروبي لدعم وتنظيم الزراعة والغابات والتنمية الريفية. في نوفمبر 2021، صوت البرلمان الأوروبي على تشريعات CAP الجديدة، تلتها التصويت على الأعمال المفوضة والمنفذة في الربع الأول من عام 2022. ستسري هذه اللوائح التشريعية من يناير 2023 إلى ديسمبر 2027 وستغطي جوانب متعددة مثل دعم الدخل وتدابير السوق وتنمية الأماكن الريفية. تهدف التشريعات الجديدة لدعم ممارسات الزراعة المستدامة، وتشجيع الزراعة الصديقة للبيئة، وتعزيز التنمية الريفية. كما تهدف إلى ضمان دخل عادل للمزارعين ومعالجة تحديات تغير المناخ.

تشمل تشريعات سياسة الزراعة المشتركة (CAP) الجديدة التي تم التصويت عليها مؤخرًا والتي تغطي الفترة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2027 عدة تدابير للزراعة العضوية. أهم هذه التدابير هو إدخال برامج البيئة (eco-schemes)، التي ستشكل 25% من ميزانية العمود الأول. ستكون للدول الأعضاء مسؤولية تحديد هذه البرامج، على الرغم من أنها ستكون إلزامية بالنسبة للدول الأعضاء، إلا أنها ستظل اختيارية بالنسبة للمزارعين. هذا هو نهج أقل ربطًا مقارنة بتدابير التخضير السابقة في CAP. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 35% من ميزانية العمود الثاني لتدابير البيئة والمناخ. حالياً، تُناقش استراتيجيات CAP الوطنية وستحدد مستوى التطلعات في CAP.

استراتيجية "من المزرعة إلى الشوكة" هي مبادرة رئيسية في إطار "الصفقة الخضراء الأوروبية" الأوسع، تهدف إلى تيسير التحول العالمي نحو أنظمة غذائية عادلة ومستدامة وصحية. أحد أهدافها الرئيسية هو زيادة نسبة الأراضي الزراعية في الاتحاد الأوروبي التي تدير بأساليب عضوية إلى 25% بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، تهدف برنامج التعزيز الأوروبي إلى زيادة رؤية وجاذبية منتجات الطعام عالية الجودة القادمة من داخل الاتحاد الأوروبي. وفقًا لاستراتيجية "من المزرعة إلى الشوكة"، قامت المفوضية الأوروبية بتخصيص ميزانية كبيرة لتعزيز المنتجات العضوية منذ عام 2021.

من الملحوظ أن اختصار "UAA" يشير إلى المساحة الزراعية المستخدمة، والتي تشمل الأراضي المستخدمة لأغراض زراعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والمحاصيل الدائمة والمراعي. في عام 2020، وصلت النمسا بالفعل إلى هدف "الصفقة الخضراء الأوروبية" المتعلق بنسبة 25% من الزراعة العضوية، بينما تحرز استونيا (22%) والسويد (20%) تقدمًا كبيرًا أيضًا. إيطاليا تمتلك نسبة 16% من الزراعة العضوية في المجموع، واليونان تمتلك نسبة تقارب 10%، والمتوسط في الاتحاد الأوروبي-27 (باستثناء المملكة المتحدة) هو 9.1%. تُظهر هذه الأرقام في الشكل 6 والجدول 7.

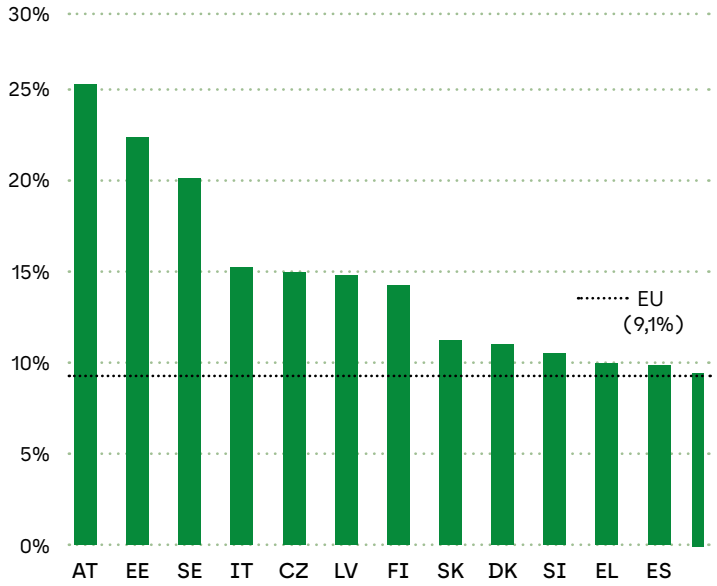

شكل 6 - نصيب الزراعة العضوية في إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة حسب الدول الأعضاء

الدولة العضوية	نصيب الزراعة العضوية في إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة
النمسا	25%
إستونيا	22%
السويد	20%
إيطاليا	15%
كيبروس	15%
لاتفيا	15%
فنلندا	14%
سلوفاكيا	12%
الدنمارك	11%
سلوفينيا	11%
اليونان	10%
إسبانيا	10%
ألمانيا	10%
فرنسا	9%
البرتغال	8%
ليتوانيا	8%
بلجيكا	7%
كرواتيا	7%
هنغاريا	6%
لوكسمبورغ	5%
قبرص	4%
هولندا	4%
بولندا	4%
رومانيا	3%
بلغاريا	2%
ايرلندا	2%
مالطا	1%

جدول 7 - نصيب الزراعة العضوية في إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة حسب الدول الأعضاء

(11) https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

البحث يلعب دورًا حاسمًا في تقدم مجال الزراعة العضوية، ويتم دعمه من خلال تمويل من برامج البحث الأوروبية والوطنية على حد سواء. منذ العقد التاسع عشر، تم تمويل العديد من مشاريع البحث التي تركز على الزراعة العضوية من قبل برنامج إطار الأبحاث هورايزون 2020.

في 25 مارس 2021، نشرت المفوضية الأوروبية خطتها العمل الجديدة للزراعة العضوية (OAP)، والتي تتضمن 23 إجراء وتنقسم إلى ثلاثة محاور مترابطة تعكس هيكل سلسلة الإمداد الغذائي وأهداف الاستدامة للصفقة الخضراء.

المحاور هي كالتالي:

- المحور 1: الأطعمة والمنتجات العضوية للجميع: تحفيز الطلب وضمان ثقة المستهلك.
- المحور 2: في طريقنا إلى عام 2030: تحفيز التحويل وتعزيز كامل سلسلة القيمة.
- المحور 3: العضويات تقدم كمثال: تحسين مساهمة الزراعة العضوية في الاستدامة.

المحور 1: الأطعمة والمنتجات العضوية للجميع: تحفيز الطلب وضمان ثقة المستهلك

قيم المواطنون في الاتحاد الأوروبي المنتجات العضوية بشكل متزايد. زادت مبيعات التجزئة للمنتجات العضوية بنسبة تزيد عن 128٪ خلال السنوات العشر الماضية، من حوالي 18 مليار يورو في عام 2009 إلى 41 مليار يورو في عام 2019. في المتوسط، ينفق كل أوروبي حوالي 84 يورو سنويًا على المنتجات العضوية.

تعزيز استهلاك المنتجات العضوية وتعزيز ثقة المستهلكين بها أمران حاسمان لتحفيز الفلاحين على الانتقال إلى الزراعة العضوية. من أجل الحفاظ على النمو وضمان الربحية في السوق العضوي، ستتخذ المفوضية تدابير ل:

- الترويج للزراعة العضوية وشعار الاتحاد الأوروبي.
- الترويج للمقاصف العضوية وزيادة استخدام العطاءات العامة الخضراء.
- تعزيز برامج المدارس العضوية.
- منع الغش في الأغذية وزيادة ثقة المستهلك.
- تحسين قابلية التتبع.
- تيسير مساهمة القطاع الخاص.

المحور 2: في طريقنا إلى عام 2030: تحفيز التحويل وتعزيز كامل سلسلة القيمة

من أجل زيادة نسبة الأراضي التي يتم زراعتها باستخدام ممارسات الزراعة العضوية، من الأهمية بمكان

تطوير جميع مراحل سلسلة الإمداد. وهذا يشمل إنشاء هياكل مناسبة لتعزيز الإنتاج المحلي وقنوات التوزيع القصيرة، مما سيسمح للفلاحين بالاستفادة الكاملة من القيمة المضافة للمنتجات العضوية.

لمواصلة التقدم في الإنتاج والتصنيع، ستتضمن خطة العمل الإجراءات التالية:

- تشجيع التحويل والاستثمار وتبادل أفضل الممارسات.
- تطوير تحليل القطاع لزيادة شفافية السوق.
- دعم تنظيم سلسلة الأغذية.
- تعزيز التصنيع المحلي والقيمة الصغيرة ودعم الدوائر التجارية القصيرة.
- تحسين تغذية الحيوان وفقًا لقواعد الزراعة العضوية.
- تعزيز زراعة الأسماك العضوية.

المحور 3: العضويات تقدم كمثال: تحسين مساهمة الزراعة العضوية في الاستدامة

لقد تبين أن الزراعة العضوية تعزز من مستويات أعلى من التنوع البيولوجي مقارنة بممارسات الزراعة التقليدية، حيث تشير الدراسات إلى زيادة تصل إلى 30٪ في التنوع البيولوجي على المزارع العضوية. هذا مهم بشكل خاص لدعم الحشرات الملقحة والحشرات المفيدة الأخرى. تحظر الزراعة العضوية أيضًا استخدام المبيدات الكيميائية والأسمدة الاصطناعية، وكذلك الكائنات المعدلة وراثيًا (GMOs) والإشعاع النووي. يتم تقييد استخدام المضادات الحيوية أيضًا بشكل كبير في الزراعة العضوية.

ستعمل المفوضية على تحسين مساهمة القطاع العضوي في الاستدامة والتحديات البيئية من خلال إجراءات تركز على:

- الحد من الآثار على المناخ والبيئة.
- زيادة التنوع الوراثي وزيادة العائد.
- تطوير بدائل للمواد المثيرة للجدل وغيرها من منتجات حماية النبات.
- تعزيز رفاهية الحيوانات.
- زيادة الاستفادة الفعّالة من الموارد

الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

لتحليل منطقة البحر الأبيض المتوسط، اعتمدت شبكة الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MOAN) تصنيفًا يحدد ثلاث مناطق متميزة: الدول المرشحة والمحتملة (CPC)، ودول الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EU MED)، ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEM).

تشمل الدول المرشحة والمحتملة (CPC) البوسنة والهرسك، وألبانيا، وكوسوفو، ومونتينيغرو، ومقدونيا الشمالية، وصربيا، وتركيا.

أما الدول في منطقة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EU MED) فتشمل كرواتيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، والبرتغال، وإسبانيا، وسلوفينيا.

أما دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEM) فتشمل الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس.

سنتبع هذا التصنيف ونشير إليه بهذه الأسماء في ما يلي.

.1 إحصائيات حول الأراضي العضوية

وفقًا لشبكة الزراعة العضوية البحر الأبيض المتوسط (MOAN)، تمتلك دول الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط 90.5٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في المنطقة. تتصدر فرنسا بمساحة تبلغ 2.5 مليون هكتار، تليها إسبانيا بمساحة 2.4 مليون هكتار، ثم إيطاليا بمساحة 2 مليون هكتار، واليونان بمساحة 534,629 هكتار. تمثل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نسبة 4.8٪ من إجمالي الأراضي الزراعية العضوية في المنطقة، بينما تمثل دول المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 4.6٪. أكبر منطقة للأراضي الزراعية العضوية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط هي تونس، بمساحة 297,137 هكتار، بينما تعد تركيا البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بأكبر مساحة، بمساحة 382,639 هكتار. ومع ذلك، شهدت تركيا انخفاضًا بنسبة 26.2٪ في الأراضي الزراعية العضوية بين عامي 2019 و 2020، وذلك ربما بسبب عدم الإبلاغ من قبل ما يقرب من 20,000 مزارع.

(12) The data used below are extracted from the report realized by FIBL and IFOAM Organics International, the World of Organic Agriculture, Statistics and Emerging Trends in 2022. This report relies on data collected on the year 2020.
https://www.fibl.org/fileadmin/documents/shop/1344-organic-world-2022.pdf

In addition, the information used rely on the following MOAN publications.

MEDITERRANEAN ORGANIC AGRICULTURE, key Features, recent Facts, latest Figures, REPORT 2014, Patrizia Pugliese, Marie Reine Bteich and Lina Al-Bitar (eds.) MOAN, CIHEAM Bari, 2014, Valenzano, available here

Pugliese P., Al-Bitar L. (eds.) (2008). Organic farming policy in South-East Mediterranean and Western Balkans. Approaches and measures in government support. Valenzano: Ciheam-Iamb. ISBN 2-85352-397-7

Madzaric S., Al Bitar L., Bteich M.R., Pugliese P. (eds.) 2019). Mediterranean Organic Agriculture Network - Report 2019. Valenzano: CIHEAM Bari.

ISBN printed version 978-2-85352-588-6 https://doi.org/10.48259/bc1957d

ISBN PDF version 978-2-85352-589-3 https://doi.org/10.48259/bc1957e

See also: Al Bitar L. (ed.). Report on organic agriculture in the Mediterranean area Mediterranean Organic Agriculture Network. Valenzano: Iamb, 2002. ISBN 2-85352-251-2 (Options méditerranéennes, B 40).

Al Bitar L. (ed.). Report on organic agriculture in the Mediterranean area Mediterranean Organic Agriculture Network. Valenzano: Iamb, 2004. ISBN 2-85352-302-0 (Options méditerranéennes, B 50).

(13) MEDITERRANEAN ORGANIC AGRICULTURE, key Features, recent Facts, latest Figures, REPORT 2014, Patrizia Pugliese, Marie Reine Bteich and Lina Al-Bitar (eds.) MOAN, CIHEAM Bari, 2014, Valenzano, available here

في دول الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يقتصر الإبلاغ عن الأراضي الزراعية العضوية على الأراضي الزراعية فقط، بينما يتم تضمين الأراضي التي تجري عليها جمع النباتات البرية أو الغابات أيضًا في دول المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما يزيد بشكل كبير من إجمالي مساحات الأراضي العضوية فيها. وهذا ينطبق بشكل خاص على دول المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. يجدر بالذكر أن كوسوفو يمتلك الحصة الأكبر من الأراضي الزراعية العضوية لجمع النباتات البرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والحصة الثانية الأكبر في أوروبا. تشكل أراضي جمع النباتات البرية 99.9٪ من إجمالي مساحة الأراضي العضوية في كوسوفو. بينما تحتل ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية شمال مقدونيا وتركيا أيضًا حصة كبيرة من أراضي جمع النباتات البرية في إجمالي مساحات أراضيهم العضوية.

فيما يتعلق بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يلاحظ أن المغرب يمتلك حصة أكبر من الأراضي التي يتم جمع النباتات البرية فيها، بينما تمثل تونس نسبة أكبر من الغابات التي تديرها بطرق عضوية. وهذا يشير إلى وجود أساليب مختلفة في الزراعة العضوية واستخدام الأراضي داخل المنطقة.

.2 العاملون

من المهم ملاحظة أن البيانات المتاحة حول العاملين في القطاع العضوي في المنطقة قد لا تكون كاملة، وقد تكون بعض المعلومات قديمة وتعود إلى السنوات السابقة، ابتداءً من عام 2015. ومع ذلك، تقدم هذه البيانات رؤى قيمة حول الاتجاهات العامة في المنطقة.

تضم المنطقة البحرية الأبيض المتوسط ما يقرب من 280,000 منتج عضوي، حوالي 77% منهم يعملون في دول الاتحاد الأوروبي البحر الأبيض المتوسط (EU MED)، و19.6% في دول المرشحين والمرشحات (CPC)، و3.5% في دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبي والشرقي (SEM). يجب ملاحظة أن البيانات المتاحة حول العملاء العضويين قد تكون غير مكتملة، وبالنسبة لبعض الدول، قد تكون المعلومات قديمة. ومع ذلك، توفر هذه الأرقام نظرة عامة عامة على توزيع العملاء العضويين في المنطقة.

كانت إيطاليا لديها أعلى عدد من العملاء العضويين في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 2020 ، حيث بلغ عددهم 71,590. وبعد إيطاليا، فإن فرنسا وتركيا هما البلدين الآخرين في المنطقة اللذين يمتلكان عددًا كبيرًا من العملاء العضويين. بالنسبة لدول المرشحين والمرشحات، تركيا هي الوحيدة التي تمتلك عددًا ملحوظًا من العملاء العضويين. بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط الجنوبي والشرقي، تونس هي الدولة الوحيدة التي تمتلك عددًا كبيرًا من العملاء، حيث بلغ عددهم 6,525.

تُظهر الهيمنة العضوية لدول EU MED أيضًا في توزيع العملاء العضويين والمستوردين / المصدرين. من إجمالي العملاء العضويين، 93.7% يتواجدون في دول EU MED، بينما تبلغ نسبة 3.9% في دول CPC و2.7% في دول SEM. تتصدر إيطاليا في عدد العملاء العضويين مع 22,689، تليها فرنسا بـ 19,311 وإسبانيا بـ 5,561. بالمثل، 69% من المستوردين والمصدرين العضويين يتواجدون في دول EU MED، بينما تبلغ نسبة CPC و SEM نسب 19.1% و 11.9% على التوالي. إيطاليا أيضًا تتصدر في عدد المستوردين والمصدرين العضويين مع 1,429، تليها فرنسا بـ 662 وتركيا بـ 583.

.3 السوق

يجب ملاحظة أن البيانات المتاحة حول السوق والتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد تكون غير كاملة وقد تكون هناك حاجة إلى جمع المزيد من البيانات لتوفير نظرة شاملة. ومع ذلك، البيانات المتاحة تسمح بتحديد الاتجاهات العامة في سوق المنطقة والتجارة.

(14) https://www.fibl.org/fileadmin/documents/shop/1344-organic-world-2022.pdf

3.1 مبيعات منتجات العضويات في التجزئة

في عام 2020 ، كان سوق المنتجات العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط متركزًا أساسًا في دول الاتحاد الأوروبي البحر الأبيض المتوسط (EU MED). أفادت فرنسا بأعلى قيمة سوقية ، بأكثر من 12.000 مليون يورو ، تلتها إيطاليا بقيمة 3.800 مليون يورو وإسبانيا بقيمة 2.500 مليون يورو. ومع ذلك ، من المهم أن نلاحظ أن البيانات المتعلقة بسوق المنتجات العضوية قد تكون غير كاملة ، وقد لا تكون جميع الدول في المنطقة قد قدمت بياناتها.

يجب ملاحظة أن البيانات المتعلقة بمبيعات منتجات العضويات في التجزئة قد تكون غير كاملة أو غير متوفرة لبعض الدول. ومع ذلك ، استنادًا إلى البيانات المتاحة ، يُلاحظ أن دول الانضمام المحتمل (CPC) قد سجلت مبيعات طفيفة للمنتجات العضوية ، باستثناء تركيا التي سجلت 46 مليون يورو في عام 2020. من ناحية أخرى ، لم يتم الإبلاغ عن أي بيانات بشأن مبيعات منتجات العضويات في التجزئة من قبل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (SEM).

3.2 البيانات التجارية الدولية

وفقًا للبيانات المتاحة، تأتي معظم صادرات المنتجات العضوية من دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من دول الاتحاد الأوروبي (EU MED). تركيا هي الدولة الوحيدة خارج منطقة EU MED التي قد أبلغت عن مبلغ ملحوظ من صادرات المنتجات العضوية، حيث بلغت 182 مليون يورو في عام 2017. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن البيانات المتاحة قد لا تكون كاملة، وقد تكون هناك دول أخرى قامت بصادرات عضوية كبيرة ولكنها لم يتم الإبلاغ عنها.

.4 التشريعات ودعم السياسات

يجدر بالملاحظة أن دول الاتحاد الأوروبي الوسطى البحر الأبيض الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد نفذت جميعها التشريعات المتعلقة بالزراعة العضوية بما هو موجز في الاتحاد الأوروبي. لمزيد من المعلومات حول هذه التشريعات، يرجى الرجوع إلى القسم السابق بشأن أوروبا والاتحاد الأوروبي.

من الجدير بالذكر أن جميع دول الاتحاد الأوروبي الوسطى قد وضعت تشريعات تتعلق بالزراعة العضوية، وتقريبًا جميعها نفذت هذا التشريع بشكل كامل. إلا أن البوسنة والهرسك قد أبلغت عن تنفيذ جزئي لتشريعاتها المتعلقة بالزراعة العضوية.

فيما يتعلق بدول البحر الأبيض المتوسط، يجب ملاحظة أن الوضع فيما يتعلق بالتشريعات العضوية متباين. لبنان والأردن وتونس والمغرب قد نفذوا تشريعات متعلقة بالزراعة العضوية بشكل كامل. من ناحية أخرى، مصر والأردن لديهما تشريعات غير مفعلة بشكل كامل. الجزائر تعمل حاليًا على صياغة تشريعها، في حين أن المعلومات محدودة بالنسبة لليبيا وفلسطين وسوريا.

(15) https://leap.unep.org/countries/lb/national-legislation/organic-production-regulation-law-no-158-2020

(16) Organic Farming in Jordan is regulated by Bylaw No. (29) issued in 2011 and updated by Bylaw No. (133) of 2016 (https://moa.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9). The bylaw is complemented by Instructions No. (K5 – page #7) issued in 2017 (https://moa.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA)

رؤية الزراعة العضوية حتى عام 2030

تطورت حركة الزراعة العضوية بشكل كبير منذ بدايتها في بداية القرن العشرين. بدأت هذه الحركة بمبادرة من رواد رؤوا الحاجة الملحة لتغيير ثوري في القطاع الزراعي. تم تسمية هذه الفترة بالزراعة العضوية 1.0، وخلفتها الزراعة العضوية 2.0 في سبعينيات القرن الماضي. خلال هذه الفترة، تم نظم مبادئ وتقنيات الزراعة التي وضعها الرواد إلى معايير، وفي النهاية، إلى أنظمة تنظيمية مفروضة قانونيًا.

تمثل الزراعة العضوية 3.0 مرحلة جديدة في تطور الحركة العضوية، حيث ترسخ رؤية تعرّف دورها وموقعها تجاه القضايا العالمية في أنظمة الغذاء. يتمثل هذا المفهوم في تعزيز الزراعة العضوية كمساهم مهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الهدف الرئيسي للزراعة العضوية 3.0 هو تيسير اعتماد أنظمة زراعية مستدامة حقًا وأسواق تعتمد على المبادئ العضوية على نطاق واسع. تُعتبر الزراعة العضوية جزءًا أساسيًا من الحلا للانتقال نحو زراعة وأنظمة غذائية مستدامة حقًا. وبالتالي، يجب أن تكون كافة لتمكين تنفيذ هذه الحلول على الصعيدين الوطني والدولي.

تمثل الزراعة العضوية 3.0 تحولاً نموذجيًا في الحركة العضوية من خلال توفير المزيد من الفرص للمشاركة وتحديد دور الزراعة العضوية كنظام زراعي مبتكر يدمج بشكل كامل السياقات المحلية والإقليمية. إنها تؤكد على أهمية تجديد الموارد، والإنتاج المسؤول، والاستهلاك المستدام، والتطوير الأخلاقي للقيم والممارسات والعادات البشرية. هذه المفاهيم أساسية لتطوير الثقافة العضوية ويمكن أن تدفع التقدم الاجتماعي نحو الاستدامة.

في الزراعة العضوية 3.0، يكون النهج وصفيًا بدلاً من تعليمي. بدلاً من فرض مجموعة من القواعد الدنيا لتحقيق نتيجة نهائية ثابتة، يعتمد هذا المفهوم على نهج قائم على النتائج يمكن تكييفه باستمرار ليتناسب مع السياقات المحلية.

في أوروبا، تم ترجمة رؤية الزراعة العضوية 3.0 إلى استراتيجية تحدد التطورات الضرورية لتيسير تنفيذها في المستقبل القريب. قد وضعت منظمة IFOAM Organics Europe رؤية أوروبية للغذاء والزراعة تهدف إلى خلق نظام عادل وصحي ومدرك للبيئة ومعتنٍ يتم اعتماده على نطاق واسع في أوروبا. تهدف حركة الزراعة العضوية الأوروبية إلى مواصلة قيادة التغيير من خلال التأكد من أن أكثر من نصف الأراضي الزراعية في أوروبا تُدار وفقًا لمبادئ الزراعة العضوية للصحة والعدالة والبيئة والعناية بحلول عام 2030. وسيتضمن ذلك توفير طعام عضوي طازج وموسمي وبأسعار معقولة وقليل المعالجة والمعالجة بعناية إلى كل منزل ومكان عمل ومؤسسة أوروبية. تهدف الرؤية أيضًا إلى تشجيع ومكافأة مزيد من تطوير الأنظمة العضوية، مما يعزز من مرونة وأداء البيئة لأنظمة الإنتاج العضوي. ستعمل الزراعة العضوية كنموذج لأنظمة الزراعة والغذاء المستدامة من خلال دعم ثقافة الابتكار القائمة على المبادئ الشاملة، مما يؤدي إلى أنظمة زراعية أكثر مرونة وإنتاجية، وتنوعًا أكبر في البيئة، وجودة طعام أفضل، ومعالجة أكثر ملائمة، وسلاسة أكبر في سلاسل التوريد وعادلة."

(18) https://www.organicseurope.bio/about-us/vision/

جزء

المنهجية

Mara Semeraro, Simona Giordano

المنهجية

المنهجية المستخدمة في تطوير هذا الوثيقة تعتمد على نموذجين: نموذج السيناريو ونموذج القضايا. تم استخدام نموذج السيناريو لتحديد القضايا الاستراتيجية والأهداف، بينما تم استخدام نموذج القضايا لوضع توصيات لتحقيق هذه الأهداف. تم مشاركة هذه المنهجية من قبل جميع الشركاء المشاركين في تطوير الوثيقة. باختصار، تعتمد المنهجية المستخدمة على نهج تعاوني ومنهج منهجي يسهل تحديد القضايا الاستراتيجية وتحديد الأهداف ووضع توصيات عملية لتحقيق هذه الأهداف.

1.
نشاط الاستماع وتحليل أصحاب المصلحة

يبدأ العملية بنشاط "الاستماع" الحرج، الذي يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: الاستشعار، والتقييم، والاستجابة. خلال هذه المرحلة، يقوم الفريق بأخذ ملاحظات مفصلة بشكل "كيف يمكن أن نقوم" (HMW)، محولين بشكل فعّال المشكلات إلى فرص (Knapp et al., 2016). تسهم هذه الملاحظات HMW في إنشاء خريطة احتياجات شاملة، حيث يمكن للفريق من خلالها تحديد واختيار الأهداف ذات الأولوية.

تحليل أصحاب المصلحة هو خطوة أولية يتم اتخاذها لتحديد الأطراف ذات العلاقة الرئيسية بناءً على نهج مشترك. الأطراف ذات العلاقة الرئيسية هم أولئك الذين يمتلكون أكبر تأثير أو سلطة، أو يتم اعتبارهم حاسمين لنجاح المشروع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا مراعاة أصحاب المصلحة الذين لديهم اهتمام كبير ولكن ليس لديهم سلطة كبيرة، حيث يمكن لهؤلاء الأصحاب المحتملين أن يتوجهوا نحو التحالف مع مجموعات ذات سلطة عالية واهتمام منخفض، مما يجعلهم أنفسهم أصحاب مصلحة رئيسيين.

تتضمن المنهجية المُطبّقة الخطوات التالية:

المرحلة 1 أسباب مشاركة أصحاب المصلحة: لماذا مشاركة أصحاب المصلحة مهمة؟ ما هي أهم الأهداف التي يجب أن تساعد مشاركة أصحاب المصلحة في تحقيقها؟

المرحلة 2 الموضوعات الرئيسية ذات الصلة بالمشروع: تتوافق الموضوعات مع نتائج المشروع.

المرحلة 3 مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية: يجب رسم خريطة أصحاب المصلحة من خلال معايير محددة وتصنيف محدد، على النحو التالي:

أ تعريف معايير تحديد أصحاب المصلحة

لا يوجد قائمة عامة لأصحاب المصلحة تصلح لكل مناسبة. يمكن مراعاة عدة متغيرات لتحديد أصحاب المصلحة. فيما يلي مثال غير شامل:

- حسب المسؤولية
- حسب التأثير
- حسب القرب
- حسب التمثيل

ب تصنيف أصحاب المصلحة في مجموعات مختلفة

ج تحديد وقائمة أصحاب المصلحة

د ترتيب أولوية مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية

ه خريطة أصحاب المصلحة الرئيسية

في نهاية التحليل، سيتم إعداد قائمة نهائية لأصحاب المصلحة الرئيسيين، مؤكدين:

- نوع المشاركة المطلوبة من كل شخص في المشروع
- ما هي مصالح وتوقعات أصحاب المصالح
- كيف تؤثر وجودهم على التأثيرات الناتجة عن المشروع

.2 المقابلات

للتوضيح الإضافي، شملت عملية جذب أصحاب المصلحة إجراء 10 مقابلات مع الأصحاب المصلحة الرئيسيين من قبل كل شريك. تم تدريب من أجرى المقابلات من قبل الشركاء لضمان تجهيزهم بشكل جيد لتحقيق الأهداف والنواتج المرجوة. تمت المقابلات إما على شكل كتابة أو شفهيًا، باتباع الهيكل الموجز في المرفق 1 - دليل المقابلة. تم تجميع الرؤى التي تم جمعها من خلال نشاط الاستماع والمقابلات في تقرير مجتمع، والذي يشكل أساسًا للمراحل التالية للمشروع.

.3 تحليل SWOT

أثناء ورشة العمل، قام الشركاء بإجراء تحليل SWOT لكل من المواضيع لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. ساعد هذا التحليل في وضع وصف موجز للخيارات والإجراءات المتعلقة التي يمكن اتخاذها للاستجابة بشكل فعال لاحتياجات القطاع العضوي في مختلف البلدان. تركزت ورشة العمل على المواضيع التالية:

- **المساحات والمحاصيل العضوية وأساليب الإنتاج:** استُعرضت نقاط القوة والضعف في ممارسات الزراعة العضوية الحالية وتم تحديد الفرص لتحسين أساليب الإنتاج وزيادة المساحات والمحاصيل العضوية.
- **أنظمة الشهادة والرقابة:** ناقش الشركاء نقاط القوة والضعف في أنظمة الشهادة والرقابة الحالية للزراعة العضوية واستكشفوا الفرص لتحسين هذه الأنظمة لضمان فعاليتها وكفاءتها.
- **التشريعات الوطنية:** تركزت هذه الموضوع على نقاط قوة وضعف التشريعات الوطنية المتعلقة بالزراعة العضوية وتم تحديد الفرص لتحسين التشريعات لدعم القطاع العضوي بشكل أفضل.
- **رؤية الزراعة العضوية حتى عام 2030:** ناقش الشركاء نقاط قوة وضعف الرؤية الحالية للزراعة العضوية حتى عام 2030 واستكشفوا الفرص لوضع رؤية أكثر شمولًا وفعالية.
- **السوق:** استُعرضت نقاط القوة والضعف في السوق العضوي وتم تحديد الفرص لتوسيع السوق وزيادة الطلب على المنتجات العضوية.
- **تنظيم سلاسل القيمة:** ناقش الشركاء نقاط القوة والضعف في سلاسل القيمة في القطاع العضوي واستكشفوا الفرص لتحسين تنظيم سلاسل القيمة لدعم الفلاحين العضويين بشكل أفضل وزيادة الربحية.
- **البحث والابتكار:** استكشف هذا الموضوع نقاط القوة والضعف في ممارسات البحث والابتكار الحالية في القطاع العضوي واستُشيرت الفرص لزيادة الاستثمار في البحث والابتكار لدعم نمو وتطور القطاع.

4.
المقابلات

نشاط الاستماع مكمل بإنتاج تقارير فردية لكل دولة (Country Reports - CRs) ، والتي تتكون من دراسة مكتبية شاملة حول الوضع الحالي للزراعة العضوية على مستوى الدولة. تكمن أهمية هذه التقارير في قدرتها على تقديم لمحة عن القطاع، تغطي موضوعات مثل التشريعات، وإنتاج المحاصيل، والمشغلين، وظروف السوق. وهذا يعتبر نقطة انطلاق لتحديد نقاط القوة والضعف في القطاع. تم تطوير تلك التقارير من خلال التعاون بين الشركاء وجهات الاعتماد الوطنية (Certification Bodies - CBs) في اليونان وإيطاليا وتونس والأردن ولبنان

تحليل فرص الزراعة العضوية

يسعى التحليل إلى رسم صورة شاملة لقطاع الزراعة العضوية في الدول الشريكة، مع مراعاة وجهات نظر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. الهدف النهائي هو إرساء أساس لمستقبل الحوار، مع الطموح المذكور أعلاه لتوسيع نطاق نفس المستند والمساهمة في تعزيز دور الشبكة العربية للزراعة العضوية، حتى بعد انتهاء المشروع. تم توزيع الآفاق والتوصيات العضوية بين الشركاء وصاغوها على الصعيدين الوطني والإقليمي، مستندة إلى الأدب السابق، وتحديداً:

أ الإحصاءات حول الأراضي العضوية والمشغلين والسوق (بما في ذلك مبيعات التجزئة وبيانات التجارة الدولية)

ب التشريع والدعم السياسي (خطط العمل)

ج المقابلات

د تحليل SWOT

الجزء

2

آفاق الزراعة العضوية في الدول الشريكة

نشاط الاستماع وتحليل أصحاب المصلحة

Mara Semeraro, Simona Giordano

استجابة للمسح على مستوى الدولة، نظم كل شريك طاولتي نقاش وطنيتين، الأولى مخصصة للمشاركين الصغار والمتوسطين في المشروع والثانية للمؤسسات، بهدف مناقشة نتائج المسح وتقييم فعالية التدابير والمبادرات الحالية في تعزيز القطاع العضوي.

بالتالي، وتماشيًا مع منهج النظام البيئي العضوي، تسعى هذا القسم إلى تقديم تحليل أصحاب المصلحة الذي تم إجراؤه في جميع البلدان الشريكة. يعكس كل تحليل خصائص السيناريو الوطني الفريدة، كما هو موضح في الفقرات التالية. في حين توجد تشابهات عبر التحليلات المختلفة من حيث أصحاب المصلحة المُحددين، إلا أن هناك ميزات خاصة تميز كل منظر وطني.

بناءً على نتائج تحليل أصحاب المصلحة التي أُجريت في جميع البلدان الشريكة، من الواضح أن مجموعتي أصحاب المصلحة الأساسيين ذوي مستوى عالٍ من الاهتمام والتأثير هما صناع القرار الوطنيين و/أو المحليين، ومشغلي العضويات مثل الفلاحين ومعالجين وبائعي التجزئة. تم التعرف على هؤلاء اللاعبين الرئيسيين باعتبارهم يمتلكون أعلى درجة تأثير وقوة بالنسبة لنتائج المشروع. بالإضافة إلى ذلك، فهم أساسيون لنجاح المشروع، نظرًا لمشاركتهم الفعالة والقوية ونهجهم الحيوي في المبادرة. ولهذا السبب، تم تحديدهم كأصحاب مصلحة متقدمين وسيتم التعامل معهم في مراحل المشروع المتعددة لتحقيق النتائج المرجوة بفعالية.

للمشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المشروع، من المهم أن نأخذ في الاعتبار المجموعات ذات الاهتمام الكبير والقدرة المنخفضة، بالإضافة إلى تلك ذات القدرة العالية والاهتمام المنخفض، والتي يمكن أن تصبح أصحاب مصلحة رئيسيين من خلال تحالفات مع مجموعات أخرى. المشاركة الفعالة من جميع أصحاب المصلحة ضرورية لنجاح المشروع. ومع ذلك، قد تختلف مستويات المشاركة من بلد إلى آخر بسبب سياقاتها الوطنية الفريدة.

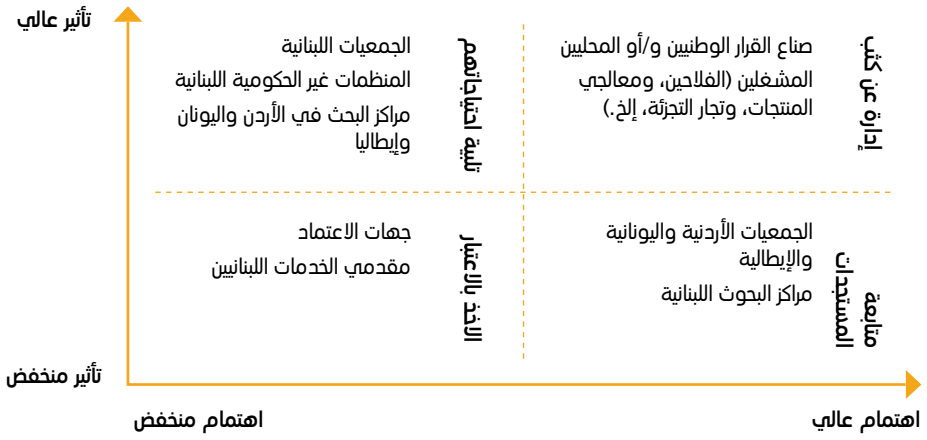

الشكل ٧: مصفوفة القوة والاهتمام

يقدم الشكل أدناه توضيحًا للخصائص المميزة للسيناريوهات الوطنية المذكورة سابقًا. كما تم ذكره سابقًا، أجرت كل دولة شريكة تحليلًا لأصحاب المصلحة استنادًا إلى منهجية موحدة ومراحل لاحقة. وبناءً على ذلك، يختلف تحديد مجموعات أصحاب المصلحة، وفقًا لمعايير محددة، من جانب إلى آخر في السياقات الوطنية، مما يؤكد على أهمية أداء تحليل شامل على الصعيدين الشامل والوطني. وهذا أمر بالغ الأهمية لفهم عميق لدرجة الالتزام المطلوب من كل شخص معني بالأمر، وتوقعات جميع الجهات المعنية المتنوعة، والتأثير المحتمل لمشاركتهم في المشروع.

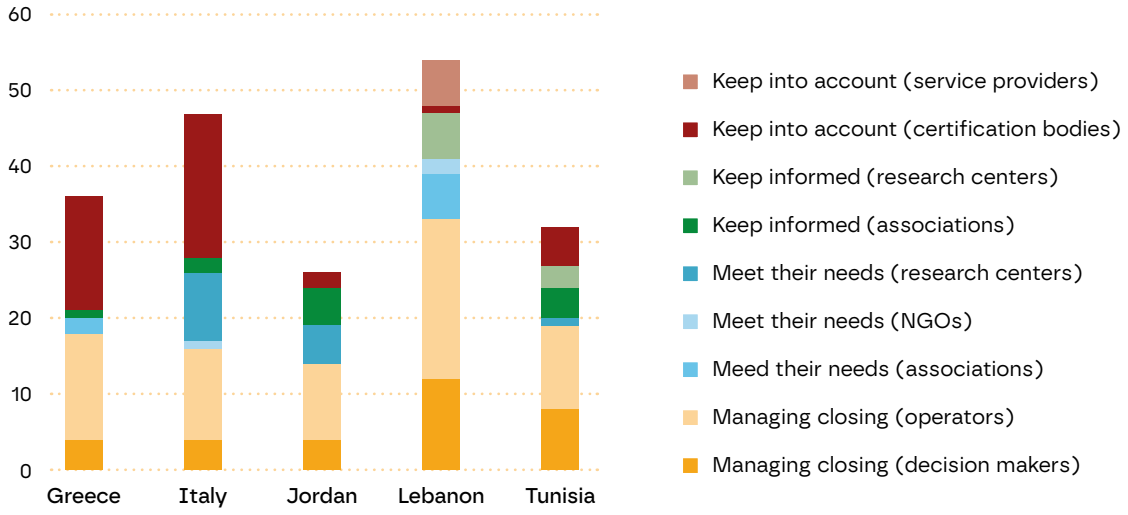

الشكل 8: أصحاب المصلحة المشاركين في القطاع العضوي على الصعيد الوطني

الجدول التالي يوضح، بالنسبة لكل فئة من أصحاب المصلحة ومنظور مشترك بين جميع البلدان الشريكة، الترابط بين أنشطة المشروع، ووسيلة المشاركة في نفس الأنشطة التي تستهدف تعزيز القطاع العضوي، فضلاً عن مصالح وتوقعات مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة المُدققة.

المصالح والتوقعات	المشاركة	الأنشطة	الجهات
• تعزيز دور المؤسسات العامة في سياسات العضوية • تحسين الحوكمة وإدارة اللوائح والمراقبة والمراقبة • إجراء تحليلات إحصائية في الوقت الحقيقي على القطاع العضوي الوطني • تحسين التفاعل المباشر مع أصحاب المصلحة العضوية • تعزيز التبادل المثمر على وجه الخصوص على مستوى جنوب - جنوب • حضور شبكة النظام البيئي العضوي	• الاتصال بشأن التحديثات التنظيمية • تحسين وتحديث إجراءات المراقبة والمراقبة • تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي	• ترقية تصميم البيانات العضوية • مراقبة ومراقبة • مشاركة المعلومات على المستوى البحري الأبيض المتوسط	القرارين الوطنيين والمحليين

المصالح والتوقعات	المشاركة	الأنشطة	الجهات
• تحسين التفاعل المباشر مع السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الأخرى • إنشاء تحالفات وطنية وعابرة للحدود • زيادة المعرفة والمهارات والوعي بسلاسل القيمة الابتكارية • حضور شبكة النظام البيئي العضوي	• المشاركة في عمليات الابتكار (المعامل المحلية ، المعامل عبر الحدود ، دورات تدريبية) ، استخدام المساعدة التقنية المتاحة من خلال منصة النظام البيئي العضوي • تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي.	• ترقية تصميم البيانات العضوية • تحسين سلسلة القيمة العضوية • زيادة التحالفات التجارية • تحسين النقاش مع السلطات المختصة	مشغلين (مزارعون، معالجون ، بائعون)
• التعاون على تحسين شبكة النظام البيئي العضوي • التعاون في مشاركة المعلومات والمعرفة المفيدة لتطوير الزراعة العضوية وسلسلة القيمة الابتكارية • حضور شبكة النظام البيئي العضوي	• تعزيز التعاون مع المزارعين والشركات العضوية من خلال المعامل المحلية وعمليات الابتكار • نقل نتائج البحث لحل المشكلات الخاصة بالمشغلين • تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي	• المشاركة في عمليات الابتكار في القطاع العضوي • نقل نتائج البحث	مراكز البحوث العضوية
• تعزيز دورهم في تحديد سياسات العضوية على الصعيدين الوطني والإقليمي • زيادة وعي المشغلين بسلاسل القيمة العضوية • التعاون في مشاركة المعلومات والمعرفة المفيدة للابتكار في الزراعة العضوية • حضور شبكة النظام البيئي العضوي • زيادة وعي المستهلكين بفوائد المنتجات العضوية	• نقل المعرفة ، والتحديثات التنظيمية، وما إلى ذلك، للمشغلين • تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي	• تعزيز التعاون عبر الحدود وزيادة التحالفات التجارية • مشاركة المعلومات مع المستهلكين حول فوائد المنتجات العضوية	الجمعيات والجمعيات غير الحكومية
• التعاون في مشاركة البيانات العضوية • تحسين دورهم في مسار الاعتماد • حضور شبكة النظام البيئي العضوي	• تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي	• تحسين عملية المراقبة والتحكم والحوار مع الجهات العامة والخاصة	هيئات الاعتماد
• زيادة المعرفة والمهارات والوعي بسلاسل القيمة الابتكارية وعمليات المشغلين العضويين بشكل عام • حضور شبكة النظام البيئي العضوي	• تحسين النقاش مع أصحاب المصلحة العضوية من خلال شبكة النظام البيئي العضوي	• نقل المعرفة إلى المشغلين العضويين	مقدمي الخدمات / المساعدة الفنية

تحليل المقابلات

Mara Semeraro, Simona Giordano

.1 تقرير المقابلات - النتائج الرئيسية

في سياق هذا الوثيقة، يُعتبر من الأساسي "سماع صوت" العاملين في القطاع، حيث إنهم الذين يشاركون في الأنشطة اليومية ويواجهون التحديات المرتبطة بها. أجرت جميع شركاء المشروع سلسلة من المقابلات مع أصحاب المصلحة المحليين المختارين من قائمة نتائج تحليل أصحاب المصلحة الفردي، باستخدام وسائط اتصال متنوعة مثل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية والتواجد الشخصي. ساهمت هذه المقابلات، التي أُجريت على الصعيدين الوطني والمتوسطي، في وضع لمحة شاملة حول الوضع الحالي للقطاع العضوي في المجتمع. إن وجهة نظر الجهات المعنية الرئيسية مهمة للغاية، حيث أن لديهم القدرة على التأثير على القطاع من خلال أنشطتهم اليومية وصلاحيات اتخاذ القرار.

بعد استلام التقارير من جميع شركاء المشروع، قام المركز الدولي للدراسات الفائقة في الزراعة المتوسطية (CIHEAM) بباري بمبادرة لصياغة ملخص شامل للنتائج، بهدف تحديد الشوائب المشتركة الرئيسية والاختلافات الكبيرة بين مختلف البلدان. يُعتبر هذا خطوة أساسية في التفكير في الوضع الحالي للقطاع العضوي وتحدياته الحالية والمحتملة.

استنادًا إلى الرؤية التي توقعها المشغلون الذين تم مقابلتهم، من الجدير بالذكر أن جميع أصحاب المصلحة يعبرون عن نظرة إيجابية نحو القطاع العضوي، على الرغم من التفاوت في درجات التفاؤل. القضايا الشائعة الرئيسية التي يجب معالجتها تتعلق أساسًا بالمجالات التالية:

- تكاليف الإنتاج، والتي ترتبط بحجم العمليات الصغيرة والتحديات التي يواجهها المشغلون في الاستفادة من اقتصاديات الحجم. هذا العامل مرتبط بشكل كبير بالحاجة المعبر عنها للتعاون الفعّال بين المشغلين لتسهيل مشاركة وسائل الإنتاج.
- الوعي بجودة وخصائص المنتجات العضوية، بهدف زيادة ثقة المستهلكين وبالتالي خلق فرص تسويق جديدة. هذه المسألة مهمة بشكل خاص بالنسبة للأردن ولبنان، حيث يكون القطاع العضوي صغيرًا على الصعيدين الوطني والدولي. لذلك، تؤكد كل من البلدين أهمية التعاون عبر الحدود لزيادة فرص التسويق.

تعترف اليونان وتونس وإيطاليا بأنه يتعين التعامل مع تغير المناخ والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الزراعة العضوية في التخفيف من تأثيره. كما أنهم يشددون على أهمية تصميم برامج تدريب مخصصة لدعم المشغلين في تحسين ممارساتهم اليومية. بالنسبة للبنان، التحدي الرئيسي هو ضرورة تعزيز التشريعات القطاعية، والتي ينظر المشغلون إليها على أنها أساسية لتطوير منظم للقطاع العضوي. يعترف المشغلون التونسيون بأهمية شهادة الغابات في توسيع المساحة الزراعية العضوية.

تعترف اليونان وتونس وإيطاليا بأنه يتعين التعامل مع تغير المناخ وتسليط الضوء على ضرورة برامج تدريب مخصصة للمزارعين العضويين للتغلب على قلة التأهيل المهني بين المشغلين. في الوقت نفسه، يؤكد الأردن على عدم وجود تنسيق بين العرض والطلب، والذي يعود أساسًا إلى صغر حجم القطاع على الصعيدين الوطني والدولي. يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة توفر المنتجات القابلة للفساد خلال فترات زمنية معينة وينتج عنه فقدان فرص التسويق. عند سؤالهم عن أكبر العقبات التي تواجه تطوير القطاع العضوي، يؤكد لبنان والأردن على أهمية التشريعات الفعّالة لحماية المشغلين والمستهلكين من الاحتيال والادعاءات الزائفة. تبرز أيضًا حاجة لبنان وتونس إلى تحديث القوانين الوطنية لدعم تطوير القطاع الحالي بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يشدد لبنان على أهمية دعم السلطات، بما في ذلك التمويل وتوفير بيانات وإحصائيات موثوقة تتعلق بالقطاع.

يُشير معظم البلدان التي تم استطلاعها، باستثناء لبنان، إلى عائق مشترك يتعلق بنقص الوعي لدى المستهلكين، مما يعيق فرص التسويق للمنتجات العضوية. تشير لبنان أيضًا إلى ضرورة إنشاء نظام تجارة متخصص يتجاوز ملامح التجارة العادلة ويعوّض المشغلين بشكل مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، تشير تونس إلى التحدي المتمثل في الحفاظ على صحة المستهلك من خلال توفير الطعام الصحي والمستدام.

من الجدير بالإشارة إلى أهمية التعليقات التي قدمها المشغلون الذين تم استطلاع آرائهم بشأن الأثر المحتمل للتحديات والعقبات على أنشطتهم اليومية. يشدد العديد من المشغلين على ضرورة إقامة شراكات إنتاجية مع السلطات العامة للحصول على دعم مخصص والمشاركة في جهود الدعوة لتعزيز رؤية القطاع وقدرته على المساومة. يشدد لبنان وإيطاليا على أهمية التعاون مع الدول البحرية الأخرى لتعزيز التآزر.

أما بالنسبة لتونس، فإن أصحاب المصلحة يشددون على ضرورة تعزيز التعاون بين الجهات العامة والخاصة، من أجل وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعّالة يمكن أن تدعم نمو القطاع. هذا ذو أهمية خاصة في ضوء الطلب المتزايد على المنتجات العضوية في الأسواق الوطنية والدولية.

بشكل عام، يتفق أصحاب المصلحة الذين تم مقابلتهم على أهمية الابتكار والتقدم التكنولوجي لمستقبل القطاع العضوي. إنهم يدعون إلى تطوير تقنيات إنتاج جديدة وأكثر كفاءة، وكذلك استخدام الأدوات الرقمية لتحسين قنوات التسويق والتوزيع. في الوقت نفسه، يشددون على ضرورة الحفاظ على الأصالة والخصائص المحلية للمنتجات العضوية، من أجل ضمان جودتها وقيمتها بالنسبة للمستهلكين.

أخيرًا، يُشدد على أهمية الأدوار التي يمنحها جميع أصحاب المصلحة للمستهلكين في تشكيل مستقبل القطاع العضوي. إنهم يشددون على ضرورة زيادة الوعي والتعليم بشأن فوائد المنتجات العضوية، من أجل تحفيز الطلب وخلق فرص سوق جديدة. في الوقت نفسه، يعترفون بإمكانية تفضيلات واختيارات المستهلكين في دفع تطوير أنظمة غذائية أكثر استدامة وأخلاقية.

التصنيف الذي يُعتَبَر عمومًا من العوامل المُقلقة بالنسبة لمستقبل القطاع العضوي وسلاسل القيمة الفردية هو متجانس نسبيًا، كما يلي:

1 السياسة 2 إدارة القطاع 3 التنظيمات 4 السوق

مسألة تصنيف السوق في المرتبة الأولى تعتبر حصريًا من قبل الأردن، وذلك نظرًا لحجم القطاع العضوي الوطني الصغير نسبيًا. ومع ذلك، من المهم التأكيد على العوامل الرئيسية التي تعتبر أساسية لبناء ثقة المستهلك في السوق العضوي. يؤكد لبنان على ضرورة إنشاء نظام موثوق للرقابة، حيث أن وجود جهة واحدة فقط للشهادة على الصعيدين الوطني يُعرّض ثقة المستهلكين للخطر، مما يجعل عملية الشهادة غير فعالة وماليًا غير مستدامة.

من ناحية أخرى، يعترف أصحاب المصلحة التونسيين بأن التغير المناخي، الذي يتميز بندرة المياه وتقلب درجات الحرارة وظهور آفات نباتية جديدة، يشكل تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجي وخصوبة التربة والبيئة. يثبت الإنتاج العضوي غير الثابت للمحاصيل العضوية فيما يتعلق بالكمية والجودة عقبة رئيسية أمام نمو صناعة الزراعة العضوية.

جميع أصحاب المصلحة الذين تم استجوابهم على مستوى البحر الأبيض المتوسط يتفقون على أن زيادة وعي المستهلكين ضرورية لتطوير فرص التسويق وتمثل مسألة أساسية يجب معالجتها. يولي الأردن ولبنان خصوصية للتأكيد على أهمية ربط المنتجات العضوية بمزاعم صحية موثوقة وواضحة لاكتساب ثقة المستهلكين. يشير اليونان إلى جانبين فريدين: أولاً، الارتباط بين تطوير القطاع العضوي وحماية المنتجات المحلية من خلال تحديد المواقع الجغرافية الخاصة (GIs)، وثانياً، الفرص المحتملة الناشئة عن تطوير القطاع السياحي في نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالسياسة واللوائح التي يتم اعتبارها أمورًا حاسمة لتعزيز القطاع العضوي، يجدر بالذكر أن جميع البلدان المستطلعة تحدد العوامل التالية على أنها مهمة: أولاً، تقليل البيروقراط

ية والعبء المرتبط بعمليات الشهادة والتوثيق، لتسهيل فترة الانتقال وتشجيع المشغلين على الانتقال نحو الإنتاج العضوي. يؤكد المشغلون أيضًا على أهمية تلقي حوافز مستهدفة مثل تخفيضات الضرائب والمنح والوصول المميز إلى الائتمان والموارد المالية. ثانياً، يسلط الممثلون الضوء على ضرورة تحسين المساعدة الفنية في مختلف جوانب الأنشطة اليومية، من الزراعة إلى التخزين والمعالجة والمبيعات. يعبر لبنان عن اهتمام قوي بإقامة شراكات دولية لتعزيز التعاون وفرص التسويق، بينما يؤكد اليونان على أهمية دعم البحث التطبيقي بفعالية لمساعدة المشغلين في أنشطتهم اليومية. وعلاوة على ذلك، تقترح تونس وضع خطة تسويق للمنتجات العضوية لضمان توفير مستمر وتوزيع المنتجات الطازجة والمصنعة في السوق، وكذلك إنشاء أسواق متخصصة لبيع المنتجات العضوية.

فيما يتعلق بالأحداث الهامة التي أثرت على تطوير القطاع العضوي، يُظهِر المشغلون الإيطاليون معرض SANA السنوي، الذي يعتبر منتدى وطني ودولي لجميع أصحاب المصلحة في القطاع، بما في ذلك المؤسسات العامة. في لبنان، يتم ذكر دمج دورات عضوية في أفضل الجامعات، وحدث Souk El Tayyeb للمستهلكين، وإقامة يوم الزراعة العضوية كمناسبات مهمة لجمع أصحاب المصلحة وتبادل المعلومات. في الأردن، يُشير وجود أسواق المزارعين العضوية والمعارض مثل مهرجان الزيتون، ولكن حجم القطاع الصغير يحد من إمكانية تطوير مثل هذه المبادرات بفعالية. توفر هذه الأحداث دروسًا قيمة للمبادرات المستقبلية الموجهة نحو تعزيز القطاع العضوي.

SWOTتحليل

Mara Semeraro, Simona Giordano

متسقة مع البيانات المقدمة في تقارير البلدان الفردية والنتائج المستمدة من المقابلات التي أُجريت، تتضمن القسم التالي تحليل SWOT الذي أجرته جميع شركاء المشروع. يعتبر تحليل SWOT أداة مفيدة في صياغة التوصيات المستقبلية للقطاع المستهدف من خلال فحص الجوانب الإيجابية والسلبية (التهديدات والفرص) وتحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها (القوى) أو تحسينها (الضعف). يُعتبر تقييم شامل لعوامل متنوعة ضروريًا لتحقيق درجة أعلى من الوعي بالحلول المحتملة والإجراءات التالية التي يجب اتخاذها لمعالجة احتياجات القطاع بفعالية في جميع البلدان الشريكة.

نقاط القوة

المساحات العضوية والمحاصيل وطرق الإنتاج

- ✓ زيادة في المساحة الزراعية المعتمدة على الزراعة العضوية (مثل 10٪ في اليونان و 30٪ في منطقة بوجليا) ونسب عالية من الأراضي المزروعة عضويًا في أوروبا (إيطاليا واليونان).
- ✓ اتجاهات صاعدة في عدد الجهات العاملة في الزراعة العضوية (مثل 22,736 في عام 2010 إلى 33,600 في عام 2020 في اليونان).
- ✓ توفر أراض زراعية "برية" يمكن استخدامها للزراعة العضوية ووجود ظروف خاصة فيما يتعلق بالمناخ الدقيق والتربة والميكروكليما والتضاريس (الجغرافيا) التي تشجع على التنوع البيولوجي وأساليب الزراعة المتعددة (جميع البلدان، وتم التأكيد بشكل خاص من قبل لبنان والأردن).
- ✓ يصبح الجهات العاملة في الزراعة العضوية أكثر ارتباطًا مع إنشاء جمعية للزراعة العضوية (لبنان).
- ✓ زيادة في اعتماد المدخلات المحلية أو المنتجة محليًا أو في المزرعة (مهم في لبنان).
- ✓ توافق التقنيات الأساسية للزراعة العضوية مع التقنيات الأساسية للزراعة التقليدية من حيث وجود تجارب وتقنيات.
- ✓ تطوير "المناطق البيئية" من خلال تحديد مناطق تجريبية تمثل مراحل المناخ البيئي المختلفة (تونس).
- ✓ توفر الخبرات متوافقة مع الزراعة البيئية وإنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الشهادة وأنظمة المراقبة

- ✓ وجود علامة تونسية عضوية، مخصصة أيضًا لتعزيز التصدير (تونس).
- ✓ وجود إطار تنظيمي شامل ونظام موثوق للمراقبة لضمان التتبع، ووجود مؤسسة عامة مخصصة على الصعيدين الوطني والوطني، قادرة على ضمان الحوار مع الاتحاد الأوروبي (تونس).
- ✓ زيادة الاهتمام المخصص من قبل منطقة بوجليا بهذه المسألة، مع المهام التي تمت في إطار مشروع Piorab Biobank.
- ✓ وجود تشريع شامل (على سبيل المثال، في الأردن، يتضمن قانون الزراعة العضوية، واللوائح الخاصة بالزراعة العضوية، والمعيار الأردني للأغذية المنتجة عضويًا).

التشريعات الوطنية

- ✓ وجود دعم مالي محدد لقطاع الزراعة العضوية، على عكس البلدان الأفريقية الأخرى (تونس).
- ✓ نظام مخصص، Piorab Biobank، من منطقة بوجليا (إيطاليا).
- ✓ إصدار قانون عضوي مخصص حديث يساعد في حماية الجهات العاملة (لبنان).

السوق

- ✓ اتجاه إيجابي في السوق العضوية، بالنسبة للأسواق الداخلية والخارجية (اليونان وإيطاليا)، سواء في الاتحاد الأوروبي وخارجه.
- ✓ زيادة في الطلب على المنتجات المحلية والمنتجات التقليدية، وأسواق المزارعين (إيطاليا واليونان ولبنان).
- ✓ زيادة في إنتاج الزراعة البحرية العضوية (اليونان وإيطاليا)، مما يؤدي إلى التكامل بين الاقتصادين الأخضر والأزرق بشكل إيجابي.
- ✓ اعتراف بالمكافئة لمنتجات النباتات العضوية من قبل الاتحاد الأوروبي وسويسرا والمملكة المتحدة (تونس).

(19) In the table below, each topic is indicated with the Country/Countries to which it refers between brackets.

- ✓ سمعة قوية للإنتاج الوطني من حيث الجودة (اليونان وإيطاليا) على الساحة الدولية.
- ✓ تتبع منتج عالي الجودة ومستويات عالية من المعايير للشهادات (لجميع البلدان، مع تدرجات مختلفة).
- ✓ موقع جيد لتونس في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وعلى الساحة العالمية، من حيث الإنتاج والتجارة العضوية (تونس).

البحث والابتكار

- ✓ انتباه للارتباط بالمجتمعات المحلية وللحفاظ على البيئة (إيطاليا).
- ✓ تمويل البحث في الزراعة العضوية (مخصص من قبل وزارة الزراعة وسيادة الغذاء والغابات - Masaf) (إيطاليا).
- ✓ تجارب شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج بشكل خاص إلى الابتكار والمعرفة والتدريب.
- ✓ شبكة مخصصة للبحث في الزراعة، تتألف من المؤسسات العامة، مثل الجامعات، ومراكز البحوث وما إلى ذلك، والجهات الخاصة، وبشكل رئيسي الشركات الناشئة (إيطاليا واليونان).
- ✓ توفر مشاريع عضوية (مثل Organic Ecosystem) التي تساعد الجهات العاملة بطرق مختلفة، وأهمها منها منصة المساعدة التقنية العضوية (لبنان والأردن).

الفرص

المساحات العضوية والمحاصيل وطرق الإنتاج

- الحاجة إلى إثراء الطريقة العضوية بجوانب ذات صلة تتعلق بعمليات ما بعد الحصاد والحد من الفاقد، وكذلك بالنسبة لأثر الكربون والمياه في الإنتاج.
- نقص المعرفة المتعلقة بأساليب الزراعة العضوية، مما يفضل اعتماد الزراعة التقليدية التي تكون أسهل في التعامل معها (اليونان). ويعبر الأردن أيضًا عن نقص في الشخصيات المتخصصة.
- التعرف القليل واستفادة غير كاملة من موارد المياه في البلاد، من أجل توسيع المساحات المروية، والتعرف الضئيل على أصناف نباتية محسنة جديدة وأصناف حيوانية تنتج محاصيل أعلى ومقاومة أكبر للأمراض والآفات (اليونان).
- قلة توفر المدخلات الإنتاجية للزراعة العضوية، مثل البذور والأسمدة والمنتجات المتخصصة لحماية النباتات والأعلاف العضوية وبيض التفقيس العضوي، نتيجة للطلب المنخفض عليها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (الأردن ولبنان).
- نقص الموارد البشرية والمادية في وزارة الزراعة لدعم الجهات العاملة المحلية (في لبنان، لم يتم إنشاء قسم العضوي بعد. ومؤخرًا كان الموظفون إما في إضراب أو يعملون بنظام التناوب، مع نقص الاحتياجات الحد الأدنى لإجراء العمليات العادية).
- زيادة التوتر المائي وزيادة التنافس في استخدام المياه. الموارد المائية تتعرض لضغط متزايد بسبب تغير المناخ وزيادة السكان (جميع البلدان). بالإضافة إلى ذلك، نقص حاد في الكهرباء يؤثر على تكلفة المياه للري بالإضافة إلى توافر المياه (لبنان).

الشهادة وأنظمة المراقبة

- البيروقراطية التي يُعتقد أنها ثقيلة ومعقدة جدًا، سواء من حيث التكاليف أو من حيث الوقت المستغرق.
- وجود هيئة تصديق محلية واحدة فقط، مما يقلل من التنافس. وهذا يتسبب أيضًا في انخفاض المساحات العضوية المزروعة والجهات العاملة العضوية بسبب عدم قدرتها على تحمل رسوم الشهادة التي يجب دفعها بالعملة الأجنبية (لبنان).

التشريعات الوطنية

- الجهات المعنية بالقطاع تعبر عن حاجة قوية لتلقي التدريب المستمر بشأن التشريعات، حيث يتطور ويؤثر على العمليات اليومية.
- على الرغم من وجود التشريعات الرسمية، يُعتقد أن فرص التمويل والتمويل للجهات المعتمدة نادرة (جميع البلدان تقريبًا، وخصوصاً لبنان).

االسوق

- شبكة محلية قليلة أو غير موجودة من المنتجين قادرة على تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات (إيطاليا).
- نظرًا للأسعار المرتفعة، يميل حجم مبيعات المنتجات العضوية إلى أن يكون أصغر ولا يكفي لتعويض العمل الذي يقوم به المنتجون. هناك حاجة إلى سعر أكثر دقة للمنتجات العضوية مقارنة بالمنتجات التقليدية (اليونان).
- نقص الوعي لدى المستهلكين بفوائد وأهمية المنتجات العضوية من حيث الصحة والبيئة، مع الحاجة إلى إطلاق حملات مناسبة (اليونان والأردن).

- فقدان معنويات جزء كبير من القوة الشرائية وزيادات مستمرة في أسعار المنتجات. لذلك، من المتوقع أن يختار المستهلكون المنتجات التقليدية (جميع البلدان تقريبًا).
- قليل من المتاجر التي تبيع منتجات عضوية حصرية في السوق. في الوقت نفسه، المتاجر التي تبيع أيضاً منتجات تقليدية لديها مساحة مبيعات صغيرة للمنتجات العضوية، حيث لا تستفيد من السعر (اليونان والأردن).
- مستوى ضئيل من التداول الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يؤدي إلى فقدان فرص التسويق. الجهات المعنية تعبر عن الحاجة إلى الدعم بهذا الصدد (جميع البلدان تقريبًا).

تنظيم سلاسل القيمة

- مستوى ضئيل من التكامل في جميع أنحاء سلسلة القيمة. تعبر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الحاجة إلى مرافقة الجهات العامة في مسار تنسيق سليم على الصعيدين الإقليمي والإقليمي.
- بنية تحتية غير كافية فيما يتعلق بالإنتاج العضوي، التي تحتاج إلى مزيد من الميزات الخاصة وبالأخص فيما يتعلق بالمنتجات القابلة للتلف.
- نقص في التعاون والتجمع بين الجهات المعنية بسلسلة القيمة من خلال الجمعيات والمجموعات (تونس ولبنان وإيطاليا).
- بنية تحتية ضعيفة لمرحلة ما بعد الحصاد والتنظيم (في لبنان، ممارسات ما بعد الحصاد أدنى من المعايير الدولية).

الفرص

المساحات العضوية والمحاصيل وطرق الإنتاج

- تجربة مشاريع متوسطة وصغيرة لها احتياجات خاصة فيما يتعلق بالابتكار ونقل الخبرة والتدريب. تعزيز سلاسل التوريد المحلية مع الأشخاص الماهرين والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن استراتيجية تسويق مناسبة يمكن أن تسهم في زيادة مبيعات المنتجات العضوية (جميع البلدان).
- التكامل بين الاقتصاد الأخضر والأزرق لتعزيز التلوث المتبادل بين قطاعي الأفضليات (على سبيل المثال، الزراعة العضوية). في إيطاليا، بلغ عدد مزارع الزراعة العضوية 59 في عام 2019، مقارنة بـ 53 في عام 2018 (إيطاليا).
- تعزيز تطبيق الطاقات المتجددة من خلال سياسات وحوافز مخصصة لتشجيع العاملين في الاتجاه المذكور. كما هو مذكور أعلاه، من المهم تشجيع اعتماد أدوات الزراعة الذكية (إيطاليا، اليونان، لبنان).

نظام الشهادة ومراقبة الجودة

- زيادة الاهتمام المخصص لهذه المسألة من قبل منطقة بوجليا، مع المهام التي تمت في إطار مشروع Piorab Biobank (إيطاليا).
- المشاركون من المشاركون في الشركات الصغيرة والمتوسطة يعبرون عن الحاجة القوية إلى تلقي استشارات مخصصة فيما يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بالشهادة والتشريعات ومراقبة الجودة (إيطاليا، لبنان).

التشريعات الوطنية

- زيادة الاهتمام من قبل صانعي السياسات، على سبيل المثال التشريع الجديد المقبل بشأن الزراعة العضوية من الاتحاد الأوروبي، مع جوانب الابتكار ذات الصلة التي تمثل فرصة قوية للقطاع المعني (اللائحة الأوروبية رقم 848/2018) (جميع البلدان).
- القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي، للاستفادة من التجارة (تونس).
- السوق الإفريقي الجديد الذي تم إنشاؤه - FTAA/COME (تونس).
- وجود إطار تنظيمي للشراكات العامة/الخاصة (تونس، إيطاليا، اليونان).

رؤية الزراعة العضوية حتى عام 2030

- إمكانية تموضع الزراعة العضوية/تربية الحيوانات كقطاع ريادي فريد من نوعه من ريادة الأعمال، استنادًا إلى السلع ذات الجودة والصحية (اليونان، الأردن).
- الاستفادة من القطاع العضوي لتعزيز الاقتصاد المستدام كركيزة هامة، إذا لم تكن الأهم، في استراتيجية الثقافة الحكومية (جميع البلدان).

السوق

- القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي، للاستفادة من التجارة (تونس).
- السوق الإفريقي الجديد الذي تم إنشاؤه - FTAA/COME (تونس).

- نمو الطلب على المنتجات الخاصة بالفئات البيئية والأمان الغذائي والبيئة، والزراعة العضوية هي واحدة من أسرع الفئات الغذائية نموًا في العالم. إنه مدفوع بالطلب المتزايد بشكلٍ هائل من قبل المستهلكين (جميع البلدان). من الواضح زيادة الاهتمام بالأكل الصحي ومنتجات الطعام الصحية نتيجة للرغبة في تعزيز الجهاز المناعي وتحسين نمط الحياة.
- ارتفاع أسعار بيع المنتجات العضوية مقارنة بالأسعار العادية. وهذا يوفر للمشغل هامش ربح أفضل مقارنة بالمحاصيل التقليدية (الأردن).
- زيادة الطلب على المنتجات المحلية والنموذجية، فضلاً عن الأسواق الزراعية. من المهم تعزيز وعي المستهلكين بما يتعلق بالإنتاج العضوي وزيادة ثقتهم، من خلال حملات مخصصة. علاوة على ذلك، يسهم عرض المنتجات العضوية في المعارض الدولية في تعزيز التصدير والتبادل الاقتصادي لكل بلد (اليونان، لبنان وإيطاليا)، وفي إبلاغ المستهلكين عن فوائد المنتجات العضوية (جميع البلدان).
- الفرص تنبع من الاهتمام المتزايد بالاستفادة من المنتجات العضوية في الأماكن العامة/الخاصة مثل المدارس والمكاتب (إيطاليا).
- تشمل المشاركة الكبيرة في التوزيع المنظم إعادة تقييم اللوجستيات وعقود الشراء من أجل ضمان سعر عادل للمشغلين (إيطاليا، اليونان).

تنظيم سلاسل القيمة

- يعبر الممثلون عن الحاجة إلى إنشاء شبكة محلية من الإنتاجين قادرة على تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات (جميع البلدان).
- إمكانية تجهيز شبكات التوزيع بأنظمة معلومات حديثة، فضلاً عن التكنولوجيا الحديثة لأفضل تشغيلها. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تزويدها بأشخاص مؤهلين جيدًا، خاصة في متطلبات السوق، بهدف التحقيق في المشاكل المحتملة وتنظيم شبكات التوزيع بشكل أفضل في مصلحة المشاركين المعنيين (جميع البلدان).

البحث والابتكار

- تمويل المشاريع على مستويات مختلفة. يعبر شبكة العاملين المخصصة للبحث والتطوير عن الحاجة إلى الدعم من خلال الموارد المالية الناتجة عن التمويل العام (على سبيل المثال، برامج الاتحاد الأوروبي والوطنية/الإقليمية) (لبنان، اليونان، إيطاليا).
- التمويل من قبل السلطات العامة المخصصة للقطاع العضوي (في الاتحاد الأوروبي، يمثل السقف الزراعي الجديد فرصة ثمينة في هذا الاتجاه) (اليونان، إيطاليا، الأردن).
- دعم المانحين للقطاع العضوي (تونس).
- وجود صندوق مخصص لتغير المناخ (تونس).

التهديدات

المساحات العضوية والمحاصيل وطرق الإنتاج

- عدم توفير كميات كافية من المدخلات المستخدمة في الزراعة العضوية، على سبيل المثال، عدم وجود مجموعة واسعة من الأسمدة العضوية أو منتجات حماية النبات العضوية (الأردن).
- الحاجة إلى معالجة مسألة إدارة المياه وتدهور التربة، نتيجة لممارسات الزراعة التقليدية والصناعية (جميع البلدان).
- تكلفة الإنتاج، في كثير من الأحيان مرتبطة بالتشريعات الحالية والقواعد الرابطة، فضلاً عن مستوى ضعيف من التعاون بين المشغلين. هذا العامل الأخير يعيق مشاركة أصول الإنتاج الممكنة والفعالة، من أجل تقليل التكاليف والتغلب على حجم الأعمال الصغير (جميع البلدان).
- نقص البنية التحتية مع الإشارة الخاصة إلى نقص الصيانة الطرقية، الذي يؤثر مباشرة على وسائل النقل. علاوة على ذلك، انقطاعات الكهرباء الحادة وزيادة الاعتماد على المولدات الخاصة مع ارتفاع أسعار الديزل تؤثر في تكلفة الإنتاج (لبنان).

نظام الشهادة ومراقبة الجودة

- تكاليف إضافية، في كثير من الأحيان مرتفعة، للحصول على شهادة الزراعة العضوية (جميع البلدان).
- تكلفة الشهادة المرتفعة بسبب احتكار هيئات الشهادة، مما أدى إلى انسحاب العديد من المزارعين من الزراعة العضوية بسبب التكلفة العالية نسبياً للشهادة (لبنان).

التشريعات الوطنية

- تفعيل ضعيف لبعض المواد في لائحة وتنظيمات الزراعة العضوية على الصعيدين الوطني والإقليمي (الأردن).
- الدور التنظيمي الضعيف في منع المنتجات المزيفة أو الغش في عرض المنتجات الزراعية العضوية (الأردن).

رؤية الزراعة العضوية حتى عام 2030

- عدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي (تونس).
- أزمة الجائحة مع التأثير الناتج على الاقتصاد على الصعيدين العالمي والمحلي. بالنسبة لزيادة معدل البطالة، فإن أزمة الجائحة تسببت في تقليل قوة الدخل المتاح للمواطنين وقدرتهم على الشراء (جميع البلدان).

- نمو أبطأ في اقتصادات الأسواق المستهدفة الرئيسية، نتيجة لأزمة الجائحة المذكورة أعلاه وللحرب في أوكرانيا، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوقود والطاقة وبالتالي تكاليف الإنتاج بشكل عام (جميع البلدان).
- اتجاه الأشخاص، خاصة الشبان، إلى الانتقال للعمل في المدن الكبيرة يساهم في تصحر الريف، وبالتالي في تقليل الإنتاج الأساسي بما في ذلك الزراعة العضوية وتربية الماشية (اليونان).
- تأثير الزراعة العضوية الصناعية، من أجل تجنب تطبيق العقلانية الصناعية على الإنتاج العضوي واكتشاف الإسهامات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (اليونان، إيطاليا).
- تحديات تغير المناخ التي قد تؤدي إلى انخفاض إنتاج الحقول

السوق

- مستوى ضعيف من التأهيل الدولي لمشغلي الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى فقدان فرص التسويق. يعبر الممثلون عن الحاجة إلى الدعم فيما يتعلق بهذا الجانب (الأردن، إيطاليا ولبنان).
- السعر المرتفع مقارنة بالأطعمة التقليدية (لأن الآثار الجانبية لم يتم احتسابها، وبالتالي أسعار الأطعمة التقليدية منخفضة جدًا) (جميع البلدان).
- الحاجة إلى تحسين الأسواق العضوية وخلق فرص جديدة لتوسيع فرص الأعمال (جميع البلدان).
- أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية في لبنان نتج عنها تقليل القدرة على استيراد المنتجين المحليين من المدخلات، بالإضافة إلى تخفيض قوة الشراء للمستهلكين اللبنانيين (لبنان).

تنظيم سلاسل القيمة

- الموارد المالية والمساعدة من السلطات العامة، كشرط ضروري لتعزيز الاستدامة الاقتصادية للإنتاج العضوي وحث المشغلين على الاستثمار في أعمالهم (إيطاليا، لبنان).

البحث والابتكار

- ضعف الدور المتعلق بالتوسع والبحث المتعلق بالزراعة العضوية على الصعيدين الوطني (الأردن).

الأردن

Tamam Khawalda, Hala Al Twait

.1 الخلفية التاريخية والسياق التشريعي لقطاع الزراعة العضوية في الأردن

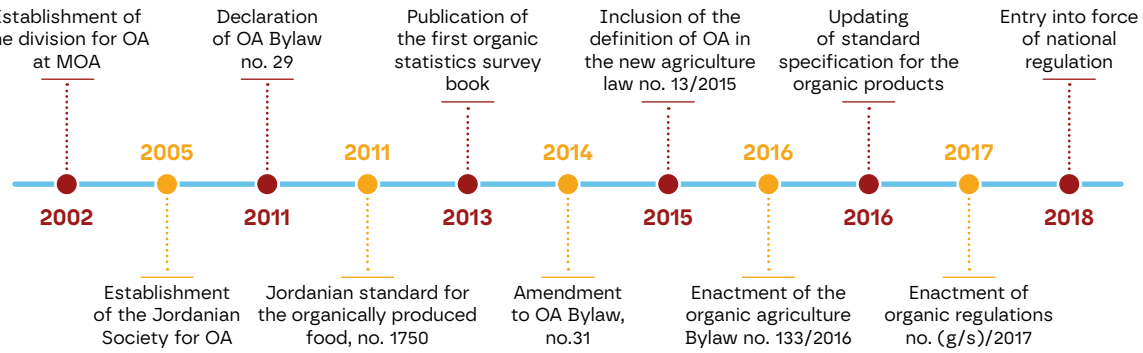

الإطار التنظيمي:

- تأسست قسم الزراعة العضوية في مديرية إنتاج النبات في عام 2002، وأصبحت إدارة المنتجات الزراعية العضوية في عام 2018.

الإجراءات الرئيسية لإنشاء بيئة تشريعية للتحول إلى الزراعة العضوية تتضمن:

- تضمين تعريف للزراعة العضوية في قانون الزراعة الجديد رقم 2015/13 على أنها "نظام زراعي متكامل يعزز إنتاج الزراعة العضوية ضمن الأطُر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون استخدام المركبات الكيميائية المصنعة".
- إصدار قانون الزراعة العضوية رقم (133)/2016 بموجب المواد (7) و (71) من قانون الزراعة رقم (13)/2015، ولوائح الزراعة العضوية رقم (GK/5/2017 بموجب المادة (10)، المادة (23) والمادة (24) من قانون الزراعة العضوية رقم (133)/2016.
- تمت ترجمة كل من القانون واللوائح إلى اللغة الإنجليزية ويمكن الوصول إليهما من خلال موقع وزارة الزراعة www.moa.gov.jo. تشمل المحتويات الرئيسية ما يلي:

1. الشروط والأحكام اللازمة لتسجيل هيئة الشهادة والمشغل في وزارة الزراعة.
2. متطلبات وسم المنتجات.
3. متطلبات الإنتاج الزراعي العضوي.
4. متطلبات وحدات الإنتاج الزراعي العضوي.
5. متطلبات المنتجات الزراعية العضوية المستوردة والمواد الخام للإنتاج الزراعي العضوي.
6. متطلبات القواعد والشروط العامة التي تحكم إنتاج الماشية العضوية.
7. مخالفات وعقوبات تطبيقية لهيئة الشهادة والمشغل.
8. 5مرفقات للمواد المصرح بها في الإنتاج العضوي تتضمن:
   - الإضافات المصرح بها من أصل زراعي وغير زراعي.
   - مساعدات التصنيع المستخدمة في إعداد منتجات من أصل زراعي.
   - المواد المصرح بها لتسميد التربة.
   - المواد المصرح بها لمكافحة الآفات.
   - المواد المصرح بها في مكافحة آفات النحل.
   - تحديث وتنفيذ الخطة الوطنية للزراعة العضوية (2018-2022):

الهدف العام:

تهدف الخطة إلى تطوير إجراءات عملية وعلمية مستدامة لاعتماد الزراعة العضوية من قبل المنتجين والمستهلكين على الصعيدين المحلي والدولي. وهدفت إلى تحويل ما لا يقل عن 150 مزرعة ومنشأة زراعية إلى الزراعة العضوية بحلول عام 2022، وتعزيز اعتماد الزراعة العضوية عموديًا وأفقيًا بمشاركة الفلاحين والتجار والمستهلكين.

الأهداف الفرعية:

- تطوير القطاع الزراعي العضوي الأردني من حيث المساحة المزروعة، والتنوع، وعدد المنتجين، وحجم السوق، والمعرفة العلمية والعملية لفوائد الزراعة العضوية.

- تحسين ظروف المزارعين الأردنيين من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية.
- توفير منتج صحي وآمن وعالي الجودة لجميع فئات المستهلكين.
- عدم استنزاف الموارد الزراعية والبيئية الأردنية.
- توفير المهارات والخبرات المحلية في مجموعة متنوعة من مجالات الزراعة العضوية.
- البحث عن آفاق تسويق للمنتجات الأردنية في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية.

الإجراءات العلمية والعملية العملية لتحقيق الهدف العام:

تأتي الإجراءات العلمية والعملية العملية المدرجة في مصفوفة الخطة الوطنية للزراعة العضوية على شكل أنشطة تليها مؤشرات أداء ووسائل التحقق استنادًا إلى الافتراضات والمخاطر تليها تحديد الشركاء والهيئات المسؤولة والنتائج المتوقعة:

- الإجراء رقم (1): متابعة إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي للزراعة العضوية، مع مراعاة اللوائح والمعايير الدولية وشروط الأردن.
- الإجراء رقم (2): اعتماد سياسة حكومية تشجع على الزراعة العضوية من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي وتذليل العقبات، خاصة فيما يتعلق بالتحول إلى الإنتاج العضوي.
- الإجراء رقم (3): إعداد وتطوير برنامج وطني للتوعية والتعليم حول الزراعة العضوية وفوائدها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية وغيرها، والترويج لها.
- الإجراء رقم (4): إعداد وتطوير خطط وبرامج تسويق وفتح أسواق للمنتجات العضوية الأردنية على الصعيدين الوطني والدولي.
- الإجراء رقم (5): برنامج بحث وتطوير لمساعدة المشغلين في التغلب على العقبات التقنية التي تواجه اعتماد الزراعة العضوية.
- الإجراء رقم (6) التعاون الدولي والإقليمي.

أبرز التحديات في القطاع:

- وجود هيئة شهادة واحدة وطنية - منظمة المواصفات والمقاييس الأردنية (JSMO).
- نقص المعرفة العلمية والعملية الكافية بإنتاج الزراعة العضوية، بالإضافة إلى نقص معرفة المستهلكين بفوائد المنتجات العضوية وقيمتها ومكان تواجدها.
- نقص البدائل في السوق المحلي للمدخلات المستخدمة في الإنتاج الكيميائي، سواء لمكافحة الآفات أو لتحسين التربة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.
- نقص سياسة واضحة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للقطاع الزراعي العضوي وتذليل العقبات، خاصة خلال فترة الانتقال.

تكوين قاعدة بيانات حول الزراعة العضوية في الأردن:

- 2013 إجراء مسح أول للزراعة العضوية في الأردن.
- 2015 نشر كتيب استنادًا إلى بيانات المسح.

تحديث إدارة المنتجات الزراعية العضوية للبيانات سنويًا.

.2
إحصائيات حول الأراضي العضوية، والمشغلين، والسوق:

بيانات المبيعات في التجزئة وتجارة التصدير:

المساحة الزراعية العضوية الإجمالية في الأردن في عام 2021 بلغت 1,478 هكتارًا، مع غالبيتها موجودة في محافظة الزرقاء وأقلها في محافظة مادبا. وفقًا لأنماط الزراعة الوطنية، تتمركز الإنتاج العضوي بشكل رئيسي حول أربعة أنواع رئيسية من المحاصيل: الخضروات، والفواكه، والتمور، والزيتون.

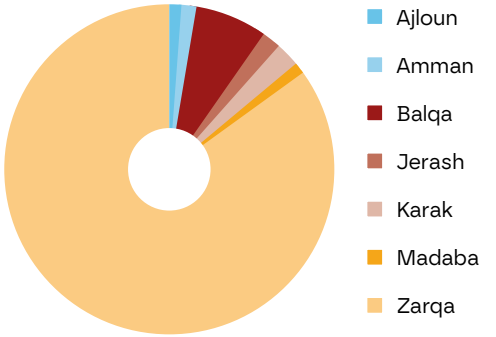

GOVERNORATE	AREA (ha)
Ajloun	20
Amman	25
Balqa	132
Jerash	35
Karak	52
Madaba	1
Zarqa	1,212
Total	1,478

جدول 28 - شكل 47: المساحة العضوية في محافظات الأردن

في الأردن، تشمل المحاصيل العضوية الرئيسية الزيتون والتمور والخضروات والفواكه، مع التركيز الأكبر على أشجار الزيتون التي تشغل مساحة تبلغ 386 هكتارًا، تليها التمور بمساحة 137 هكتارًا، وحوالي 85 هكتارًا للفواكه والخضروات.

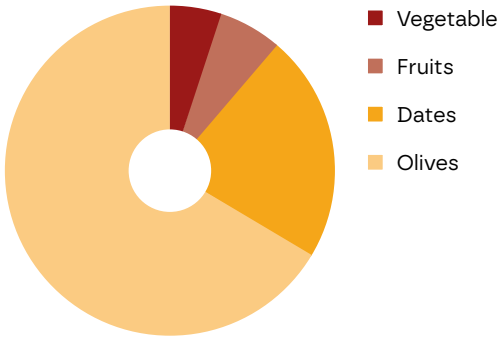

TYPE OF CROPS	AREA(ha)
Vegetable	39
Fruits	46
Dates	137
Olives	386

ملاحظة: جميع الأراضي المعتمدة كعضوية ليست مزروعة بالكامل.

جدول 29 - شكل 48: المحاصيل

.3
المشغلين العضويين

في عام 2021، كان هناك 27 مشغلاً عضويًا معتمدين في الأردن، يتألفون من 16 مزرعة موجودة في البلقاء، جرش، عمان، الكرك، مادبا، عجلون، والزرقاء. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 3 معاصر زيتون عضوية تقع في الكرك، مادبا، والزرقاء، و2 مزارع لتربية الماشية تختص في إنتاج البيض ولحوم الدجاج على التوالي، تقع في عمان ومادبا. علاوة على ذلك، كان هناك 6 مشغلين في مجال المعالجة مختصين في إنتاج مستحضرات التجميل العضوية، وتمور، والقهوة، ومعالجة الأغذية، موجودين في جرش ومادبا وعمان

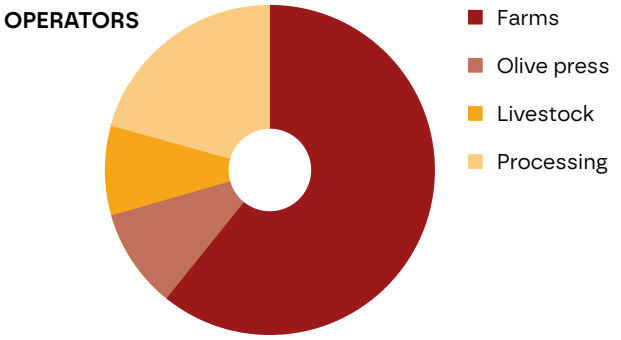

OPERATOR	NUMBER
Farms	16
Olive press	3
Livestock	2
Processing	6
Total	27

بالإضافة إلى ذلك، لدينا مصنعين للمدخلات العضوية، أحدهما مخصص لمبيدات الآفات العضوية والآخر مخصص للأسمدة العضوية.

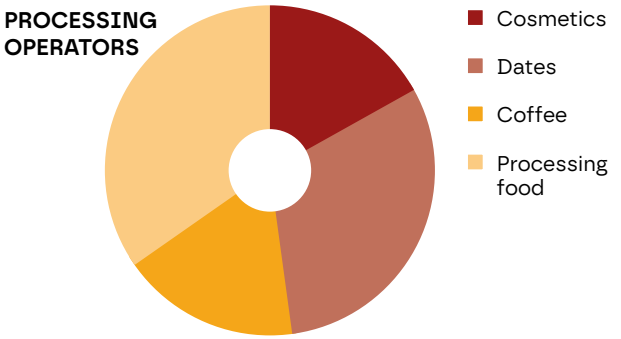

PROCESSING OPERATOR	NUMBER
Cosmetics	1
Dates	2
Coffee	1
Processing food	2
Total	6

.4
الماشية والثروة السمكية العضوية

القطاع جديد في الأردن منذ عام 2019 فقط للدواجن (لحم وبيض) للتسويق المحلي؛ هناك مزرعة واحدة لإنتاج اللحم وأخرى لإنتاج البيض.

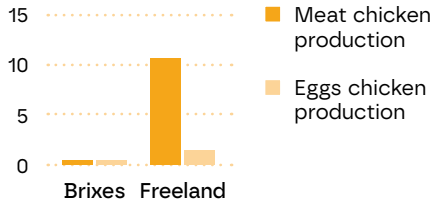

TYPE	AREA	
	Brixes (ha)	Freeland (ha)
Meat chicken production	0.15	10.4
Egg chicken production	0.1	1.5

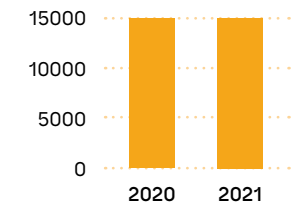

TYPE	Production (2020)	Production (2021)
Meat chicken production	15000	15000

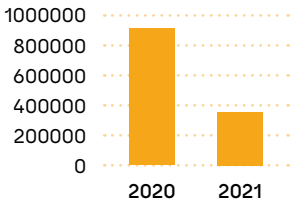

TYPE	Production (2020)	Production (2021)
Egg chicken production	926000	386000

** ملحوظة: قلت الإنتاج في عام 2021 بسبب فيروس كوفيد-19 ومشاكل في استيراد العلف العضوي من الخارج.

.5 الواردات والأسواق الدولية

نقوم باستيراد مجموعة متنوعة من المنتجات المصنعة مثل المواد المعلبة، والحبوب، والمعكرونة، والمقرمشات، والحبوب، بالإضافة إلى أننا نستورد أيضا مستلزمات للإنتاج العضوي مثل الذرة وفول الصويا لإنتاج الدواجن.

.6 السوق المحلي

هناك عدة أسواق محلية، بما في ذلك الأسواق الدائمة والموسمية والأسواق الأسبوعية، التي تقدم منتجات عضوية طازجة ومعالجة. بالإضافة إلى هذه الأسواق، هناك نقاط بيع متعددة للمنتجات العضوية المحلية والمستوردة متاحة في السوبرماركت والمراكز التجارية والجمعيات الخيرية.

.7 نظرة على استراتيجيات المستقبل

بالنسبة لأهم المشاريع، فإنها تشمل ما يلي:

المشروع الأول: مشروع الزراعة المستديمة (2004 - 2007):

في عام 2004، قامت قسم الزراعة العضوية في وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة التعاون الدولي اليابانية لتنمية المجتمعات المحلية (NICCOD) بتنفيذ مشروع "الزراعة المستدامة (الزراعة العضوية)" في منطقة برما في محافظة جرش، والذي تم تمويله من قبل وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA). تم الانتهاء من المشروع في عام 2007. أسفر المشروع عن تحقيق النتائج التالية:

- تم منح شهادة الجاز للزراعين المشاركين.
- تم تصدير كميات محدودة من زيت الزيتون إلى السوق اليابانية.
- تم تسويق زيت الزيتون في السوق المحلية.
- انتشرت المعرفة المتزايدة حول تقنيات الزراعة العضوية بين الفلاحين الأردنيين

لمشروع الثاني: برنامج تطوير الزراعة العضوية في الأردن (بايوجوردان) (2009 - 2014):

CERTIFICATE
证书

في عام 2009، قامت المحكمة الهاشمية الملكية ببدء برنامج يُعرف بـ "بايوجوردان" بهدف تطوير الزراعة العضوية في الأردن. تم دعم هذا البرنامج من قبل صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية (KAFD) وتنفيذه من قبل الحركة الدولية للزراعة العضوية (IMO) لمدة 3 سنوات. كانت النشاط الرئيسي للمشروع هو دفع رسوم الفحص لخمسين مزارعًا.

لبنان

Said Gedeon, Fady Abou Fayad

.1 إحصائيات حول الأراضي العضوية، والمشغلين، والسوق

بيانات مبيعات التجزئة والتجارة الدولية

في عام 2019، شملت الزراعة العضوية في لبنان حوالي 1600 هكتار من الأراضي المزروعة وشملت 199 مشغلاً. على مدى خمس سنوات منذ عام 2014، زادت المساحة المخصصة للزراعة العضوية تدريجياً بنسبة تقارب 50% كما هو موضح في الشكل رقم 2.

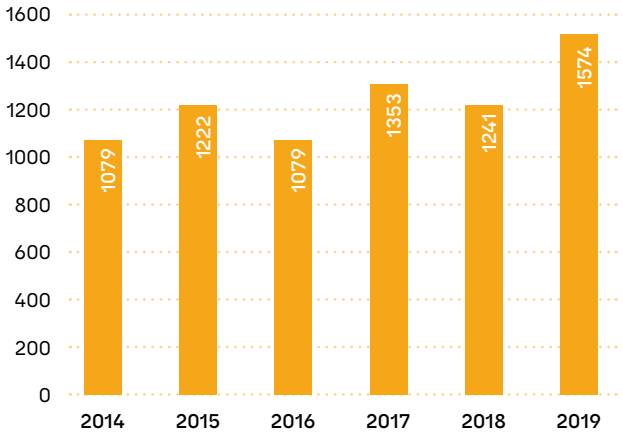

الشكل رقم 25: تطور مساحات الإنتاج العضوي (هكتار) في لبنان

بالنسبة للمحاصيل المزروعة، يمكن ملاحظة من الشكل رقم 3 أن إنتاج العنب يمثل ما يقرب من 50% من مجموع مساحات الإنتاج العضوي، حيث تغطي حوالي 713 هكتارًا. يتم تصنيف إنتاج العنب إلى نوعين: عنب الطاولة وعنب النبيذ. يليه إنتاج الزيتون بمساحة تبلغ 108 هكتارات، تليها أشجار الفاكهة والحبوب والخضروات المختلطة.

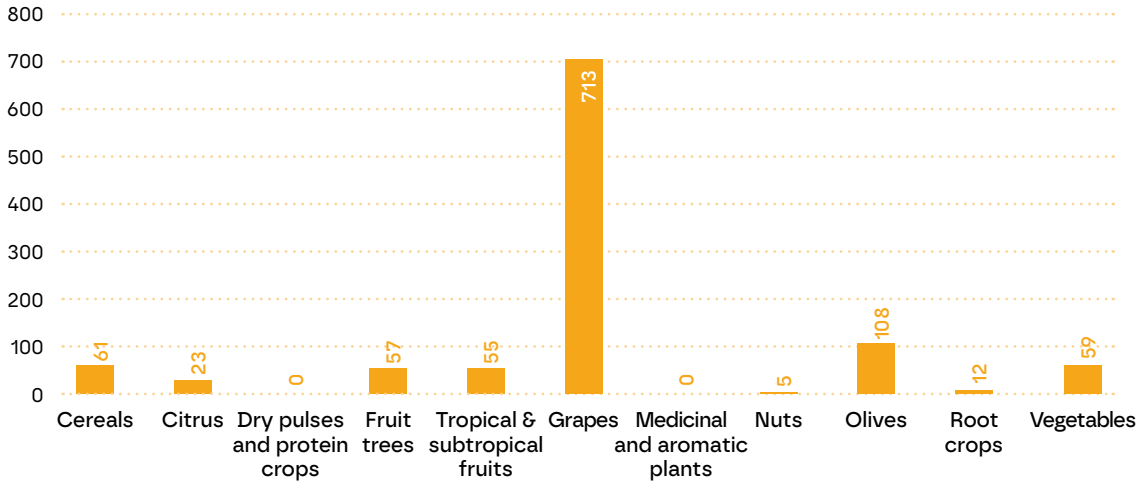

الشكل رقم 26: توزيع المحاصيل العضوية (هكتار) في لبنان

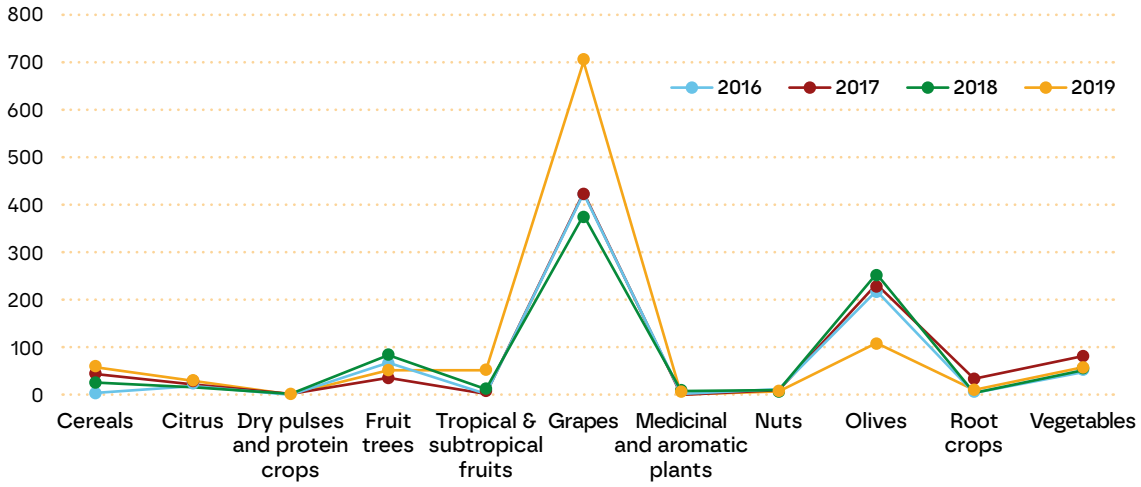

الشكل رقم 27: تطور المحاصيل العضوية (بالهكتار) بين عامي 2016 و 2019 في لبنان

(20) (21) (22) Source: https://statistics.fibl.org/data.html

البيانات في الشكل رقم 27 تشير إلى زيادة عامة في مساحات الزراعة المزروعة لمعظم المحاصيل في عامي 2018 و 2019، وخاصة للعنب والزيتون وأشجار الفاكهة. يجدر بالذكر أن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة زراعة النباتات الطبية والمكسرات والبقول الجافة، حيث هناك طلب متزايد على هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

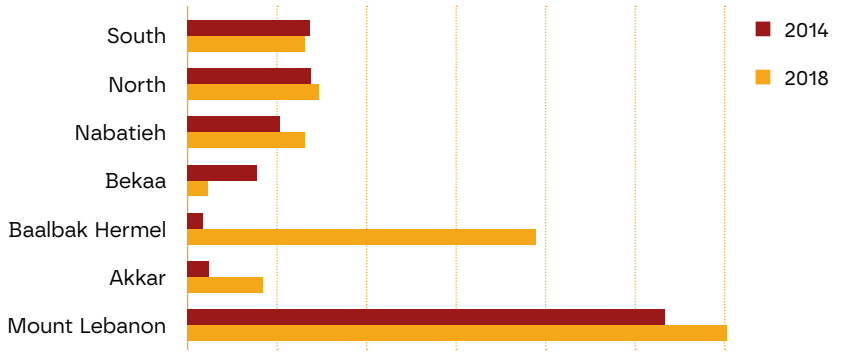

الشكل رقم 28: تطور المساحات العضوية المزروعة حسب المناطق اللبنانية بين عامي 2014 و 2018

التوزيع الجغرافي يشير إلى أن منطقة جبل لبنان تمتلك أكبر المساحات العضوية المزروعة، تليها منطقة بعلبك-الهرمل حيث يتم زراعة معظم العنب العضوي لصناعة النبيذ. منطقة عكار شهدت تطورًا كبيرًا في الزراعة العضوية. المناطق الجنوبية، والشمالية، والنبطية حافظت على مستوى مستقر نسبيًا من المساحات المزروعة عضويًا، بينما شهدت منطقة البقاع انخفاضًا بين عامي 2014 و 2018 (انظر الشكل رقم 28).

.2 المشغلين العضويين

بلغ عدد المشغلين العضويين في لبنان 199 في عام 2019، مما يشير إلى ازدياد مستمر من 160 مشغلاً في عام 2016، حيث سجل ارتفاعًا بنسبة 4% في عام 2017 وارتفاعًا بنسبة 9% في عام 2018. هذا الاتجاه يعكس جاذبية القطاع العضوي المتزايدة للمشاركين الجدد والمستثمرين. يتم تصنيف المشغلين العضويين في لبنان إلى أربع فئات: المنتجين والمعالجين والبائعين والمستوردين، مع وجود قليل منهم يشاركون في أكثر من فئتين. من بين 199 مشغلاً، هناك 122 (61%) منتج و 69 (35%) معالجًا

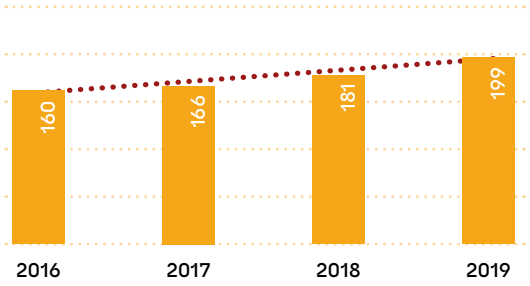

الشكل 29: تطور المشغلين العضويين بين عامي 2016 و 2019

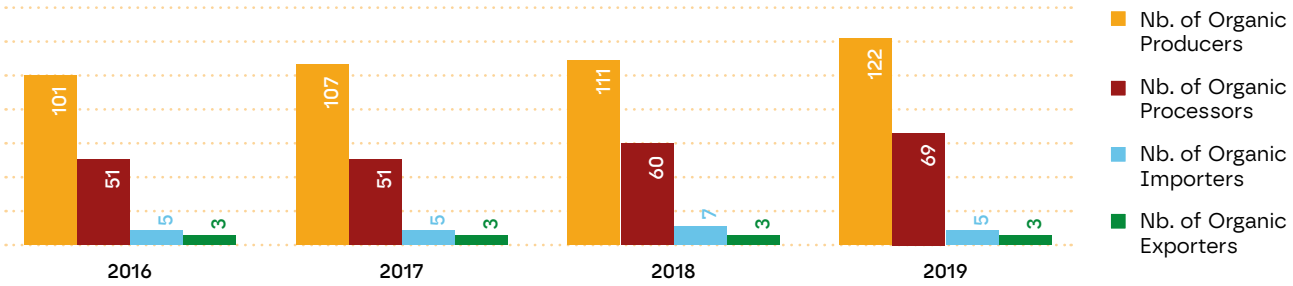

الشكل 30: توزيع فئات المشغلين العضويين بين عامي 2016 و 2019

(23) Source: the Lebanese organic agriculture sector in figures, P. Eid, MoA
(24) (25) Source: https://statistics.fibl.org/data.html

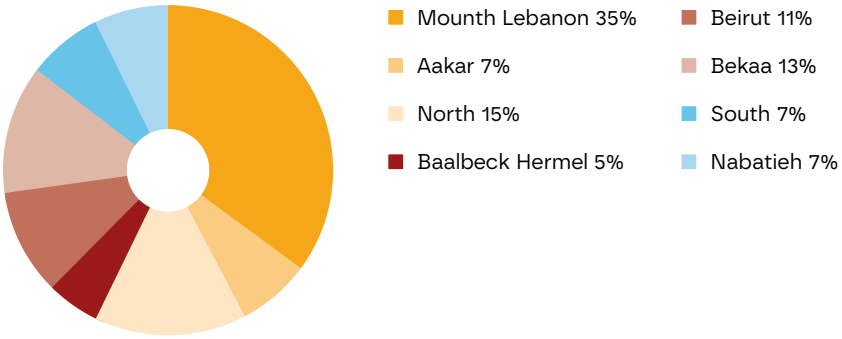

الشكل 31: توزيع المشغلين العضويين حسب المنطقة عام 2019

المناطق التي تحتوي على أعلى عدد من المشغلين هي، تدريجياً، جبل لبنان (حوالي 70)، شمال لبنان (30)، البقاع (26)، وبيروت (22).

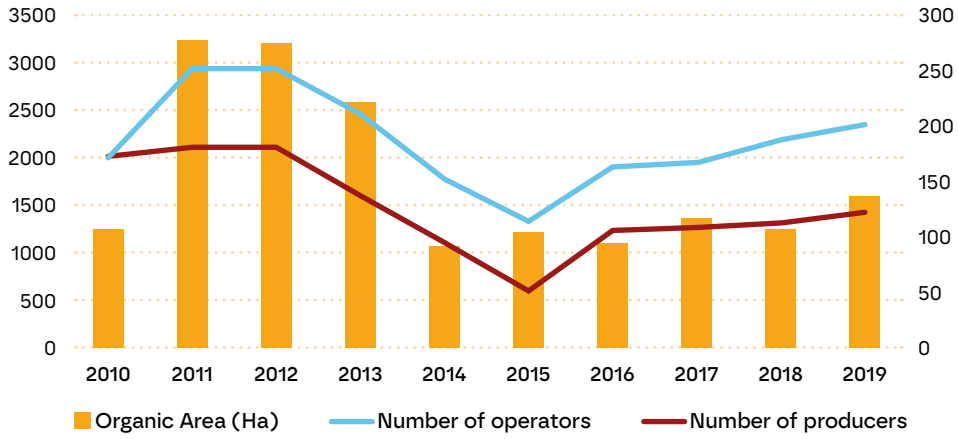

شكل 32: تطور الزراعة العضوية في لبنان 2010-2019

الشكل 32 يوضح تطور الزراعة العضوية في لبنان، حيث تظهر أنه بين عامي 2011 و2013 تجاوزت المساحات المزروعة 2500 هكتار. ومع ذلك، بدءًا من عام 2014، هناك انخفاض حاد في الأرقام حيث توقف مزود الشهادات اللبناني "ليبانسيرت" عن نشاطاته، مما دفع العديد من المزارعين لمغادرة القطاع. فقط CCPB (المجموعة لرصد المنتجات العضوية، السابقا IMC لبنان) استمرت في تقديم شهادات العضوية لمختلف المشغلين. ابتداءً من عام 2018، تظهر الاتجاهات أن عدد المشغلين ينمو بسرعة أكبر من عدد المنتجين. يمكن تفسير ذلك بزيادة عدد معالجي العضويات الجدد الذين انضموا مؤخرًا إلى القطاع، مجذوبين بإمكانية الربحية المحتملة. يظل عدد المنتجين العضويين منخفضًا نسبيًا، حيث يمثلون أقل من 0.1٪ من العدد الإجمالي للمزارعين في لبنان، الذي أبلغ عنه في التعداد الزراعي لوزارة الزراعة / منظمة الأغذية والزراعة لعام 2010 والبالغ عددهم 169,512. بالإضافة إلى ذلك، يزرع المنتجون العضويون متوسط 12.9 هكتارًا للمزرعة الواحدة، في حين أن الزراعة التقليدية تنطوي عادة على زراعة متوسطة تبلغ 1.35 هكتار للمزرعة الواحدة.

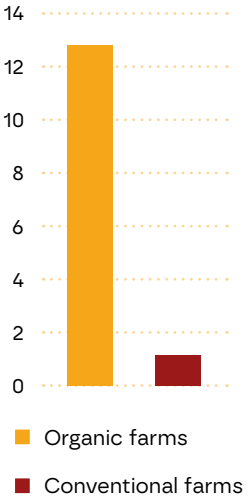

الشكل 33 يقارن المساحة المتوسطة (بالهكتار) للمزارعين في الزراعة العضوية والزراعة التقليدية في لبنان

(26) Source: https://statistics.fibl.org/data.html

.3 الماشية والثروة الحيوانية العضوية

في عام 2018، تم توزيع إنتاج الماشية العضوية على النحو التالي:

- بلغ عدد الأغنام والماعز التي تربى عضوياً 960 رأس معتمدة.
- تم تقدير إنتاج الحليب العضوي الإجمالي بحوالي 148,000 لتر.
- وصل إنتاج اللحوم العضوية الإجمالي إلى 264 طنًا.
- بلغ عدد الدواجن المربية عضوياً حوالي 29,314 طائر.
- تم تقدير إنتاج البيض الإجمالي بحوالي 8.1 مليون بيضة.
- بلغ عدد الخلايا النحلية العضوية حوالي 393.
- تم تقدير إنتاج العسل العضوي بحوالي 2.5 طن.

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2019/2018 % change
Sheep	338	338	180	230	230	330	43.5%
Goat	1,006	1,006	760	730	730	638	-12.6%
Poultry	3,290	3,290	18,885	22,825	29,314	28,411	-3.1%
Broiler	300	300	925	1,925	1,120	1,176	
Laying hens	2,990	2,990	17,960	20,900	28,194	27,235	
Beehives	183	453	446	416	393	527	+34.1%
Others	27	27	4	11	11	200	+172%

الجدول 19: تطور الماشية العضوية بين عامي 2014 و 2018

من البيانات المتاحة يظهر أن هناك زيادة ملحوظة في إنتاج الأغنام في عام 2019 بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض. وقد وصلت مستويات إنتاج الأغنام الآن إلى نفس المستويات التي تم ملاحظتها في عامي 2014 و 2015. بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع الدواجن تطورًا كبيرًا بين عامي 2017 و 2019. يمكن أن يُعزى ذلك إلى الطلب المتزايد على البيض العضوي سواء على الصعيدين المحلي والدولي. علاوة على ذلك، شهد إنتاج العسل العضوي أيضًا زيادة في عام 2019.

.4 واردات المنتجات العضوية من البلدان الثالثة

تتضمن الصادرات الرئيسية من لبنان منتجات عضوية من الفواكه والخضروات الطازجة والبيض وزيت الزيتون ومنتجات الألبان والزعتر وشتلات النباتات العطرية. على النقيض من ذلك، تشمل واردات المنتجات العضوية مجموعة أوسع وتضم المواد اللذيذة المالحة والنبيذ والمشروبات والحبوب والأرز والمعكرونة والمربى والعسل والشراب ولحوم الدواجن ومنتجات الألبان والذرة ومنتجات الحبوب والخضروات المعلبة والتوابل والفلفل. يجدر بالذكر أن تقدير حجم الأعمال يعتمد في الغالب على التقديرات التقريبية، حيث لا تتوفر بيانات عن الواردات والصادرات. تستخدم الجمارك اللبنانية نفس رموز النظام الموحد (HS) لكل من المنتجات التقليدية والعضوية، مما يعوق النظرة الدقيقة للقطاع العضوي وتطوره. وبالتالي، يُوصى بشدة بحل هذه المشكلة للحصول على رؤى دقيقة حول نمو وتقدم صناعة العضويات.

.5 السوق المحلي

تركز التجارة العضوية المحلية في لبنان بشكل أساسي على سلاسل السوبرماركت، والمحلات المتخصصة، والمطاعم، وأسواق المزارعين المحلية مثل سوق التيّب. تلعب منظمات مثل التجارة العادلة في لبنان، وبيوماس، ومنظمات أخرى دورًا كبيرًا في خلق فرص التصدير للمنتجين العضويين على نطاق صغير والتعاونيات لتجهيز الأغذية الموجودة في المناطق الريفية.

.6 التشريعات والدعم السياسي

لبنان يواجه حاليًا تحديات غير مسبوقة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية، مع تفاقم تأثيرات جائحة كوفيد-19 منذ مارس 2020. على الرغم من هذه العقبات، فإن قطاع الزراعة والأغذية لديه القدرة على المساهمة بشكل كبير في استعادة البلاد ونموها الاقتصادي. ومع ذلك، تعمل العديد من المزارع ومشاريع الأعمال في لبنان بكفاءة فنية منخفضة، مما يؤدي إلى ممارسات غير مستدامة. لمعالجة هذه المشكلة، وضعت وزارة الزراعة استراتيجية للقطاع الزراعي في لبنان (2020-2025)، مع التركيز على تعزيز ممارسات الإنتاج والاستهلاك المسؤولة، وحماية خدمات النظام البيئي، وزيادة الزراعة العضوية. تشمل الاستراتيجية جهودًا للتصدي لتدهور الأراضي والتربة والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، واعتماد تقنيات كفاءة الطاقة، وتعزيز الارتباط بين الزراعة المستدامة وحفظ خدمات النظام البيئي والسياحة البيئية. اهتمام الناس المتزايد بالتراث الثقافي والمأكولات اللبنانية، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على الطعام الصحي والعضوي، يدعمان أيضًا تطوير الزراعة المستدامة في لبنان.

وفقًا لبيانات البنك الدولي، ساهم القطاع الزراعي في لبنان بنسبة 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 2016 إلى 2018، ولكنه استخدم نحو 25% من قوى العمل، بما في ذلك العمال بدوام كامل والعاملين بدوام جزئي. يمثل القطاع الزراعي والغذائي ككل نسبة تتراوح بين 25% و30% من الاقتصاد، مع تأثير كبير لتجارة القطاع. الفواكه والخضروات الطازجة، وكذلك المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، هي مصادر هامة للصادرات، حيث تمثل أكثر من 20% من إجمالي الصادرات (ما يعادل متوسط 0.7 مليار دولار بين 2014 و2018) وفقًا لمركز التجارة الدولية ITC في عام 2020. بالمقابل، تشكل واردات السلع الزراعية والغذائية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، حيث تمثل 18% من إجمالي الواردات (أو متوسط 2.9 مليار دولار بين 2014 و2018). لبنان يعتمد بشكل كبير على الواردات لمعظم منتجاته الغذائية، بشكل خاص الحبوب والسكر. ومع ذلك، في استجابة للأزمة الاقتصادية في عام 2020، شهدت الصناعات المحلية ورياديو الأعمال نشاطًا نشطًا في جهود استبدال الواردات لمجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية والغذائية.

.7 الخلفية التاريخية والسياق التشريعي للقطاع الزراعي العضوي اللبناني

الزراعة العضوية في لبنان بدأت تطويرها في أواخر التسعينات بمساعدة مؤسسات دولية متنوعة. ومع ذلك، واجه القطاع العضوي اللبناني تحديات متنوعة على مر السنين، مما أدى إلى تقلبات كبيرة. في السنوات الأخيرة، بدأ القطاع ينمو ببطء وثبات.

توضح الشكل رقم 1 الإنجازات المختلفة التي أدت إلى تطوير القطاع العضوي في لبنان، والذي بدأ في عام 2000 مع بعض أنشطة الدعم. في عام 2003، قامت اللجنة اللبنانية لسلامة الأغذية (ليبنور) بوضع معايير بشكل طوعي للمشغلين المحليين في غياب أي تشريع محلي وأنشأت لجنة عضوية جديدة لمراجعة وتحديث هذه المعايير.

تم تطبيق المعايير الأوروبية بشكل رئيسي، خاصة مع إنشاء معهد التصديق البحر الأبيض المتوسط (IMC) في لبنان كجهة معترف بها لأول مرة في لبنان، تلاه إنشاء "ليبانسيرت"، مؤسسة محلية للتصديق، التي أوقفت نشاطها في عام 2015. في عام 2005، شكلت وزارة الزراعة لجنة فنية ووطنية لصياغة قانون للزراعة العضوية. بعض المشغلين نظموا أنفسهم تحت رابطة الزراعة العضوية اللبنانية (ALOA). في وقت لاحق، في عام 2011، تم إصدار قرار وزاري (1/1033 تاريخ 2011/11/21) يتعلق بتنظيم القطاع العضوي في لبنان، وتم إنشاء لجنة فنية جديدة للزراعة العضوية. في عام 2012، قامت وزارة الزراعة بإنشاء "السجل الوطني للزراعة العضوية" بموجب القرار رقم 1/542 تاريخ 2012/6/15، وتم تشكيل لجنة فنية وطنية جديدة. في عام 2014، أنشأت المعهد الزراعي اللبناني (LARI) محطة بحثية للزراعة العضوية في كليات-الكسروان، تلاها محطة أخرى في بعقلين-الشوف.

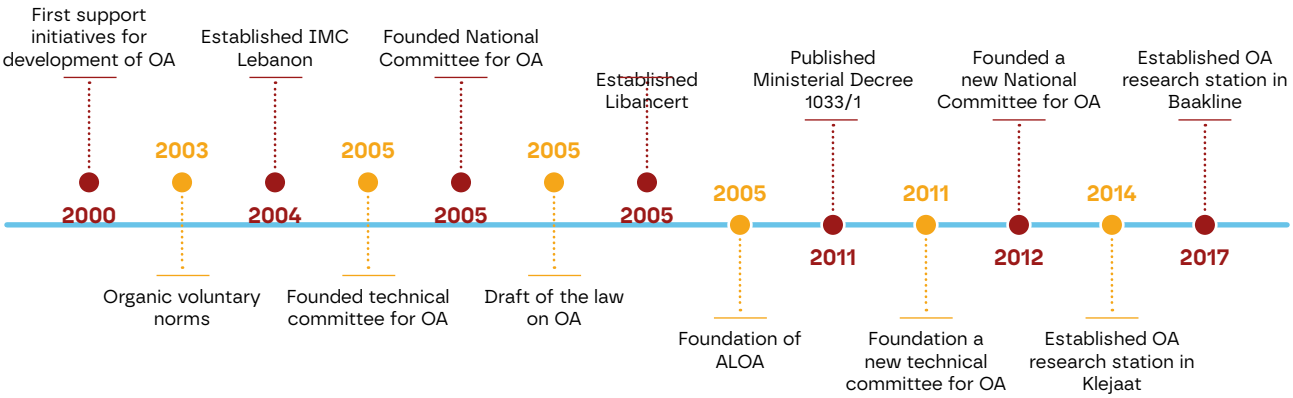

الشكل رقم 34: الأحداث الرئيسية التي أثرت على تطور القطاع العضوي في لبنان

القانون العضوي اللبناني (رقم 158)، الذي يهدف إلى تنظيم القطاع العضوي، تم تصديقه من قبل البرلمان، ونُشر في الجريدة الرسمية في 14 مايو 2020. يتضمن القانون توجيهاته وخمس فصول تتألف من ثمانية وعشرون مادة.

تقسم الفصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: نطاق التنفيذ والمصطلحات
- الفصل الثاني: تسمية البيانات والتعبئة والتغليف
- الفصل الثالث: التحكم وإصدار الشهادات
- الفصل الرابع: شروط الاستيراد والتصدير
- الفصل الخامس: أحكام عامة

ومع ذلك، ينقص القانون العضوي الكثير من المراسيم التطبيقية التي لم يتم إصدارها بعد، مما يمنع التنفيذ السليم للقانون. نقدم هنا قائمة ببعض المواد في القانون التي تحتاج إلى مراسيم وزارية لتحويلها إلى قانون فعال:

(27) Source: Role of the MOA in supporting the OA sector in Lebanon, Eng. P. Eid, 2021

- **المادة التاسعة:** تحدد هذه المادة أن وزارة الزراعة يجب أن تنشئ نظام مراقبة وفقًا للقانون الحالي، والذي يجب أن يتم تصديقه من قبل مجلس الوزراء. يمكن تفويض تنفيذ هذا النظام إلى جهة أو جهات مراقبة و/أو هيئة إصدار شهادات واحدة أو أكثر، طالما أنها معتمدة من قبل مجلس لبنان للاعتماد (COLIBAC) أو مجلس اعتماد آخر يكون عضوًا في مجلس الاعتماد العالمي للمعايير (ISAC). إذا كانت هذه هي الحالة، يجب أن يتم توثيق النظام من قبل COLIBAC، وتسجيله في الوزارة، وتنفيذه من قبل الجهات المعنية.

- **المادة الرابعة عشر:** لدى الجهة المشغلة خيار تقديم شكوى ضد جهة المراقبة و/أو هيئة إصدار الشهادات من خلال تقديم رسالة كتابية مصحوبة بالأدلة ذات الصلة إلى وزارة الزراعة. ستقوم الوزارة، وفقًا لآلية تم إنشاؤها لهذا الغرض من خلال مرسوم قانوني صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الزراعة، باتخاذ قرار بشأن المسألة. ومع ذلك، فمن الإلزامي أن تُعلم الوزارة مجلس لبنان للاعتماد (COLIBAC) بشأن الشكوى.

- **المادة الواحدة والعشرون:** يجب إنشاء لجنة استشارية وطنية للزراعة العضوية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الصدور، بموجب مرسوم وزاري وفقًا لاقتراح وزير الزراعة. يجب أن تتضمن هذه اللجنة الأعضاء التالية: وزارة الزراعة كرئيس ومقرر، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصحة العامة، وزارة الصناعة، وزارة البيئة، ممثل عن رئيس لجنة لبنان لسلامة الأغذية، LIBNOR، نقابة الصناعيين اللبنانيين للأغذية، COLIBAC، ممثلين عن نقابتي الهندسة والهندسة المعمارية/فرع الهندسة الزراعية، ممثلين عن كليات الزراعة في الجامعات، اتحاد النقابات الزراعية في لبنان، ممثل لجمعيات المستهلكين في لبنان، ثلاثة ممثلين للجمعيات اللبنانية غير الحكومية العاملة في مجال الزراعة العضوية، وممثل لجهات المراقبة و/أو هيئة إصدار الشهادات.

  اللجنة الوطنية للزراعة العضوية (ONC) مسؤولة عن المهام التالية:

  1. إجراء الدراسات واقتراح التوصيات المتعلقة بنمو وتطوير وتعزيز وتنظيم قطاع الزراعة العضوية في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسهم ONC في إعداد مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التي تحكم هذا القطاع.
  2. تقديم آراء حول تقييم هيئات المراقبة و/أو هيئات إصدار الشهادات.
  3. مراجعة الوثائق والإرشادات والمقترحات والوثائق الأخرى المتعلقة بالزراعة العضوية التي تصدرها المنظمات الدولية وتقديم آراء حولها. يجب أيضًا على ONC نقل التوصيات إلى الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها.
  4. تقديم آراء حول الشكاوى المتعلقة بالزراعة العضوية التي يتم تقديمها إلى الوزارة.
  5. أداء أي مهام أخرى يوصي بها الحكومة.

- **المادة السادسة والعشرون:** ستكون جميع الأحكام الواردة في قانون حماية المستهلك رقم 659 تاريخ 2005/2/4، بالإضافة إلى تعديلاته، والأحكام الواردة في القانون الجنائي الصادر بمرسوم قانون رقم 340 تاريخ 1943/3/1، وتعديلاته، قابلة للتطبيق في حالات الاحتيال.

التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة العضوية:

- ✔ غياب الدعم والدعم المالي للمشغلين في الزراعة العضوية خاصة خلال فترة التحول.
- ✔ نتيجة للأزمة المالية، ارتفاع تكلفة الشهادة العضوية، حيث يجب دفع نسبة من الرسوم بالعملة الأجنبية، مما يؤثر بشكل كبير على المشغلين الصغار.
- ✔ الوصول المحدود إلى التمويل والمرافق الائتمانية نتيجة انهيار قطاع البنوك.
- ✔ زيادة تكلفة المدخلات العضوية نتيجة لأزمة سلسلة التوريد العالمية.
- ✔ انعدام الخيارات للهيئات المعتمدة حيث تقدم جهة واحدة فقط خدمة الاعتماد في لبنان.
- ✔ ندرة المدخلات العضوية نتيجة لحجم الأعمال العضوية الصغير نسبيًا.
- ✔ لم يتم إنشاء قسم الزراعة العضوية بعد في وزارة الزراعة.
- ✔ نقص خدمات التوسيع للمزارعين العضويين.
- ✔ نقص العمالة الماهرة في قطاع الزراعة العضوية.
- ✔ نقص الأسواق للمزارعين العضويين على الصعيدين الوطني.
- ✔ انخفاض قوة الشراء للمجتمع اللبناني مما يجعل الوصول إلى المنتجات العضوية المكلفة نسبيًا أمرًا صعبًا.

إيطاليا

Luigi Guarrera

1.

الإحصاءات حول الأراضي العضوية، والمشغلين، والسوق

بيانات مبيعات التجزئة والتجارة الدولية

البيانات المقدمة في الفقرات التالية تقدم نظرة مسبقة لعام 2020، مع المزيد من التفاصيل التي ستتم إضافتها في أقرب وقت ممكن. يجدر بالذكر أنه في عام 2020، اتسعت المساحة المخصصة للزراعة العضوية إلى 2,095,380 هكتار، وهو زيادة كبيرة بلغت 102,144 ألف هكتار (5.1%) مقارنة بعام 2019. إيطاليا، كعضو بارز في الاتحاد الأوروبي، هي واحدة من الدول الرائدة في قطاع الزراعة العضوية. بمساحة تبلغ 2,002,801 هكتار مخصصة للزراعة العضوية، تحتل إيطاليا المركز الثالث، خلف فرنسا (2,550,000 هكتار) وإسبانيا (2,437,891 هكتار). في عام 2020، بلغت نسبة الأراضي العضوية 16.6% من المساحة الزراعية المستخدمة في إيطاليا (UAA)، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط الأوروبي البالغ 8.5% في عام 2019 (راجع الشكل رقم 8 والجدول رقم 8).

.2
المساحات والمحاصيل العضوية

قد شهدت المساحة المخصصة للزراعة العضوية زيادة كبيرة بأكثر من 100,000 هكتار خلال عام واحد فقط، حيث يُعزى 49% من هذه الزيادة إلى الأراضي الزراعية والخضروات، و28% إلى المروج والمراعي، و24% إلى زراعة الفاكهة الدائمة. من بين مختلف المحاصيل، شهدت الكروم والعلف أكبر زيادة، بينما ازدادت هكتارات المحاصيل مثل الحبوب والزيتون بوتيرة أبطأ بنسبة 1% و 2% على التوالي في عام 2020. وتحليل توزيع المساحة الزراعية العضوية عبر مختلف الإقليمين يظهر أن 57% من المحاصيل العضوية كانت موجودة في خمس مناطق فقط، وهي صقلية وبوليا وكالابريا وتوسكانا وإميليا رومانيا. صقلية كانت لديها أكبر مساحة لزراعة المحاصيل العضوية بمساحة 382,798 هكتار، تليها بوليا بمساحة 269,497 هكتار، وكالابريا بمساحة 192,854 هكتار، وتوسكانا بمساحة 180,242 هكتار، وإميليا رومانيا بمساحة 175,080 هكتار. كان هناك ديناميات مختلفة في تطور المساحات العضوية في مناطق مختلفة مقارنةً بعام 2019. من الناحية النسبية، انخفضت المساحات في كالابريا بنسبة 7%، ولكن زادت في صقلية بنسبة 3%، وفي بوليا بنسبة 1%، وفي توسكانا بنسبة 25%، وفي إميليا رومانيا بنسبة 5%. من الناحية المطلقة، ازدادت المساحات بشكل كبير في توسكانا وسردينيا ولاتسيو، بينما انخفضت بشكل كبير في كالابريا وكامبانيا ولومبارديا.

.3
المشغلون في الزراعة العضوية

في عام 2020، وصل عدد المشغلين النشطين في قطاع الزراعة العضوية في إيطاليا إلى 81,731، مما يمثل زيادة متواضعة بنسبة +1.3% مقارنةً بالعام السابق. كانت صقلية وكالابريا وبوليا هي الإقليمين الذين سجلوا أعلى عدد من المشغلين، حيث بلغ إجماليهما 37% من الإجمالي الوطني. ومع ذلك، سجلت توسكانا وسردينيا ولاتسيو وأبروزو أداءً ملحوظًا مقارنةً بعام 2019، بنسب نمو بلغت 14% و11% و7% و7% على التوالي. من الملاحظ أن فئة المنتجين/المعالجين قد زادت بشكل كبير وسط الساحة الزراعية العضوية الإيطالية خلال العقد الأخير، مع اتساع ملحوظ بلغ 301%. وهذا يشير إلى أن نموذج الإنتاج يخضع لتحولات لتلبية متطلبات المشغلين المتخصصين والمعتمدين على أنفسهم بشكل أكبر.

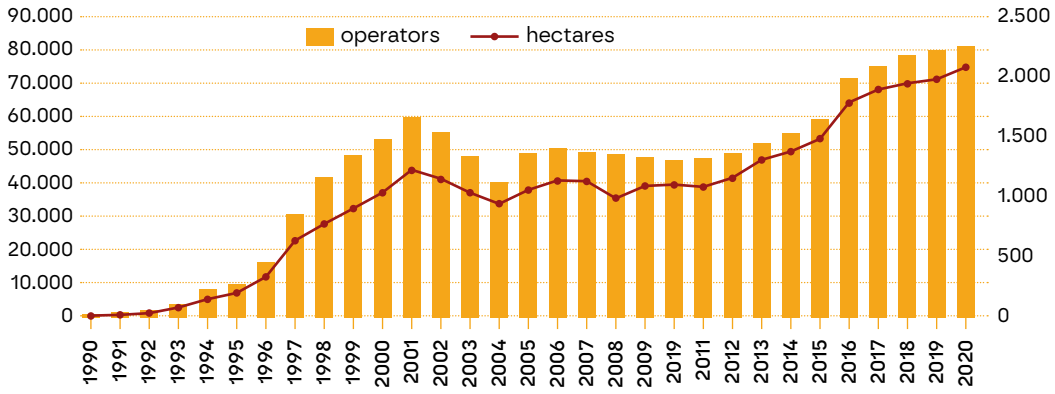

الشكل 9: الزراعة العضوية في إيطاليا: المساحات وعدد المشغلين 1990 - 2020 - هكتار وعدد

(28) Source: compiled by SINAB based on data provided by MIPAAf

	2019	2020	Var.'20/'19 %
Operators	80,643	81,731	+1.3
Area	1,993,236	2,095,380	+5.1

الجدول 8: المساحات وعدد المشغلين - 2019 - 2020 - هكتار وعدد

.4
واردات المنتجات العضوية من البلدان الثالثة

في عام 2020، شهدنا ارتفاعًا متزامنًا في المساحات والمشغلين المشاركين في الإنتاج العضوي، بالإضافة إلى ارتفاع واردات المنتجات العضوية من البلدان الثالثة بنسبة تزيد قليلاً عن 10.2% مقارنة بالعام السابق. تم تحفيز هذا الاتجاه إلى حد كبير بفئة الحبوب، حيث سجلت زيادة كبيرة في كميات الواردات بلغت 24.5% مقارنة بعام 2019. علاوة على ذلك، استمرت واردات الزيوت والدهون النباتية (41.2%)، والخضروات والبقوليات (19.7%)، وفئة القهوة والكاكاو والسكر والشاي والتوابل (14.4%) أيضًا في النمو (يرجى الرجوع إلى الجدول 9 للتفاصيل).

Product	Volumes 2019 t	Volumes 2020 t	Var '20-'19 %
Cereals	63,601.2	79,206.1	24.5
Fresh and dried Fruit	35,845.0	36,323	1.3
Vegetables and legumes	16,240.3	19,434	19.7
Industrial crops	41,026.2	31,194	-24.0
Vegetables oils and fats	18,994.3	26,817	41.2
Coffee, Cocoa, Sugars, Tea and Spices	26,648.8	30,474	14.4
Processed products	7,897.9	8,269	4.7
Total	**210,253.7**	**231,716.5**	**10.2**

جدول 9: حجم المنتجات العضوية المستوردة إلى إيطاليا من البلدان الثالثة، حسب فئة المنتج - 2019 و2020.
بالأطنان

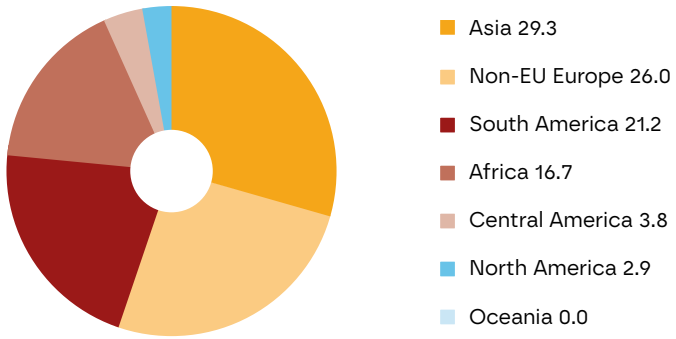

شكل 10: حصة كمية المنتجات العضوية المستوردة إلى إيطاليا من البلدان الثالثة، حسب المنطقة الجغرافية - 2020 - نسبة (%)

(29) Source: compiled by SINAB based on data provided by Control Bodies, Regional Authorities and SIB
(30) (31) Source: compiled by SINAB based on data provided by SIB

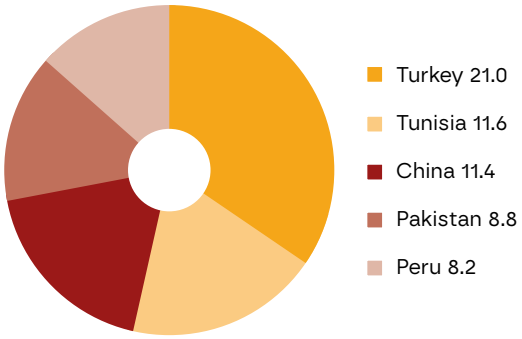

الشكل 11: أعلى خمس دول من حيث الأصل - 2020 - نسبة الحصة (%)

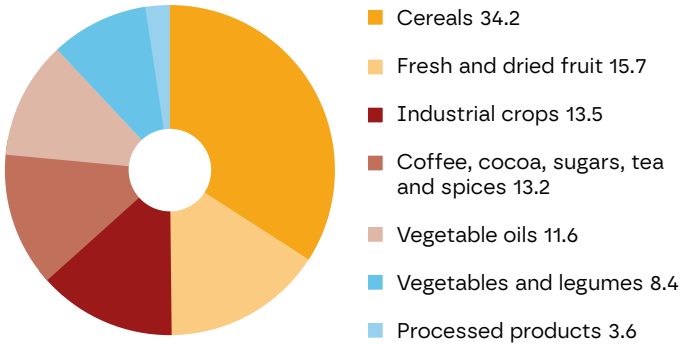

الشكل 12: حصة كمية المنتج العضوي المستورد في إيطاليا من الدول الثالثة، حسب نوع المنتج - 2020 - نسبة الحجم (%)

ووفقًا للتحليل، تشكل الحبوب أكبر فئة من المنتجات العضوية المستوردة من البلدان الثالثة إلى إيطاليا، حيث تمثل 34.2٪ من الإجمالي. تليها الفواكه المقطعة والمجففة بنسبة 15.7٪، في حين تمثل الخضروات والفواكه معًا 25.1٪. الفئات الأخرى الهامة تشمل المحاصيل الصناعية (13.5٪) ومنتجات القهوة والكاكاو والسكر والشاي والتوابل (13.2٪). زيوت النباتات، بما في ذلك زيت الزيتون، تشكل 11.6٪ من إجمالي المنتجات العضوية المستوردة (الشكل 12).

.5 السوق المحلي

بلغ استهلاك المنتجات الغذائية العضوية في إيطاليا في النصف الأول من عام 2020، 3.3 مليار يورو، وهو ما يمثل 4% من إجمالي تأثير مبيعات الزراعة العضوية على إنفاق الأسر الإيطالية على الغذاء. واشترى 90% من المستهلكين الإيطاليين منتجًا غذائيًا عضويًا أكثر من ثلاث مرات، مما يظهر زيادة بنسبة 1.4% عن العام السابق. وإذا أخذنا في الاعتبار الأسر التي اشترت منتجًا غذائيًا عضويًا واحدًا على الأقل، ترتفع القيمة إلى 97%. ويظل قطاع الفاكهة والخضروات القطاع الأكثر شعبية، حيث يمثل أكثر من 46.6% من القيمة (كما هو موضح في الشكل 13).

*تشمل القطاعات الأخرى اللحوم والأسماك والعسل واللحوم المقددة والبيرة والنبيذ والنبيذ الفوار وغيرها من المشروبات الكحولية

الشكل 13: توزيع الإنفاق العضوي حسب القطاع 2020 - حصة مئوية

(32) (33) Source: compiled by SINAB based on data provided by SIB
(34) Source: Compilation by ISMEA based on data provided by Nielsen

.6
الإنفاق في التوزيع واسع النطاق: التوزيع الجغرافي

في إيطاليا، هناك تباين جغرافي واضح في استهلاك المنتجات العضوية. شهدت شمال شرق البلاد نموًا بنسبة +7.2٪ في إنفاق المنتجات العضوية في النصف الأول من عام 2020، بينما سجلت مناطق أخرى زيادات أقل، وخاصة في الجنوب، حيث ارتفعت الإنفاق بنسبة +1.4٪ فقط في صقلية. بالإضافة إلى ذلك، تختلف قنوات البيع بشكل كبير أيضًا، حيث تمثل القنوات التقليدية 77.5٪ من الإنفاق العضوي المقدر في الجنوب، بينما في الشمال، تقل نسبة القنوات التقليدية عن 30٪ (كما هو موضح في الشكل 14).

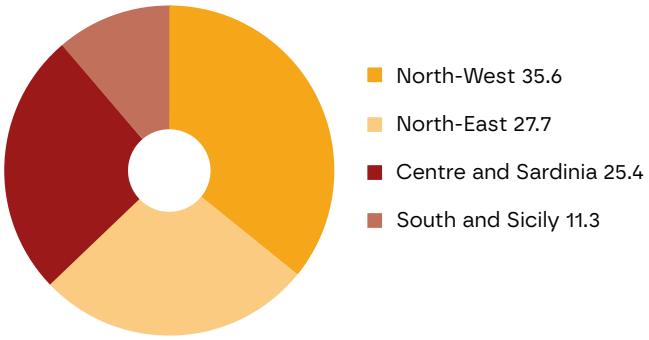

الشكل 14: توزيع مبيعات المنتجات العضوية في التجارة بالتجزئة على نطاق وجغرافي – 2020 % حصة

تحليل قطاع الزراعة العضوية خلال العقد الممتد من 2010 إلى 2020 يكشف عن مسار نمو مستقر تجاوز مؤخرًا ببطء. يتطلب القطاع لا تزال جهودًا متجددة لتحقيق الهدف المحدد بنسبة 25٪ من المساحة الزراعية المستخدمة والمحدد من قبل استراتيجية "من المزرعة إلى الشوكة" لعام 2030. في عام 2010، كان هناك 47,663 من المشغلين في قطاع الزراعة العضوية، والذي قام بالتوسع منذ ذلك الحين بأكثر من 34,000 وحدة، مما يشير إلى معدل نمو يفوق 70٪. حتى عام 2020، يبلغ إجمالي عدد المشغلين في القطاع 81,731 (كما هو موضح في الجدول 10 والإنفوجرافيك 3).

ORGANIC OPERATORS			% CHANGE
	2010	2020	2020/2010
TOTAL	47,663	81,713	71.5
Exclusive producers	38,679	59,035	52.6
Exclusive processors	5,592	9,618	72.0
Producers/Processors	3,128	12,534	300.7
Importers*	264	544	106.1

* تشمل كلمة "مستوردون" المستوردين الحصريين والمستوردين الذين يقومون أيضًا بأنشطة الإنتاج والمعالجة

الجدول 10: فئات المشغلين في عقد 2020/2010 - أرقام

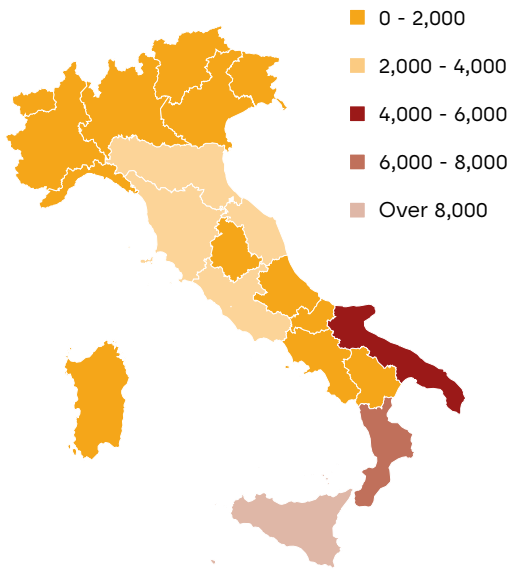

(35) Source: Compilation of ISMEA based on Nielsen data
(36) Source: Compiled by SINAB based on data provided by Control Bodies, Regional Authorities, and SIB

من ناحية الأراضي الزراعية، هناك زيادة ملحوظة بلغت 981,638 هكتار خلال العقد الماضي، والتي تعادل معدل نمو قدره 88٪. على وجه التحديد، في عام 2010، كانت الزراعة العضوية تغطي 1,113,742 هكتار، بينما في عام 2020 تجاوزت المساحة 2 مليون هكتار، لتصل إلى مجموع 2,095,380 هكتار. لقد كان لزيادة مساحات الزراعة العضوية تأثير على جميع مجموعات المحاصيل، متجاوزة 50٪. على وجه الخصوص، تجاوزت مساحات الكروم والخضروات والمحاصيل الجذرية زيادة بنسبة 100٪ على الأقل، كما هو مبين في الجدول 11.

SURFACES (HA)			% CHANGE	DIFFERENCE (HA)
	2010	2020	2020/2010	2020/2010
TOTAL	1,113,734	2,095,380	88.1	981,638
Cereals	194,974	333,563	71.1	138,589
Olives	140,748	246,504	75.1	105,756
Vineyards	52,273	117,378	12.5	65,105
Vegetables*	27,920	69,069	147.4	41,149
Permanent crops	318,429	495,295	55.5	176,866
Nuts	27,488	53,097	93.2	25,609
Citrus fruit	23,424	35,517	51.6	12,093
Fruit**	22,196	39,120	76.2	16,924
Meadows and pastures	288,562	583,781	102.3	295,219
Root crops	1,696	3,493	106.0	1,797

*"الفراولة" و "الفطر المزروع" مُضمَّنة في فئة الخضروات

** الفاكهة تتضمن "فاكهة المناطق المعتدلة مناخياً"، و"فاكهة المناطق شبه الاستوائية"، و"التوت" (الفواكه اللينة))

علاوة على ذلك، كانت المساحة الزراعية العضوية في عام 2010 تمثل 8.7% من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة (تعداد الزراعة لعام 2010)، بينما بلغت في عام 2020 نسبة 16.6% من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة (ISTAT SPA 2016).

الجدول 11: المساحات والمحاصيل الزراعية في الزراعة العضوية في إيطاليا - 2020/2010 - هكتارات

(37) Source: compiled by SINAB based on data provided by Control Bodies

.7
التشريع والدعم السياسي

تطور الزراعة العضوية في إيطاليا يسبق التشريعات الاتحاد الأوروبي في عام 1991. في الواقع، في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، تصور ألفونسو دراغيتي نهجًا متكاملًا للزراعة استنادًا إلى المبادئ البيولوجية. تلا ذلك إنشاء أول جمعية للزراعة العضوية، "سوولو إي سالوتي"، بواسطة البروفيسور فرانشيسكو جاروفالو في عام 1969، والأنشطة البيوديناميكية الرائدة لإيفو توتي. يشمل رواد آخرون في مجال الزراعة العضوية في إيطاليا جينو جيرولوموني، الذي أسس التعاونية "آلشي نيرو" مع مجموعة من الفلاحين في أوائل السبعينيات، و"كي غروب" في عام 1974، وجوليا كريسبي في عام 1976 (التي أسست كاسيني أورسين في منطقة محمية "باركو ديل تيتشينو")، و"بروييوس" والتعاونية "إيريس" في عام 1978، ومجموعة من الفلاحين في سردينيا أسسوا التعاونية "ساترا ساردينا" في عام 1982.

قد مارست هذه الكيانات التأثير على الصعيدين الإقليمي والتشريعي لوضع إطارات تشريعية مناسبة، والتي تجسدت في النهاية في بعض المناطق الإيطالية، بما في ذلك لاتسيو وماركي وتوسكانا، نهاية الثمانينيات. وعلاوة على ذلك، تم تسريع إنشاء لوائح الإنتاج المحلية من خلال تشكيل الجمعية الإيطالية للزراعة العضوية (AIAB) في عام 1988. تأسست هذه المنظمة بمبادرة من مجموعة من الفلاحين العضويين بهدف تمثيل المنتجين والفنيين والمستهلكين الذين يسعون إلى إقامة علاقة مميزة بين البشر والزراعة والمجتمع.

ينطبق تطوير التشريعات للزراعة العضوية في إيطاليا تاريخيًا على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تم نشر أول تشريعات الاتحاد الأوروبي حول الإنتاج العضوي، المرسوم المجلسي (EEC) رقم 91/2092، في عام 1991، وتزامن ذلك مع إنشاء وحدة الزراعة العضوية الإيطالية في وزارة الزراعة الإيطالية. في عام 1992، تم تنظيم استيراد المنتجات العضوية من البلدان الثالثة على مستوى الاتحاد الأوروبي من خلال اعتماد الم

رسوم المفوضية (EEC) رقم 92/94. نفذت وزارة الزراعة الإيطالية أحكام المرسوم المجلسي (EEC) رقم 91/2092 من خلال نشر المرسوم التشريعي رقم 95/220 في عام 1995. تم تطوير الإطار التشريعي للاتحاد الأوروبي لإنتاج المواشي العضوية بشكل أعمق مع اعتماد المرسوم المجلسي (EC) رقم 1999/1804 في عام 1999.

في بداية الألفية الجديدة، شهد قطاع الزراعة العضوية الإيطالي تأسيس اللجنة الوطنية للزراعة العضوية من خلال المرسوم الوزاري رقم 91982 في أكتوبر 2001. من عام 2007 إلى 2009، شهدت القوانين الاتحاد الأوروبي العديد من التطورات الهامة، بدءًا من المرسوم المجلسي (EC) رقم 2007/834، الذي ركز على الإنتاج العضوي ووسم المنتجات العضوية وألغى المرسوم المجلسي (EEC) رقم 91/2092. في عام 2008، تم تفصيل تنفيذ هذا المرسوم من خلال مرسومين: الأول هو المرسوم المفوضية (EC) رقم 2008/889، الذي وضع قواعد للإنتاج العضوي ووسمه والرقابة عليه، والثاني هو المرسوم المفوضية (EC) رقم 08/1235، الذي وضع قواعد مفصلة لاستيراد المنتجات العضوية من البلدان الثالثة بموجب المرسوم المجلسي (EC) رقم 2007/834.

بعد ذلك، في عامي 2009 و 2012، تعرض المرسوم المفوضية (EC) رقم 2008/889 لتعديلات، حيث قدم المرسوم الأول تنظيمات مفصلة حول إنتاج الأحياء المائية العضوية وإنتاج الأعشاب البحرية العضوية (المرسوم المفوضية (EC) رقم 2009/710)، وأضاف المرسوم الثاني تنظيمات مفصلة حول إنتاج النبيذ العضوي (اللائحة التنفيذية المفوضية (EU) رقم 2012/203). انتهت صلاحية جميع هذه التنظيمات في نهاية عام 2021، عندما دخل حيز التنفيذ تنظيم جديد وافقت عليه المفوضية الأوروبية في عام 2018، المرسوم التنفيذي (EU) رقم 848/2018 بشأن الإنتاج العضوي ووسم المنتجات العضوية، ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2022. خلال السنتين الماضيتين، تم تنفيذ سلسلة من التنظيمات الإضافية لتحديد إطار قانوني شامل يتماشى بشكل متزايد مع متطلبات القطاع.

يجدر بالذكر أنه في عام 2016، وافقت وزارة الزراعة والغابات والطعام الإيطالية (Mipaaf) ، التي تم تغيير اسمها إلى MASAF في عام 2022، على "الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية نظام الزراعة العضوية". كانت الخطة، التي انتهت صلاحيتها في عام 2020، تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك زيادة 50% في المساحة المزروعة بالزراعة العضوية بحلول عام 2020. تم تحقيق معظم هذه الأهداف. حاليًا، وفقًا لاستراتيجية "من المزرعة إلى الطاولة" (التي تأتي ضمن مبادرة "الصفقة الخضراء الجديدة" وتهدف إلى تحقيق 25% من السطح الزراعي في الاتحاد الأوروبي في الإنتاج العضوي بحلول عام 2030) وخطة العمل الأوروبية الجديدة للزراعة العضوية، تعمل إيطاليا على إعداد خطة استراتيجية وطنية جديدة.

من الناحية التشريعية، أقرت إيطاليا قانونًا وطنيًا يتعلق بالزراعة العضوية، المعروف بـ "أحكام لحماية وتطوير وتعزيز إنتاج الأغذية والأسماك والمحيا العضوية". يتناول هذا القانون مواضيع هامة مثل إنشاء شعار عضوي إيطالي، وخطة وطنية للبذور العضوية، وتعزيز التدريب في القطاع، وتجميع المنتجين، وإقامة اتفاقيات سلسلة التوريد لتعزيز الإنتاج العضوي، وتطوير المناطق العضوية. تم تأسيس هذه المناطق بالفعل في مختلف مناطق إيطاليا.

.8
نظرة على استراتيجيات المستقبل

من الناحية السياسية، تلتزم إيطاليا، مثل باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بتحقيق هدف توسيع مساحتها الزراعية العضوية إلى 25% بحلول عام 2030 وفقًا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي "من الحقل إلى الشوكة"، وهي جزء حيوي من مبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الزراعة المستدامة والصديقة للبيئة من خلال جهود تعاونية بين الدول الأعضاء.

لتحقيق هدف "الصفقة الخضراء"، قدمت اللجنة الأوروبية خطة عمل للزراعة العضوية في عام 2021. تتضمن الخطة مجموعة من التدابير لتعزيز وإجراء البحث في القطاع، بالإضافة إلى إقامة "اليوم الأوروبي للزراعة العضوية"، والتكامل مع السياسة الزراعية المشتركة الجديدة CAP-Common Agricultural Policy، والتصريح بأنه يجب تنفيذ الخطة العمل من قبل الدول الأعضاء من خلال تطوير الخطط الوطنية الاستراتيجية.

من الواضح أن إيطاليا قبلت هذا التحدي بالتزام كبير، خاصة من خلال تطوير الخطة الاستراتيجية الوطنية 2023-2027 للسياسة الزراعية المشتركة. تتضمن هذه الخطة العديد من التدابير لدعم نمو القطاع العضوي، مع الهدف الطموح للوصول إلى 25% من المساحة العضوية بحلول عام 2027، وهو مبكرًا من الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي في استراتيجية "من الحقل إلى الشوكة".

بينما كانت إيطاليا تعد الخطة الوطنية للسياسة الزراعية المشتركة CAP، تم تمرير قانون وطني جديد في عام 2022 لتقديم دعم إضافي لنمو قطاع الزراعة العضوية في البلاد.

يتضمن القانون الوطني الجديد الذي تم تمريره في عام 2022 عدة جوانب هامة. على سبيل المثال، ينشئ علامة "صنع في إيطاليا" العضوية التي يمكن أن تساعد القطاع على القفزة النوعية عبر إنشاء سلاسل إمداد تتكون من منتجات عضوية إيطالية 100٪ مصنوعة من المواد الخام التي تم نموها أو تربيتها في إيطاليا. ستقدم هذه السلاسل سعرًا عادلاً وستجمع بين قيمة هوية الطعام وقيمة الاستدامة التي يوفرها العلامة العضوية.

يتضمن القانون الجديد أيضًا أحكامًا للاعتراف بالمناطق العضوية، والتي يمكن أن تسهم في نمو الزراعة والاقتصاد في المناطق الريفية من خلال تنظيم الإنتاج والسوق. يمكن للمناطق العضوية تعزيز التجمع بين المنتجين والجهات الأخرى في سلسلة الإمداد، مما يمكن أن يدعم بشكل أكبر تطوير القطاع العضوي وتوفير المزيد من الفرص للمزارعين ذوي الأحجام الصغيرة.

ينص القانون الجديد أيضًا على إنشاء صندوق لتطوير الإنتاج العضوي، حيث يتم تخصيص 30٪ من موارده لبرامج البحث والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق دعمًا للتحول إلى الإنتاج العضوي، ويسهل أشكال التجمع والعقود لتعزيز سلاسل الإمداد وفرص التوظيف.

يتطلب القانون الجديد أيضًا اعتماد خطة عمل وطنية كل ثلاث سنوات، متسقة مع الخطة العمل الأوروبية، لتعزيز نمو الإنتاج واستهلاك الإنتاج العضوي الإيطالي.

إيطاليا تعمل حاليًا على استكمال خطتها الوطنية للعمل، والتي سيتم الموافقة عليها لاحقًا هذا العام.

بعض المجالات الرئيسية للأنشطة المخططة تشمل ما سبق رؤيناه مدرجًا في القانون:

المجالات الرئيسية للأنشطة المخططة تشمل بعض الأحكام المذكورة أعلاه في القانون، مثل:

- اتخاذ إجراءات لزيادة الوعي واستهلاك المنتجات العضوية في الأسر الإيطالية والمدارس العامة، بما في ذلك تعزيز العلامة العضوية الوطنية، والتي من المتوقع أن تعزز من انطباع المنتجات العضوية الإيطالية.
- تخصيص أموال وطنية محددة لتنفيذ خطة بذور عضوية، بهدف تعزيز توفر البذور المعتمدة ومواد تكاثر النباتات، مما يقلل من استخدام الاستثناءات في استخدام البذور التقليدية.
- توفير تمويل لمشاريع البحث الجديدة، حيث أظهر تحليل احتياجات ومناقشات مع صناعة الإنتاج العضوي أن هناك حاجة ملحة لتحسين قطاعي الإنتاج والمساعدة الفنية.

التدخلات المخططة تشمل أيضًا:

- تسهيل التحول إلى الزراعة العضوية، مع التركيز بشكل خاص على المزارع العادية التي لا تزيد دخولها عن 7,000 يورو، وتعزيز إنشاء مزارع عضوية جديدة في المناطق الريفية الجبلية.
- إنشاء أشكال جمعية وعقودية لتعزيز سلاسل الإمداد لمزارع العضويات الصغيرة.
- تحسين نظام المراقبة والتصديق.
- تحفيز المؤسسات والهيئات العامة على استخدام المنتجات العضوية في إدارة المساحات الخضراء وتعزيز استهلاك المنتجات العضوية في الأماكن العامة والخاصة من خلال اتفاقات عقدية.
- تعزيز مشاريع المنتجات العضوية القادمة من المناطق العضوية وتعزيز الإنتاج الإيطالي العضوي التقليدي.
- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الإجراءات التي تعزز من الحفاظ على خصوبة التربة الطبيعية واستخدام طرق صديقة للبيئة للحفاظ على الأغذية، والتعبئة، والتوزيع.

أخيرًا، الموارد التي خصصتها إيطاليا مؤخرًا للقطاع كبيرة وموزعة على العديد من المبادرات:

- خطة الاتحاد الأوروبي للسياسة الزراعية المشتركة CAP 2023-2027 قد خصصت مبلغًا كبيرًا قدره 2.164 مليار يورو لدعم مناطق التحول العضوي والمناطق التي تم الاحتفاظ بها، على مدار فترة البرمجة الخمس سنوات. تشكل هذه الخصصة 14.9٪ من موارد التنمية الريفية الإجمالية. يتضمن هذا المبلغ نقل مبلغ 360 مليون يورو من العمود الأول إلى العمود الثاني لآلية التمويل، حيث يتم توزيع المبلغ على الجهات في أربع دفعات سنوية من 2023 إلى 2027. تستند هذه الخصصة إلى مدى تأثير مناطق الزراعة العضوية الإقليمية على المساحة الزراعية العضوية الإجمالية، كما هو مبين في اللائحة الأوروبية 2115/2021، المادة 103. هدف هذا التمويل هو الوصول إلى الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي بشأن الوجهة المستدامة للزراعة العضوية بنسبة 25٪ من المساحة الزراعية الوطنية بحلول عام 2027.
- تشمل الخطة أيضًا موارد تتعلق بسيموز/السياسات القطاعية، والتدابير الخاصة بالاستثمارات، والشباب الذين يقومون بإقامة الشركات، والتعاون، وإدارة المخاطر، ونظام المعرفة والابتكار الزراعي. تم تصميم هذه الموارد لتقديم معايير اختيار محددة أو مكافآت للمزارعين العضويين.
  - تمت الموافقة على صندوق إضافي للخطة الوطنية للاسترداد والصمود الوطني (PNRR) في عام 2021، مع تخصيص خاص بقيمة 300 مليون يورو لدعم الزراعة العضوية في قطاعات الزراعة والأغذية وصيد الأسماك والزراعة المائية والغابات وزراعة الزهور ومشاتل النباتات من خلال عقود سلاسل الإمداد والمناطق.

تأسس صندوق الزراعة العضوية، كما نص عليه قانون 488 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، ولكنه تم إلغاؤه بموجب قانون جديد في مارس 2022. تم دمجه الآن في صندوق جديد لتطوير الإنتاج العضوي، والذي يتغذى من 2٪ من الإيرادات الإجمالية من مبيعات الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية. يمول هذا الصندوق المبادرات التالية:

- التدخلات الواردة في الخطة الوطنية للعمل العضوي والمنتجات العضوية. تمت الموافقة على الخطة الأولى في عام 2015 واستمرت حتى عام 2020، ويتم إعداد خطة جديدة حاليًا وستتم الموافقة عليها في عام 2023.
- المبادرات التي تهدف إلى زيادة توافر البذور للمزارع وتحسين كميتها وجودتها، مع الرجوع إلى الأصناف المناسبة للزراعة العضوية والبيوديناميكية.
- مشاريع لتحقيق العلامة العضوية الإيطالية.
- برامج البحث والابتكار، ودورات التدريب والتحديث، وبرامج البحث حول سلامة الأغذية وأمانها.

- صندوق الزراعة العضوية للمقا cantin الها المدارس (تمت الموافقة عليه بموجب القانون في عام 2017) قد خصص 5 ملايين يورو سنويًا لكل من عامي 2022 و2023. يهدف إلى تقليل التكاليف التي تتحملها مستفيدي خدمة الكانتين العضوي، وتنفيذ مبادرات المعلومات والترويج في المدارس لدعم خدمة الكانتين.
- يخصص صندوق تنمية زراعة النباتات العطرية والأدوية العضوية (جزء من قانون الميزانية 2022) 1.5 مليون يورو للفترة الثلاث سنوات من 2022 إلى 2024. الهدف هو تعزيز زراعة النباتات العطرية والأدوية العضوية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.
- تتضمن ميزانية العام 2022 مساهمة لصالح منتجي النبيذ بـ PDO وPGI والعضوي في أنظمة العلامات الرقمية، بحد أقصى للإنفاق 1 مليون يورو. هذه المساهمة هي لعام 2022."

اليونان

Katerina Sotiropoulou

.1 الإحصائيات حول الأراضي العضوية، والمشغلين، والسوق

بيانات مبيعات التجزئة والتجارة الدولية

البيانات المقدمة في الفقرات التالية تقدم لمحة أولية حول عام 2020. تحديداً، كان إجمالي المساحة المخصصة للزراعة العضوية (باستثناء المراعي) في عام 2020 هو 172,440,016 هكتار، ممثلة انخفاضًا بنسبة 3.67٪ أو 6,562.77 ألف هكتار أقل من عام 2019. في الاتحاد الأوروبي، تحتل اليونان المرتبة الثامنة من حيث مساحة الأرض المخصصة للزراعة العضوية، مما يضعها في وسط التصنيفات، وراء البلدان الرائدة مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، كما هو موضح في الشكل رقم 14.

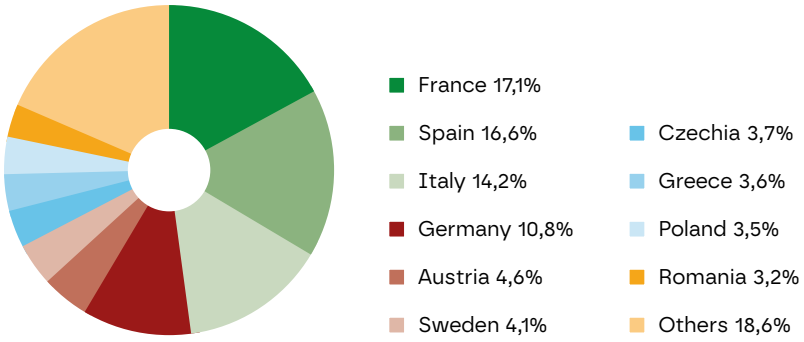

الشكل رقم 14. نصيب الإجمالي من المساحة العضوية (تم التحويل بالكامل وجاري التحويل دون المراعي) (الاتحاد الأوروبي، 2020).

.2 الأسطح والمحاصيل العضوية

من الملفت للانتباه أن نسبة الأراضي العضوية، بما في ذلك المساحات المزروعة والمراعي، في اليونان بلغت 10% من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة (UAA) في البلاد في عام 2020. يوضح ذلك أن اليونان تتفوق بشكل كبير على المتوسط الأوروبي، كما هو موضح في الشكل رقم 15.

المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة العضوية في اليونان في عام 2020 بلغت 535,000 هكتارًا، بما في ذلك المساحات المزروعة والمراعي، مع وجود مجموع 29,869 منتجًا عضويًا. خلال الفترة من عام 2013 إلى 2020، زادت المساحة العضوية بنسبة 39%، بينما ارتفع عدد المنتجين العضويين بنسبة 36%، كما هو موضح في الرسم البياني رقم 11 والجدول رقم 12.

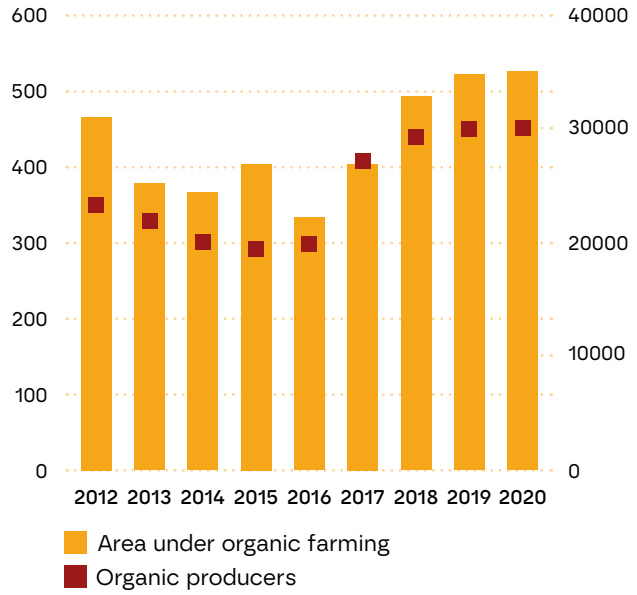

Year	Area under organic farming	Organic producers (right axis)
2012	463	23,448
2013	384	21,986
2014	363	20,186
2015	407	19,604
2016	343	20,197
2017	410	27,808
2018	493	29,594
2019	529	30,124
2020	535	29,869
Increase Greece (2013-2020)	39%	36%
Increase EU (2012-2020)	56%	35%

الشكل 16 - جدول 12: المساحة العضوية والمنتجون (1000 هكتار) في اليونان

(38) Source: https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

في عام 2020، بلغ إجمالي المساحة العضوية في اليونان، بما في ذلك المناطق الزراعية والمراعي، 535,000 هكتار، منها 289,000 هكتار (1000 هكتار) تلقت دعمًا محددًا من سياسة التنمية الزراعية المشتركة (CAP). وهذا يمثل نسبة تبلغ 54% من إجمالي المساحة العضوية، والتي تقل عن المتوسط الأوروبي للدول الـ 27 في الاتحاد الأوروبي البالغ 61.6%، كما هو موضح في الشكل 16 والجدول 12.

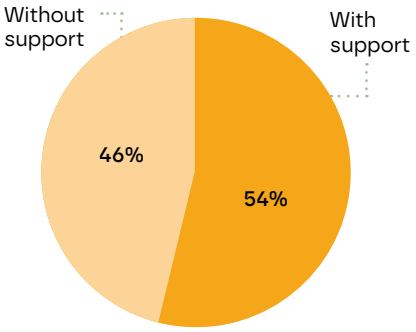

Support / No support	1000 ha	Share
With support	289	54%
Without support	246	46%
Sum	535	

الشكل 17 - الجدول 13: حصة المساحة العضوية التي تتلقى دعم CAP المحدد في اليونان في عام 2020

حتى نهاية ديسمبر 2020 ، كانت الزراعة العضوية في اليونان ، باستثناء المراعي ، تغطي ما يقرب من 172 ألف هكتار من الأراضي المزروعة وتشمل ما يقرب من 32,000 منتج. ومع ذلك ، بين عامي 2019 و 2020 ، هناك انخفاض طفيف في المساحة المخصصة للزراعة العضوية وعدد المنتجين. على وجه التحديد ، بلغ إجمالي المساحة المخصصة للزراعة العضوية في عام 2020 حوالي 172,440.02 هكتارًا ، مع عدد مقابل من 31,907 منتج عضوي.

2019		2020		2020/2019	
Total Organic		Under conversion	Converted	Total	% Change
Total (cultivations areas + pastures)	528,751.73	83,563.48	451,065.22	534,628.7	1.11
Total (cultivations areas)	179,002.79	46,557.83	125,882.19	172,440.02	-3.67
Cereals-Total (with rice)	46,493.45	10,598.79	27,508.61	38,107.4	-18.04
Cereals-Total (without rice)	44,749.37	10,165.96	26,253.75	36,419.72	-18.61
Wheat-Total	16,610.01	2,999.64	8,549.26	11,548.91	-30.47
Rye	557.81	95,002	280.65	375.65	-32.66
Barley	8,337.85	2,096.29	4,755.27	6,851.56	-17,82
Oats	6,575.25	2,169.99	3,587.96	5,757.95	-12.43
Maize (Fruit)	9,896.93	2,074.66	7,686.58	9,761.24	-1.37
Triticale	2,771.52	730.38	1,394.03	2,124.41	-23.35
Rice	1,744.08	432.82	1,254.86	1,677.68	-3.81
Fruit plants (Psychanthi and proteins crops)	19,282.40	7,107.8	15,900.3	23,008.1	19.32
Root crops	222.13	54.4	207.448769	261.85	17.88
Potatoes	192.16	46.64	180.538769	227.18	18.22

continue

(39) Source: https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html

2019		2020		2020/2019	
Total Organic		Under conversion	Converted	Total	% Change
Sugar beets (except from seeds)	22.35	7.75	10.8	18.55	-17.002
Other root crops	7.62	0.01	16.11	16.12	111.55
Organic Plants-Total	12,919.49	3,538.27	6,992.71	10,530.97	-18.49
Olive fruits	4,959.49	778.5	2,320.12	3,098.63	-37.52
Tobacco	328.25	86.25	142.408	228.66	-30.34
Hops	0	0	0	0	0
Textile plants	3,864.24	1,086.84	2,283.52	3,370.36	-12.78
Aromatic and medicinal plants Herbs	3,614.14	1,559.65	2,218.69	3,778.34	4.54
Other Organic plants	153.37	27.02	27.96	54.98	-64.15
Fresh vegetables Melon, Strawberries-Total	2,384.67	965.93	1947.21	2,913.15	22.16
Fresh vegetables	2,352.58	963.81	1914.22	2,878.03	22.33
Cultivated fruits	624.34	124.55	606.04	730.59	17.02
Roots and bulbs vegetables	267.05	23.74	180.17	203.91	-23.64
Legumes	619.7	411.61	443.98	855.61	38.07
Other vegetables	97.19	162.5	39.98	202.5	108.35
Strawberry	32.09	2.117	32.99	35.11	9.41
Apples	314.6	86.12	257.71	343.84	9.29
Pears	204.88	71.91	141.52	213.44	4.18
Peaches	134.82	55.21	99.95	155.16	15.09
Apricots	161.55	17.53	32.87	50.4	-68.8
Nectarines	49.2	53.29	124.57	177.86	261.5
Cherries	204.11	31.06	158.9	189.9	-6.96
Plums	108.07	26.24	87.81	114.05	5.53
Berries	268.63	24.794	165.24	190.03	-29.26
Nuts	1,522.60	809.32	517.56	1,326,882	-12.85
Subtropical plants	1,182.17	454.17	744.91	1,199.079	1.43
Citrus fruits	2,144.42	1,039.85	1,199.21	2,239.23	4.42
Vineyard - Total	5,487.75	834.56	4,046.35	4,880.91	-11.06
Olive - Total	57,061.92	17,678.38	38,828.46	56,506,836	-0,97
Other perennials crops	211.24	72.9	121.5	194.4	-7,97

جدول 14. المساحات والمحاصيل التي تم زراعتها بطريقة عضوية في اليونان لعامي 2019 و 2020، بالهكتار.

(40) Source: Greek Ministry of Rural Development and Food, 2020

في اليونان، بحلول عام 2019، كانت نسبة الحيوانات التي تمتلكها مزارعو العضوية في الأبقار والماعز والأغنام أكبر بكثير من نسبة الحيوانات في الاتحاد الأوروبي (باستثناء المملكة المتحدة). على وجه التحديد، كانت نسبة الحيوانات المملوكة في الأبقار هي 27٪، مقارنة بالمتوسط الأوروبي البالغ 6٪. وبالمثل، كانت نسب الحيوانات المملوكة في الماعز والأغنام هي 14٪ و 15٪ على التوالي، مقارنة بالمتوسطات الأوروبية البالغة 8٪ و 7٪. ومع ذلك، كانت نسبة الخنازير التي يمتلكها مزارعو العضوية في اليونان أقل، وتبلغ 1٪، مقارنة بالمتوسط الأوروبي البالغ 2٪. يمكن تصفية هذه الاختلافات إلى معدل التغيير الأعلى بكثير الذي لوحظ بين عامي 2013 و 2019 في اليونان، حيث كان ثمان مرات أعلى في الأبقار، وثلاث مرات أعلى في الماعز، وأربع مرات أعلى في الأغنام من معدلات التغيير المقابلة الملاحظة في الاتحاد الأوروبي (باستثناء المملكة المتحدة)، كما هو موضح في الشكل 18 والجدول 15.

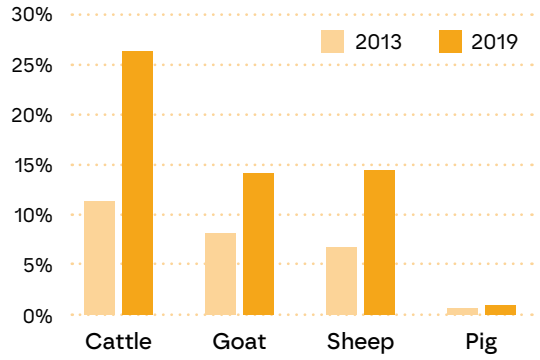

Share of animals	2013 GR	2019 GR	Rate of change GR	2019 EU	Rate of change EU
Cattle	11%	27%	16%	6%	2%
Goat	8%	14%	6%	8%	2%
Sheep	7%	15%	8%	7%	2%
Pig	0%	1%	0%	2%	1%

شكل 18: نسبة الحيوانات المملوكة من قبل المزارعين العضويين (%) في اليونان

حتى نهاية ديسمبر 2020، سجلت الماشية العضوية في اليونان زيادات كبيرة في عدة فئات مقارنة بعام 2019. على وجه الخصوص، كان هناك زيادة ملحوظة بنسبة 14.34٪ في الأبقار و17.16٪ في الأغنام، وزيادة استثنائية بنسبة 18.17٪ في الدواجن، وهو أمر تم تسجيله لأول مرة. وشهدت زيادة أصغر بنسبة 4.12٪ في الأغنام. ومع زيادة بنسبة 7.14٪ في عدد الخنازير السمينة، كانت الزيادة العامة في العدد الإجمالي للخنازير ضئيلة جدًا بنسبة 1.62٪، كما هو موضح في الجدول 16.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2020، أنتجت اليونان 924.77 طنًا من لحوم البقر والخنازير والماعز والأغنام معتمدة عضويًا، و130,886.78 طنًا من حليب الأغنام والماعز والبقر المعتمد عضويًا، و19,208,488 بيضة معتمدة عضويًا.

Live animals	2019	2020	Change% 2020-2019
Bovine animals (total)	**142,609**	**163,066**	**14.34%**
Bovine animals for slauter	54,361	66,424	22.19%
Dairy cows	16,956	18,734	10.49%
Other Bovine	71.292	77,908	9.28%
Pigs (total)	**4.994**	**5,075**	**1.62%**
Fattening Pigs	2.212	2,370	7.14%
Female breeding	1,008	1,004	-0.40%
Other Pigs	1.774	1,701	-4.11%
Sheep (total)	**1.229.684**	**1.440.721**	**17.16%**
Goats	**498,219**	**518,722**	**4.12%**
Poultry	**258,751**	**305,757**	**18.17%**

الجدول 16: تربية الماشية العضوية في اليونان - 2019، 2020 عدد الحيوانات الحية

(41) Source: https://agridata.ec.europa.eu/extensions/DashboardIndicators/OrganicProduction.html
(42) Source: Greek Ministry of Rural Development and Food, 2020

.3
المشغلون العضويون

في عام 2020، كان هناك حوالي 33,000 مشغل عضوي في اليونان، على الرغم من انخفاض هذا العدد في نظام شهادة الزراعة العضوية. وبلغ إجمالي عدد الشركات المسجلة 33,655، وهو انخفاض بنسبة 0.18٪ مقارنة بالعام السابق. من بين هذه الشركات، هناك 31,907 منتجين حصريين، مما يظهر انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.19٪ مقارنة بالعام السابق. وكان هناك 1,653 معالجًا، مما يمثل نسبة إضافية بلغت 0.7٪ من القطاع، في حين بلغ عدد المنتجين في وحدات تربية الأسماك 10، وهو انخفاض بنسبة 9.1٪.

علاوة على ذلك، كان هناك مجموع 45 مستوردًا، مما يشير إلى زيادة بلغت ما يقرب من 2.3٪، بينما بلغ عدد الصادرين 40، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 23.1٪ مقارنة بالعام السابق (الجدول 17).

ORGANIC OPERATORS			
	2019	2020	2020/2019 % change
Total	33,716	33,655	-0.18
Producers	31,967	31,907	-0.19
Units Aquaculture	11	10	-9.1
Processors	1,642	1,653	0.7
Importers	44	45	2.3
Exporters	52	40	-23.1

جدول 17. المشغلون العضويون حسب الفئة – 2019 و 2020 (أعداد)

.4
واردات المنتجات العضوية من البلدان الثالثة

في عام 2020، تجاوزت إكوادور جمهورية الدومينيكان لتصبح الدولة الرئيسية المصدّرة للمنتجات العضوية إلى الاتحاد الأوروبي من حيث الحجم، حيث بلغت نسبتها 12% من إجمالي واردات المنتجات العضوية إلى الاتحاد الأوروبي. على الجانب الآخر، لم تحظَ اليونان بحصة كبيرة في واردات منتجات البلدان الثالثة، وتم تصنيفها في فئة البلدان الأخرى التي تمتلك أدنى مستويات الإنتاج. ومع ذلك، لوحظ ارتفاعًا كبيرًا في هذه الفئة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. توضّح هذه المعلومات في الشكل المقدم.

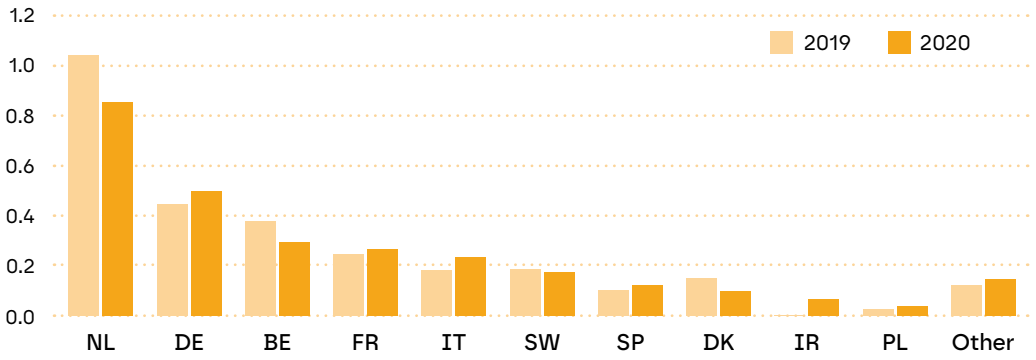

الشكل رقم 20. حجم واردات المنتجات الزراعية والغذائية العضوية حسب بلد الاستيراد (مليون طن) (المفوضية الأوروبية، 2021)

(43) Source: Greek Ministry of Rural Development and Food, 2020

.5
السوق المحلي

في اليونان، بلغت مواشي الماعز العضوية نسبة 14.5٪ من إجمالي الماشية العضوية في عام 2020، مما يشير إلى مساهمة ملحوظة في قطاع الزراعة العضوية. على الرغم من الأزمة الاقتصادية المستمرة، أظهر السوق العضوي في اليونان علامات على التعافي وتم تقديره بين 90 و 100 مليون يورو في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت زراعة الأغنام العضوية زخمًا كبيرًا في بعض البلدان مثل استونيا والجمهورية التشيكية، حيث بلغت نسبتها 41.2٪ من إجمالي الماشية العضوية. في اليونان، بلغت نسبة زراعة الأغنام العضوية إلى 17.4٪ من إجمالي الماشية العضوية في عام 2020. وعلاوة على ذلك، شهد إنتاج الأحياء المائية العضوية في اليونان زيادة كبيرة في عام 2020، حيث احتلت أنواع جديدة مثل الحاشور والتينو وتوسعًا كبيرًا في السوق بالإضافة إلى السمك البحري والسمك المشمشي، واللذين يشكلان بالفعل جزءًا كبيرًا من صناعة تربية الأسماك البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

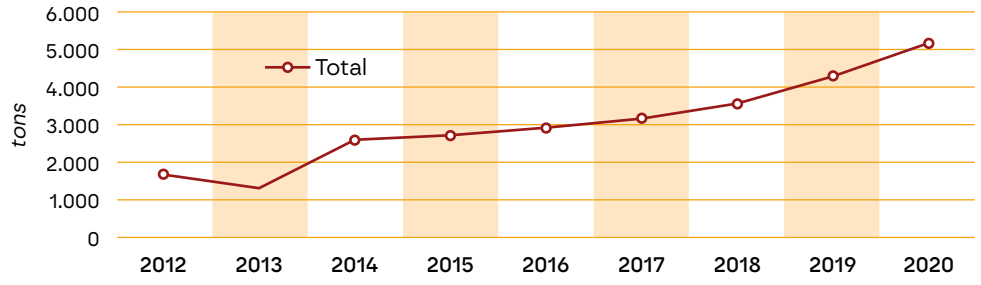

الشكل 21. إنتاج منتجات بحرية عضوية أخرى (FGM، 2020)

.6
التشريع والدعم السياسي

الزراعة العضوية هي نظام إنتاج زراعي يسعى إلى تقليل أو القضاء على استخدام المدخلات الاصطناعية مثل الأسمدة والمبيدات ومنظمات النمو والهرمونات ومضافات العلف. يتبنى المزارعون العضويون مجموعة من الممارسات مثل التناوب في زراعة المحاصيل وإدارة بقايا المحاصيل وفترات الخريف واستخدام سماد الحيوانات والزراعة الميكانيكية للحفاظ على خصوبة التربة وتعزيز نمو النباتات ومكافحة الآفات والأمراض. الهدف النهائي للزراعة العضوية هو إنتاج محاصيل عالية الجودة ومغذية بطريقة مستدامة بيئياً، مع تعزيز التنوع البيولوجي وحماية صحة النظم البيئية.

غالبًا ما يرتبط الزراعة العضوية بمبادئ داعمة تتجاوز حدود الزراعة، مثل التجارة العادلة وإدارة البيئة. ووفقًا لتنظيم البرلمان الأوروبي في بروكسل، الصادر في 27 إبريل 2018، يتميز الزراعة العضوية كنظام شامل لإدارة الأملاك الزراعية وإنتاج الأغذية الذي يجمع بين أفضل الممارسات في مجال العمليات البيئية والمناخية، ومستوى عالٍ من التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والمعايير التي تضمن الجودة المثلى لحياة الحيوانات ومعايير إنتاج عالية. تتوافق هذه المعايير مع الطلب المتزايد من قبل المستهلكين على منتجات زراعية تستخدم المواد والتقنيات الطبيعية.

.7
نظرة على استراتيجيات المستقبل

شهد سوق المنتجات العضوية نموًا مستدامًا في السنوات الأخيرة، حيث تم تقدير استهلاكه بحوالي 45.2 مليار يورو في عام 2019، مما يشير إلى زيادة قدرها 10.3% مقارنة بالعام السابق. قد شهد هذا القطاع اتجاه نمو ملحوظ، حيث تضاعف أكثر من أربع مرات بين عامي 2004 و2019. استنادًا إلى تحليلنا الحالي، يُتوقع أن يصل استهلاك الاتحاد الأوروبي للمنتجات العضوية في عام 2020 إلى أكثر من 50 مليار يورو.

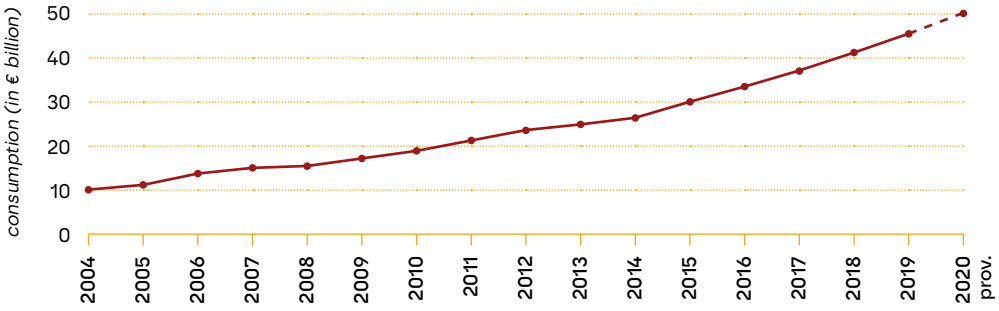

الشكل رقم 22. تطور السوق العضوي في الاتحاد الأوروبي (Agence Bio، 2021)

في اليونان، هناك زيادة بلغت حوالي 22 مرة في المساحة المخصصة للزراعة العضوية خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، كانت هذه التوسعات تتسم بأنماط نمو غير منتظمة.

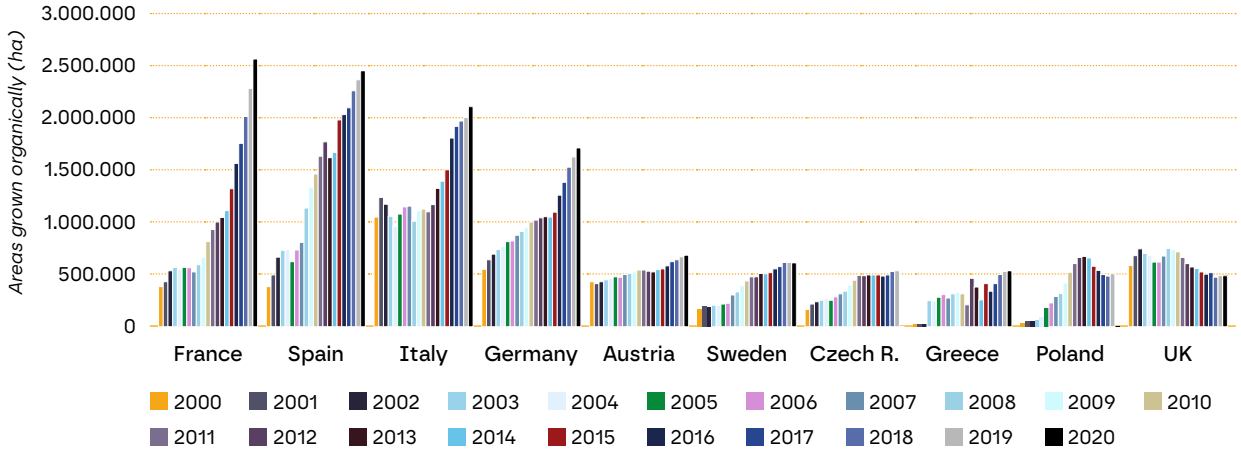

الشكل 23. تطور المساحات المزروعة عضويًا (المناطق المعتمدة كعضوية والمناطق قيد التحويل) في أعلى 10 دول في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2000 من السوق العضوية في الاتحاد الأوروبي (Agence Bio، 2021).

وفقًا لتحليل العقد من عام 2010 إلى عام 2020، شهد القطاع العضوي نموًا كبيرًا. على وجه التحديد، زاد عدد المشغلين في القطاع من 22,736 في عام 2010 إلى أكثر من 33,600 في عام 2020، ممثلًا زيادة نسبية تجاوزت 50٪. تقدم هذه البيانات في الجدول

ORGANIC OPERATORS			
	2010	2020	2020/2010 % change
Total	22,736	33,655	50.8
Producers	21,157	31,907	6.8
Processors	1,547	1,653	650
Importers	6	45	92.3
Other Professionals	26	40	48

الجدول 18. المشغلين العضويين حسب الفئة - 2010 و 2020 (أعداد) (وزارة التنمية الريفية والغذاء، 2020).

.8 نظرة على استراتيجيات المستقبل

تفتخر اليونان بأحد أعلى مستويات التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والذي يتميز بدرجة ملحوظة من الاندريمية. إستراتيجية البيئة الوطنية في اليونان هي نتيجة لمجهود طويل الأمد بدأ في عام 1999 بعد تصديق البلاد على اتفاقية التنوع البيولوجي الدولية بموجب القانون رقم 1994/2204.

ترى الحكومة اليونانية القطاع الزراعي والغذائي على أنه لاعب مهم في نمو جديد وهو مخطط تطويري جديد. الرؤية هي أن ينمو القطاع الزراعي والغذائي ليساهم في النمو والتنافسية تحت شروط:

أ. إنتاج مستدام للأطعمة الصحية والآمنة.

ب. زيادة فرص التوظيف و

ج. تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية.

إستراتيجية اليونان للتنمية المستدامة تواجه تحدياً كبيراً يتعلق بالطلب الدولي المتزايد على المنتجات الزراعية في الأسواق الأوروبية والعالمية. زيادة الطلب على المنتجات عالية الجودة والآمنة والمنتجة محلياً وصديقة للبيئة بتصنيفات مثل PDO وPGI والمنتجات العضوية تشكل تحدياً للتحضير الفعّال والتنافس في الأسواق الدولية.

تشارك وزارة الزراعة في تمويل أنشطة البحث في البرنامج الأوروبي CORE Organic، الذي يهدف إلى تنسيق البحث عبر الحدود في مجال الأغذية العضوية وأنظمة الزراعة. يمكن أيضا للمزارعين العضويين الاستفادة من الأموال الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الزراعية الشائعة (CAP)، والتنظيم المشترك لسوق المنتجات الصيدية ومنتجات الزراعة وصناديق EMFAF. اتخذت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لتعزيز الزراعة العضوية في الدول الأعضاء. يجب أن تستوفي الزراعة العضوية معايير الاتحاد الأوروبي العالية، وتهدف الإجراء رقم 16 إلى دعم البحث والابتكار لضمان توفير الطحالب كمواد غذائية بديلة لتربية الحيوانات العضوية. علاوة على ذلك، التوجيهات الجديدة بشأن التنمية المستدامة لزراعة الأسماك في الاتحاد الأوروبي (الإجراء رقم 17)، والمتوقع اعتماد ها في ربيع عام 2021، ستشجع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على دعم زيادة الإنتاج العضوي (المفوضية الأوروبية، 2021).

تواجه الزراعة العضوية في اليونان تحديين رئيسيين: الطلب المحلي الضعيف وتكاليف الإنتاج العالية. انخفاض الدخل المتاح في اليونان هو واحد من الأسباب الرئيسية للطلب المحلي الضعيف، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق للفرد على المنتجات العضوية مقارنةً ببلدان أوروبية أخرى. على سبيل المثال، كان إنفاق الفرد في الدنمارك وسويسرا 418 و384 يورو على التوالي، بينما بلغ إنفاق الفرد في اليونان 6 يورو فقط في عام 2020. عامل آخر يسهم في الطلب المحلي الضعيف هو مستوى منخفض من الاعتراف والفهم لتسميات المنتجات العضوية وعمليات الإنتاج.

ارتفاع تكاليف الإنتاج لكل وحدة إنتاج في الزراعة العضوية يرجع إلى عوامل متعددة، مثل التكلفة العالية للمدخلات (مثل الأسمدة العضوية ومكافحة الأعشاب بالوسائل الميكانيكية والعلف العضوي) وانخفاض محصول المحاصيل بسبب طبيعتها الواسعة. علاوة على ذلك، يواجه المزارعون العضويون اليونانيون تكاليفًا نسبيًا عالية لمراقبة المنتجات والشهادة. تؤدي هذه التكاليف المرتفعة لرفع الأسعار، بالإضافة إلى الزيادة الموسمية في الطلب على الخضروات على وجه الخصوص مقارنة بالعرض. على الرغم من توفر الواردات، يفضل المستهلكون اليونانيون المنتجات العضوية اليونانية، مما يزيد الأسعار أكثر.

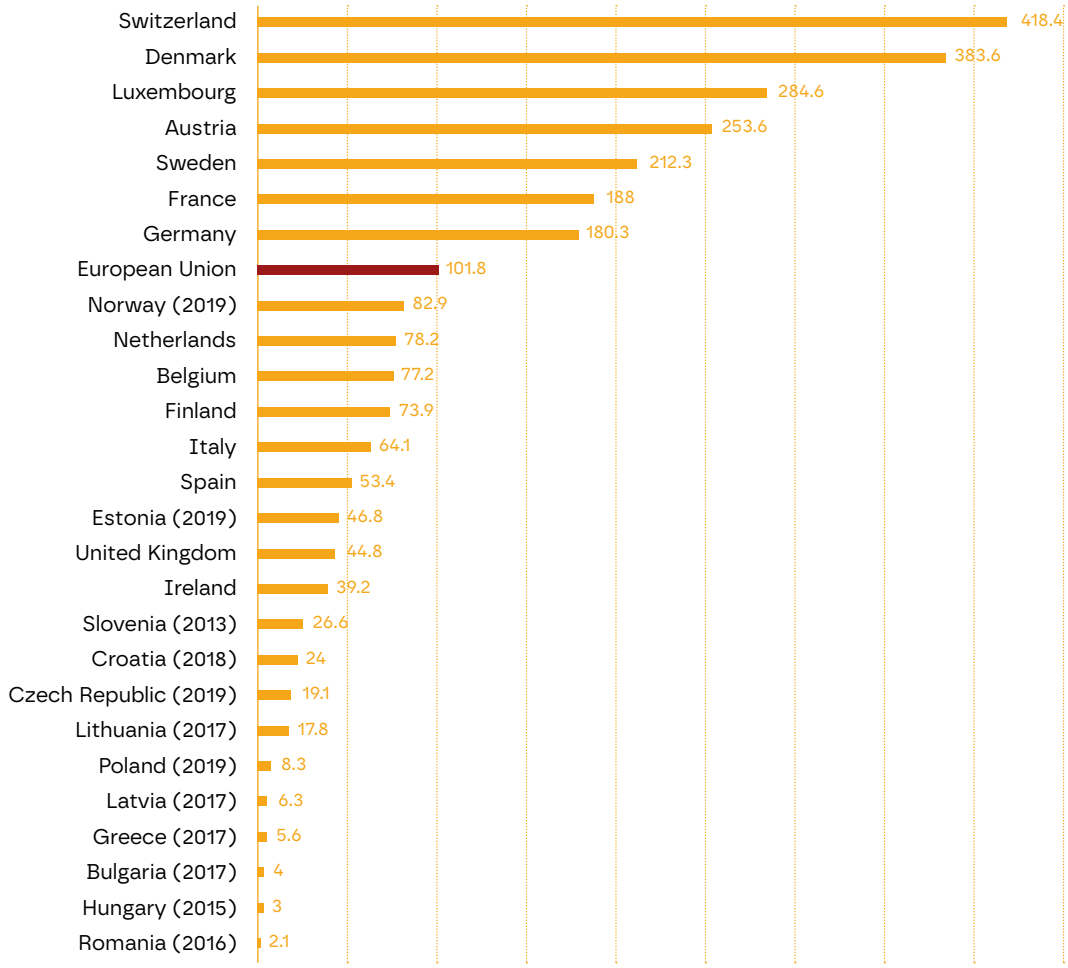

الشكل 24: الإنفاق للفرد على الأطعمة العضوية في بعض البلدان المختارة في أوروبا في عام 2020 (باليورو)

وقد أوصت المفوضية الأوروبية بأن يهدف الخطة الاستراتيجية للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) في اليونان إلى زيادة مساحة الأراضي المخصصة للزراعة العضوية بهدف المساهمة في تحقيق الهدف الخاص بالزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي للصفقة الخضراء. وتشير المفوضية إلى تحقيق ذلك من خلال تشجيع التحويل والحفاظ على الزراعة العضوية، خاصة في المناطق الجبلية والمناطق المحرومة حيث تتاح الفرص لإنتاج منتجات عالية الجودة، بالإضافة إلى معالجة الفجوات في مجال البحث والابتكار في الزراعة العضوية والزراعة ذات الأثر المنخفض.

وقد تم تحديد الهدف الوطني للزراعة العضوية في الخطة الاستراتيجية للCAP في اليونان عند ما يقرب من 15% بحلول عام 2030، مما يتطلب زيادة عن 10% الحالية من المساحة الزراعية الإجمالية. وتركز التدابير التي ستدعم هذه الزيادة في الCAP على تعزيز الزراعة العضوية وبرامج البيئة.

وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير دعم CAP للتدخلات مثل التدريب والمشورة والابتكار وجماعات المنتجين وبرامج الجودة في الزراعة العضوية لتحقيق الهدف الوطني لزراعة 15% من المساحة في اليونان بحلول عام 2030. ومع ذلك، تتطلب تدابير إضافية لتحفيز الطلب على المنتجات العضوية، بما في ذلك معدل ضريبة القيمة المضافة (VAT) المنخفض، واستخدام العقود العامة، والترويج، وأنشطة التوعية العامة. وهذه العوامل تؤكد على الحاجة الملحة لتطوير "أول خطة عمل عضوية لليونان بحلول عام 2030" مع استراتيجيات شاملة وطموحة للتعامل مع الطلب والإنتاج والتصنيع والترويج للزراعة العضوية.

(44) Source: Statista

تونس

Raja Benzarti

.1 إحصائيات حول الأراضي العضوية والمشغلين والسوق

بيانات مبيعات التجزئة والتجارة الدولية

المعلومات الموجزة في هذا الفقرة تقدم لمحة أولية عن الزراعة العضوية في تونس لعام 2020، مع بعض التوقعات لعام 2021. سيتم إضافة مزيد من البيانات الشاملة عند توافرها. على وجه التحديد، من المتوقع أن يشغل قطاع الزراعة العضوية 335,000 هكتارًا من الأراضي المزروعة ويضم 7218 مشغلاً في عام 2020، مما يعكس زيادة بلغت 52,136 هكتارًا في استخدام الأراضي وزيادة بنسبة 0.38% في عدد المشغلين مقارنة بعام 2019.

Organic area (in ha)	Evolution vs. 2016	Share of UAA under organic farming	Number of organic farms	Evolution / 2016	Average organic area per certified farm	Classification area	Classification share of UAA under organic farming	Ranking of the number of expl.
297,137	69.25%	3.00%	7,236	112,82%	42	23	42	41

جدول 20: وصف قطاع الزراعة العضوية في تونس

الحوافز

- ✓ دعم بنسبة 50٪ لتكلفة المواد والمعدات والأدوات المتعلقة بالزراعة العضوية (من الوكالة التونسية للتصدير والاستثمار الفلاحي).
- ✓ دعم بنسبة 70٪ لتكاليف التفتيش والشهادة للزراعة العضوية لمدة 5 سنوات (من الهيئة الجهوية للتنمية الفلاحية).
- إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على بعض المداخل المحددة للزراعة العضوية (من المديرية العامة للزراعة البيئية).
- ✓ تخفيض بنسبة 50٪ في تكلفة التحليل والتسجيل واختبار المداخل المحددة للزراعة العضوية (من المديرية العامة للمراقبة
- ✓ الجودة والمراقبة البيئية للمنتجات الزراعية).

على مدى العقدين الماضيين، تم تحقيق تقدم كبير في قطاع الزراعة العضوية، من خلال إنشاء منظمة مؤسسية تغطي جميع جوانب سلسلة التوريد. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز نظام التحكم والاعتماد، مما أدى إلى زيادة ملحوظة تصل إلى 20 مرة في المساحة العضوية وزيادة بنسبة 24 مرة في عدد أصحاب المصلحة منذ عام 2001 حتى عام 2020.

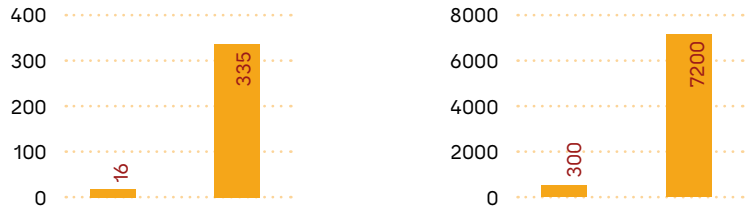

الأرقام 35-36: المساحات العضوية (ألف هكتار) وعدد أصحاب المصلحة 2001-2020

بفضل التدابير الداعمة التي قدمتها الدولة وزيادة الطلب الدولي، شهد قطاع الزراعة العضوية نموًا سريعًا في السنوات الأخيرة. حتى عام 2020، امتدت الزراعة العضوية على أكثر من 333,000 هكتار، مما جعل تونس الزعيمة العالمية في مناطق زراعة الزيتون العضوي المعتمدة وأكبر منتج في أفريقيا من حيث المساحات العضوية المعتمدة وكمية المنتجات العضوية المصدّرة. بإنتاج يفوق 550,000 طن ويشمل أكثر من 450 منتج عضوي، بما في ذلك المنتجات الرائدة مثل زيت الزيتون والتمور، جذب هذا القطاع 7,218 مشغلًا (منتجين، ومعالجين، ومصدّرين). وهذا يمثل زيادة بمقدار عشرة أضعاف من عام 2010 إلى عام 2020 (انظر الشكل 38). وقد تسهل هذا التطور من خلال منظمة مؤسسية تغطي جميع الروابط في القطاع ونظام مراقبة وشهادة تم تعزيزه.

(45) Sources: FIBL/IFOAM and various European sources 2020

.2
المحاصيل العضوية

أكثر من 80٪ من إجمالي المساحة العضوية في تونس مخصصة لثلاثة أنواع رئيسية من المحاصيل، وهي أشجار الزيتون (256,173 هكتار)، والغابات (37,825 هكتار)، ونخيل التمور (3,044 هكتار). يعتبر قطاع الزراعة العضوية في البلاد الثالث والعشرون عالميًا وأكبر منتج للزيتون العضوي، حيث تعتبر المساحات المعتمدة لزراعة الزيتون العضوي في تونس أكبر منها في أي مكان آخر في العالم. بالإضافة إلى ذلك، تونس تحتل المركز الأول في إفريقيا من حيث المساحات المعتمدة والمنتجات العضوية المصدرة. في عام 2020، غطت المساحة الزراعية العضوية في تونس 3٪ من إجمالي المساحة الزراعية في البلاد، مما يعكس نموًا وأهمية القطاع العضوي في البلاد.

لمساحة المزروعة والإنتاج	المساحة المحولة بالكامل (هكتار)	المساحة البيولوجية (المجموع [هكتار])
الأراضي الزراعية والمحاصيل (باستثناء الزراعة المائية وجمع النباتات البرية والنحل)	297,137	297,137
الحبوب لإنتاج الحبوب (بما في ذلك البذور)	1,185	1,185
القمح (بدون تفاصيل)	1,082	1,082
الشوفان	103	103
المحاصيل الصناعية	19,153	19,153
المحاصيل الزراعية المتعددة الأغراض	19,153	19,153
الخضروات الطازجة	2,183	2,183
محاصيل زراعية أخرى	25,0953	25,0953
المحاصيل الدائمة	2,687,243	2,687,243
فواكه من المناطق المعتدلة مناخيًا	34,773	34,773
حمضيات	1,673	1,673
فواكه من مناطق المناخ الاستوائي والمداري	52,683	52,683
التمور	30,443	30,443
التين	5,153	5,153
فواكه استوائية ومدارية أخرى	17,093	17,093
اللوز	16,043	16,043
الفستق	1,203	1,203
الزيتون	2,561,733	2,561,733
النباتات الطبية والعطرية الدائمة (توابل)	19,153	19,153
الغابات	378,253	378,253

جدول 21: المساحة المزروعة والإنتاج العضوي (عام 2020)

تقدم البيانات نظرة عامة على قطاع الزراعة العضوية في تونس للعامين 2020 و 2021. في عام 2020، تم تقدير الحجم الإجمالي للمنتجات العضوية بنحو 950,000 طن. وقد انخفضت مساحات الزراعة العضوية في عام 2021 بمقدار 17,000 هكتار مقارنة بعام 2020، مما سجل انخفاضًا نسبته 5%، ومع ذلك، هناك زيادة بنسبة 2% في مساحة أشجار الزيتون و8.5% في مساحة الغابات. تحتل تونس المرتبة 28 في العالم في مجال الزراعة العضوية وتحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث مساحات زراعة الزيتون وكذلك الأولى في إفريقيا من حيث المساحات المعتمدة والمنتجات المصدرة. يظهر توزيع المناطق العضوية حسب المحافظة في عام

(46) Sources: FIBL/IFOAM and various European sources

2021 أن 82% من المناطق العضوية محتلة بأشجار الزيتون، و14.4% من قبل الغابات، و3.6% من قبل المحاصيل الفاكهية الدائمة. أكثر من 61.37% من المساحات العضوية موجودة في ثلاث محافظات: المهدية (25.36%)، صفاقس (20.11%)، والقيروان (15.9%). زادت مساحات زراعة الزيتون في عام 2021 أكثر من عام 2020. تختلف ديناميات تطور المساحات العضوية من محافظة إلى أخرى مقارنة بعام 2020.

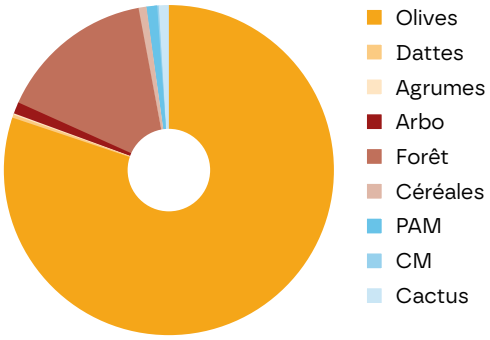

الشكل 41: توزيع المساحات الزراعية العضوية حسب الأصناف (2021)

المنتجات	المساحة	% المساحة الزراعية العضوية الإجمالية
زيتون	260,409	82
غابات	41,367	14.45
تمور	3,022	0.1
حمضيات	180	0.051
زراعة الأشجار	3,556	1.171
حبوب	1,133	0.35
محاصيل صناعية	1,789	0.56
صبار	1,595	0.5
أراضٍ متروكة ومراعي	4,565	1.43
زراعة الخضروات	201	0.063
الإجمالي	317,817	100

جدول 21: توزيع المساحات الزراعية حسب الأصناف - العام 2021

إذا نظرنا إلى توزيع المساحات العضوية من الناحية الجغرافية بناءً على البيانات المتاحة، نجد أنه في عام 2021، احتلت أشجار الزيتون ما يقرب من 82٪ من المساحة الإجمالية، وتركزت أساساً في محافظات المهدية وصفاقس والقيروان. تأتي الغابات في المرتبة الثانية بنسبة 14.45٪ من المساحة، تليها الزراعة التي تمثل 1.11٪ من المساحة وتشمل محاصيل مثل اللوز والفستق والتين والرمان. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المنتجات التي تحتل أقل من 1٪ من المساحة نخيل التمور والنباتات الطبية والعطرية والزراعة الجارية والصوب المزروعة والمشمسة والتي يمكن ترجمتها على أنها زراعة الحديقة والصوب المزروعة والمشمسة. ومن الجدير بالذكر أن زراعة الزيتون تهيمن على هذه المناطق، حيث تشغل 70٪ من المساحة الإجمالية. وعلاوة على ذلك، تُعَدُّ زراعة التمور العضوية خيارا استراتيجيا نظرًا لإمكانية تحويلها بسهولة إلى زراعة عضوية، والطلب الكبير عليها في السوق العالمية، وإمكانية تحقيق فرصة موقف حرج لتونس. والمعرفة والخبرة في تصدير هذه المحاصيل أيضا مزايا مهمة للبلد. وفيما تظل مساحة محاصيل الحديقة المحدودة بسبب قيود الطلب المحلي والاهتمام الأخير من قبل المستهلكين التونسيين، ونقص القنوات المنظمة للتوزيع، فإن العاملين في هذا المجال حققوا تقدما كبيرًا من خلال تأمين أسواق تصدير متخصصة للخضروات العضوية، وخصوصاً في مجال المحاصيل الجيوحرارية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الزراعة في هذا القطاع تعتبر بمراحل أكثر تحديًا من حيث اتقان تقنيات الزراعة العضوية (سامية معمر 2022).

ومع ذلك، عقب الأحداث التي وقعت في البلاد في عام 2011، انخفضت المساحة الإجمالية للزراعة العضوية إلى حوالي 245,000 هكتارًا. ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى وقف برنامج التصديق العضوي للغابات من قبل المديرية العامة للغابات، بالإضافة إلى توقف برنامج الزراعة العضوية للمزارع تحت إشراف مكتب الأراضي الدولية. وقد تم تسجيل مساحة مخصصة للغابات والمراعي العضوية بنحو 115,000 هكتار، بينما غطت أشجار الزيتون العضوية 119,000 هكتارًا، ممثلة 81٪ من الهدف المحدد لعام 2016.

(47) Sources: FIBL/IFOAM and various European sources

3.
المشغلين العضويين

قطاع الزراعة العضوية في تونس شهد اتجاهًا إيجابيًا في عام 2021، حيث ازداد عدد الجهات العاملة النشطة بنسبة 3٪ مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 7,418 جهة عاملة. يُذكر أن عدد منتجي الزراعة العضوية ارتفع بنسبة 5.5٪ في عام 2021، مما يشير إلى ازدياد الاهتمام بالزراعة العضوية. بالإضافة إلى ذلك، شهد القطاع دمج 35 جهة عاملة جديدة في فئة التصدير، مما يُظهر إمكانية المنتجات العضوية التونسية في السوق العالمية.

فيما شهدت فئة معالجي المنتجات انخفاضًا طفيفًا في عام 2021، إلا أن تقدير القيمة الإجمالية للمنتجات العضوية في ارتفاع، مما يشير إلى زيادة الطلب على الجهات العاملة المتخصصة والمستقلة في القطاع.

الجهات المسجلة	عدد الجهات عام 2021
المنتجون	6,800
المحولون	424
المصدرون	194
المجموع	7,418

جدول 22: التوزيع حسب نوع الجهة العاملة - عام 2021

بناءً على البيانات، في عام 2021، كانت محافظتا المهدية والقيروان تحتلان المرتبة الأولى من حيث عدد المشغلين في الزراعة العضوية، حيث بلغت نسبتهما 33.4% و19.4% على التوالي، مما يشكل ما يقرب من 53% من إجمالي المشغلين. يجدر بالذكر أن عدد المشغلين في المهدية قد ارتفع بنسبة 24% مقارنة بعام 2020. بالإضافة إلى ذلك، شهدت العديد من المحافظات الأخرى نموًا كبيرًا في عدد المشغلين في الزراعة العضوية مقارنة بالعام السابق، مثل قابس بزيادة قدرها 80%، وجندوبة بنسبة 70%، ومدنين بنسبة 67%. كما أن محافظتي باجة وقفصة حافظتا على معدل نمو مستقر يتراوح حوالي 30%.

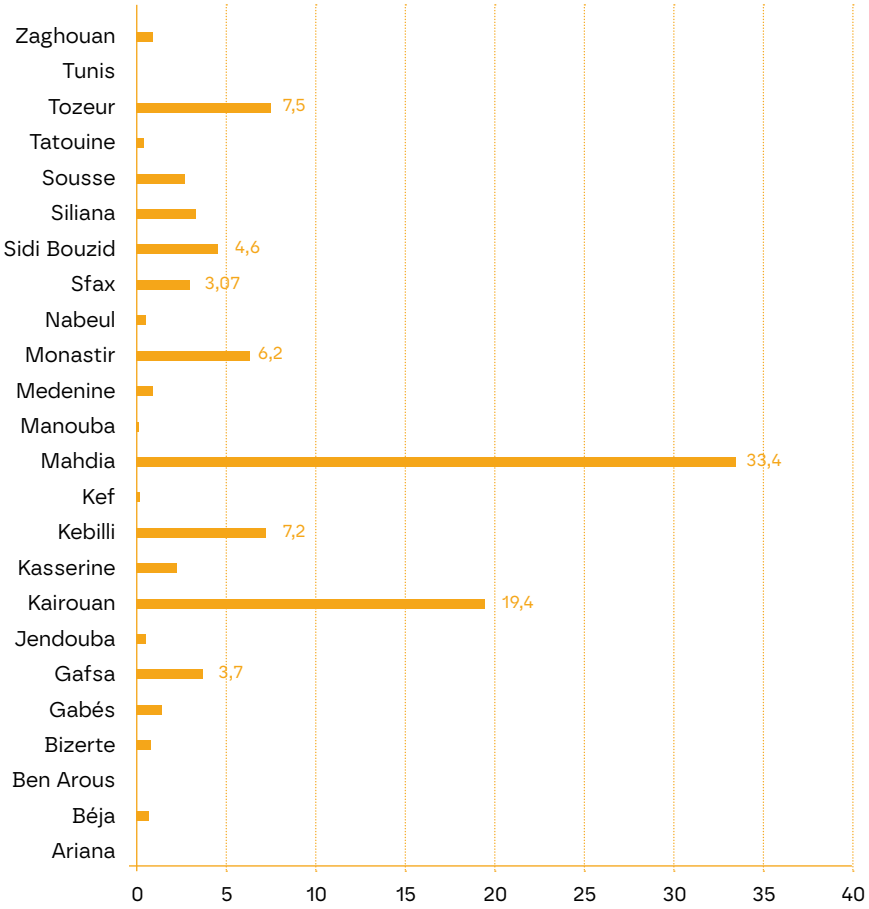

الشكل 42: توزيع المشغلين حسب المحافظة (2021)

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، شهد عدد الجهات العاملة في القطاع العضوي في تونس زيادة كبيرة، حيث ارتفع من حوالي 311 في عام 2005 إلى حوالي 7,190 في عام 2020، ممثلة المنتجين والمصنعين والمصدرين. على الرغم من انخفاض مساحة الأراضي في البلاد بعد أحداث عام 2011، إلا أن عدد الجهات العاملة في القطاع استمر في التوسع. يمكن أن يعزى هذا النمو إلى سلسلة من التحفيزات والتدابير الدعم التي تنفذها الحكومة التونسية لتشجيع الاستثمار في الزراعة العضوية. بين عامي 2001 و 2020، زاد عدد أصحاب المصلحة بمقدار 24 مرة ملحوظة، مما يبرز التقدم الكبير الذي حققه القطاع العضوي في تونس.

.4 الماشية والأحياء المائية العضوية

وزارة الزراعة والموارد الهيدروليكية والصيد في تونس قد وضعت معايير ولوائح لإنتاج الماشية والأحياء المائية العضوية من خلال مرسوم صادر في 9 يوليو 2005. ومع ذلك، يظل قطاع إنتاج الماشية والأحياء المائية العضوية في تونس متواضعًا وقائمًا على نطاق ضيق فقط، مع وجود عدد محدود من الماشية مثل الأغنام (87) والماعز (359) وعدد قليل من خلايا النحل (583)، وبعض الماشية والدواجن العضوية.

تقدم الكافي من المحاصيل العضوية، وبالتالي عدم دمج كافي من محاصيل العلف العضوي في دورة المحاصيل، هما العوائق الرئيسية أمام توسيع إنتاج الماشية العضوية في تونس. لمعالجة هذه المسألة، تم اتخاذ مبادرة كبيرة من خلال مشروع DGAB BIOREST""، الذي يديره الفاو وتمويله من التعاون السويسري. سيكرس هذا المشروع تركيزاً خاصًا على تعزيز قطاع الماشية العضوية، ابتداءً من عام 2022.

عدد الماشية	الماشية المذبوحة [رؤوس]	متوسط عدد الماشية [رؤوس]	الأغنام [رؤوس]
الأغنام	0	0	87.0
الماعز	0	0	359.0
النحل وعدد الخلايا			583.0

جدول 23: عدد الماشية العضوية

الزراعة البحرية العضوية في تونس محدودة حاليًا إلى زراعة السبيرولينا. تمت مبادرة مشروع مثل هذا لأول مرة في عام 2014 في منطقة سيدي بوزيد، الموجودة في الجزء الوسطى من البلاد. حاليًا، هناك ستة مشاريع مشتركة تعنى بتربية ومعالجة السبيرولينا.

.5 واردات المنتجات العضوية من البلدان الثالثة

في تونس، استمر استيراد المنتجات العضوية في حدود محدودة وغير متطورة، حيث يتكون أساسًا من بعض المدخلات مثل الخلايا النحلية والمساعدين والمنتجات الفيتوسانية المصرح باستخدامها في الزراعة العضوية. على الرغم من عدم وجود كود جمركي خاص بالمنتجات العضوية، استفاد عدد محدود من المشغلين في القطاع من إعفاء الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المدخلات العضوية المحددة، وهو امتياز يمنحه الجهة المختصة، المديرية العامة للزراعة البيئية (DGAB). في عام 2021، استفادت فقط 23 شركة من هذا الامتياز الضريبي لاستيراد المدخلات العضوية، حيث بلغت الكميات الإجمالية 300 طن من المدخلات و 9000 من الخلايا النحلية والمساعدين، ومنتجات متنوعة أخرى مثل زجاجات المنتجات الفيتوسانية. ونتيجة لذلك، لا تشير الإحصائيات الرسمية من وزارة التجارة إلى استيراد أي منتجات عضوية إلى البلاد.

.6
صادرات المنتجات العضوية من تونس

من الجدير بالذكر أن غالبية المنتجات العضوية المنتجة في تونس تتم صادرتها، مما يجعل البلاد الرائدة في تصدير المنتجات العضوية في إفريقيا. وتشمل أهم المنتجات العضوية المصدرة من تونس زيت الزيتون والتمور. وتعد فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة أهم وجهات صادرات المنتجات العضوية التونسية.

	قيمة الصادرات (مليون دينار)	المنتجات العضوية	الإجمالي	نسبة الصادرات العضوية/ الإجمالي من المنتجات المصدرة
زيت الزيتون	605	2,299.7	26,31%	
التمور	91	732.4	12,42%	
أخرى	16	552.5	2,90%	
المجموع	**712**	**3,584.6**	**19.8%**	

الجدول 25: صادرات المنتجات العضوية حسب القيمة في عام 2020

	الكمية المصدرة (1000 طن)	المنتجات العضوية	الإجمالي	نسبة الصادرات العضوية/ الإجمالي من المنتجات المصدرة
زيت الزيتون	73	386.9	18.87%	
التمور	11,3	109.2	10.35%	
أخرى	1,213	55.7	2.18%	
المجموع	**85,513**	**551.8**	**15.5%**	

الجدول 24: صادرات المنتجات العضوية حسب الكمية لعام *2020*

إجمالي حجم صادرات تونس من المنتجات العضوية، والتي تشمل كل من المنتجات الأولية والمصنعة، هو 85,000 طنًا، بقيمة إجمالية تبلغ 216 مليون يورو. في عام 2020، شهدنا زيادة بنسبة 46% في وحدات التحضير مقارنة بالعام السابق. وكان معظم صادرات المنتجات العضوية هو زيت الزيتون العضوي، الذي بلغ 79% من إجمالي الكميات العضوية، تليها التمور العضوية التي بلغت 17.3%. أما النسبة المتبقية من 3.7% فكانت مكونة من منتجات عضوية متنوعة. تم تصدير المنتجات العضوية التونسية إلى 39 دولة عبر خمس قارات، حيث كانت فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة هي الوجهات الرئيسية.

.7
السوق المحلي

يتركز تطور قطاع الزراعة العضوية في تونس بحلول عام 2025 على الانفتاح على السوق المحلي، نظرًا للطلب المتزايد من قبل المستهلكين الذين يدركون ضرورة حماية صحتهم والبيئة. لقد تعززت هذه الاتجاهات بواسطة جائحة كوفيد-19. من أجل تلبية احتياجات السوق المحلي، يجب زيادة إمدادات الفواكه والخضروات والحبوب ومنتجات الحيوانات العضوية. لذلك، قام الشركاء العامين والخاصين بتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات لدعم تطوير البذور المحلية للزراعة العضوية للخضروات والحبوب، والمداخل المصرح بها للزراعة العضوية، مثل سماد المزارع العضوي وأساليب مكافحة الآفات النباتية والأسمدة. علاوة على ذلك، يتم إطلاق برنامج تدريب سنوي لتعزيز قدرة المشغلين على تقنيات الزراعة لأكثر من 20 قطاعًا من قطاعات النباتات والحيوانات والغابات العضوية.

من أجل التكيف مع هذا الطلب المحلي، يجب إنشاء قنوات توزيع مناسبة، ويجب تنظيم السوق الناشئ. على الرغم من أن عدد متاجر المنتجات العضوية والطبيعية قد نما بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أنها تمركزت أساسًا في المدن الكبيرة، وتقدم أرفقًا مخصصة في السوبرماركت إلى حد ما. لذلك، يجب إقامة عقود زراعية بين منافذ البيع والمزارعين العضويين، ويجب تخطيط الإنتاج وفقًا للطلب. يجب استكشاف وسائل بيع جديدة مثل مبيعات الإنترنت والسلال الأسبوعية والشراء من المزرعة والدوائر القصيرة لضمان حجم وجودة وتوافر وأسعار تنافسية للمنتجات العضوية للمستهلكين المحليين.

(48) Produits du terroir.
(49) Source: DGAB

سيتم توجيه برنامج الترويج أكثر نحو السوق المحلي، مع التركيز على حملات التوعية حول فوائد وأساليب إنتاج المنتجات العضوية للمستهلكين المحليين.

كما سيتم بدء إدراج المنتجات العضوية في مقاصف المستشفيات والعيادات، بالأساس للمرضى الذين يعانون من السرطان وضعف المناعة والحساسيات والحساسيات للمواد الكيميائية. (سامية معمر 2022).

8. التشريع والدعم السياسي في تونس

تتميز تونس بأنها البلد الإفريقي الذي يقدم أكبر مستوى من الدعم الحكومي للزراعة العضوية. وقد ساهم إنشاء هياكل فنية وإدارية وداعمة في نمو القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ نظام دعم لمساعدة المستثمرين الجدد في الصناعة. وقد تمت مدمجة الزراعة العضوية في التدريب العام والبرامج الجامعية للمهندسين الزراعيين منذ أكثر من عقدين. وعلاوة على ذلك، تفتخر تونس بأنها موطن لأول مدرسة للفلاحين العضويين في العالم، تأسست في عام 2000.

أبرزت الاستراتيجية الوطنية (2005-2009) تطوير القطاع، خاصة في مجال الإنتاج والصادرات، واستكمال الإطار التنظيمي، مما أدى إلى التعرف المتبادل مع الاتحاد الأوروبي في عام 2009 والاتحاد السويسري في عام 2011.

في عام 2010، تأسست المديرية العامة للزراعة العضوية كسلطة مختصة في المجال، إلى جانب أقسام الزراعة العضوية ضمن اللجان الجهوية لتنمية الزراعة.

أدت الاستراتيجية الوطنية (2010-2015) إلى برامج دعم توعية وتدريب المشغلين وأصحاب المصلحة حول مبادئ وأسس القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق برنامج ترويجي للمنتجات العضوية التونسية، بما في ذلك إنشاء شعار ترويجي رسمي، إلى جانب العديد من الأنشطة مثل تنظيم الحدث الوطني السنوي "أسبوع العضويات" و"السوق العضوي" ومعارض مخصصة لتعزيز المنتجات العضوية مثل "معرض العضويات"، وغيرها الكثير.

فيما يتعلق بنظرة عامة تاريخية على الزراعة العضوية في تونس، فإنها كالتالي:

1984: بداية الزراعة العضوية من قبل عدد قليل من المنتجين الخاصين.

1997: بدء أعمال اللجنة الفنية للتفكير داخل وزارة الزراعة.

1999: صدور قانون الزراعة العضوية.

إنشاء اللجنة الوطنية للزراعة العضوية.

إنشاء المركز الفني للزراعة العضوية.

2001: إنشاء الإدارة الفرعية للزراعة العضوية ضمن وزارة الزراعة.

2006: إنشاء المركز الإقليمي للبحوث في البستنة والزراعة العضوية.

2010: إنشاء المديرية العامة للزراعة العضوية والمديريات الجهوية على مستوى المناطق الريفية.

القانون رقم 99-30 الصادر في 5 إبريل 1999 حول الزراعة العضوية ينطبق على المنتجات الزراعية الطبيعية أو المعالجة التي تحمل أو تقصد أن تحمل إشارات تشير إلى طريقة الإنتاج العضوي.

منذ عام 2010، تعتبر المديرية العامة للزراعة العضوية (DGAB)، التي تتبع وزارة الزراعة والموارد المائية والصيد، السلطة المختصة لقطاع الزراعة العضوية في تونس.

بالإضافة إلى مهامها في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية والمفاهيم التشغيلية لتطوير الزراعة العضوية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيم والعلاقات التعاقدية، وضمان التعاون الدولي للقطاع العضوي، تقوم المديرية بما يلي:

- وضع وتنفيذ برامج التوسيع والتوجيه والتدريب ومتابعتها.
- وضع وتنفيذ خطة الترويج للمنتجات العضوية.
- تعزيز قنوات التسويق.
- مراقبة وتدقيق الهيئات المعنية بالرقابة والتوثيق.
- المسؤولية عن الرقابة والتتبع.
- إدارة نظام الرقابة الرسمية للقطاع العضوي.
- إدارة منح وإدارة العلامة العضوية.

في تونس، يمكن تتبع الاعتراف الرسمي بالزراعة العضوية إلى صدور القانون رقم 30 في 5 إبريل 1999. هذا القانون قدم مجموعة من الحوافز والتدابير الدعم بهدف إنشاء نموذج تونسي للزراعة العضوية بإدارة منظمة.

كمية الصادرات بلغت 85.5 ألف طن بقيمة تزيد عن 220 مليون يورو.

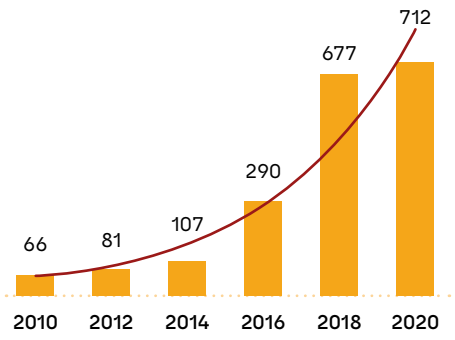

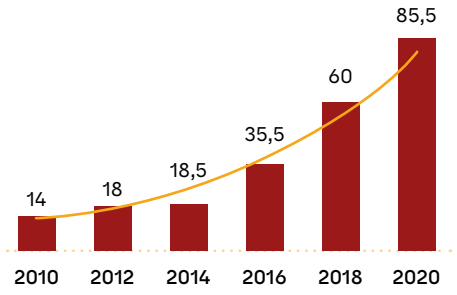

الصور رقم 38 و 39: قيمة الصادرات (بالمليون دينار تونسي) وكمية الصادرات (بالآلاف)

تتمثل مكانة تونس في مجال الزراعة العضوية في ما يلي:

- أول دولة عربية وإفريقية أنشأت لوائح لقطاع العضويات (1999)
- أول وحيدة في العالم العربي وإفريقيا التي حصلت على المعادلة والاعتراف المتبادل مع الاتحاد الأوروبي (2009) وسويسرا (2011) والمملكة المتحدة (2020)
- المركز الأول في العالم من حيث المساحة المخصصة لزراعة الزيتون العضوي منذ عام 2018
- المركز الأول في إفريقيا من حيث المساحة المخصصة للزراعة العضوية ومن حيث الصادرات
- أول مدرسة للفلاحين العضويين في العالم

على مدى العقد الأخير، ارتفعت قيمة صادرات المنتجات العضوية التونسية بستة أضعاف، مما يظهر تنافسية المنتجات العضوية التونسية على السوق العالمي. حيث بلغت الصادرات أكثر من 45 وجهة في عام 2020، وكان إجمالي قيمة الصادرات تقريبًا 220 مليون يورو. يمكن أن يُرجع هذا الإنجاز إلى سياسة مبنية على إطار تنظيمي معترف به يعادل المعايير الدولية، ونظام صارم للرقابة والشهادة يديره خمس جهات اعتماد معترف بها من قبل وزارة الفلاحة. نتيجة لذلك، اعترفت تونس من قبل الاتحاد الأوروبي في عام 2009، وسويسرا في عام 2011، والمملكة المتحدة في عام 2020 بنظامها للزراعة العضوية.

تُجرى حاليًا جهود لتأمين الاعتراف الجديد لمصدري المنتجات العضوية التونسية في أسواق عالية الإمكانات، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والصين. بالإضافة إلى ذلك، تُطوَّر سياسات تجارية وتسويق مخصصة لاستيعاب فئات المنتجات العضوية المتنوعة. حاليًا، تُصدَّر ما يُقرب من 80% من المنتجات العضوية التونسية إلى أكثر من 45 وجهة عالمية، مع وجود صادرات إلى جميع القارات تشمل أكثر من 60 منتجًا مختلفًا.

قامت تونس باستثمارات كبيرة في تطوير الزراعة العضوية، وأصبحت الآن موردًا رئيسيًا للمنتجات العضوية لأوروبا. في عام 2020، جاء تقريبًا كل زيت زيتون عضوي مستورد إلى الاتحاد الأوروبي من تونس. من ناحية أخرى، تحتل تونس المركز 23 عالميًا في قطاع الزراعة العضوية، وهي الأولى في العالم من حيث مناطق زراعة الزيتون. علاوةً على ذلك، تحتل تونس المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحات المعتمدة والمنتجات المصدرة.

9. التشريع والدعم السياسي في تونس

قطاع الزراعة العضوية في تونس قد أظهر نموًا مستدامًا بين عامي 2005 و2010، حيث بلغ إجمالي المساحة العضوية أكثر من 400,000 هكتار بحلول عام 2010، مما شكل 81٪ من الهدف المحدد لعام 2016. ومع ذلك، شهدت الفترة من عام 2012 إلى عام 2016 بعض الاضطرابات في نمو القطاع من حيث مساحة الأراضي، ولكن تم ملاحظة توسع واضح في عدد المشغلين. ومنذ عام 2016، هناك تطور ملحوظ في تطوير القطاع حتى نهاية عام 2017. ومع ذلك، شهد هذا التقدم تراجعًا طفيفًا بسبب العوامل المناخية ونقص الأمطار بشكل رئيسي، مما أدى إلى استقرار طفيف في القطاع خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

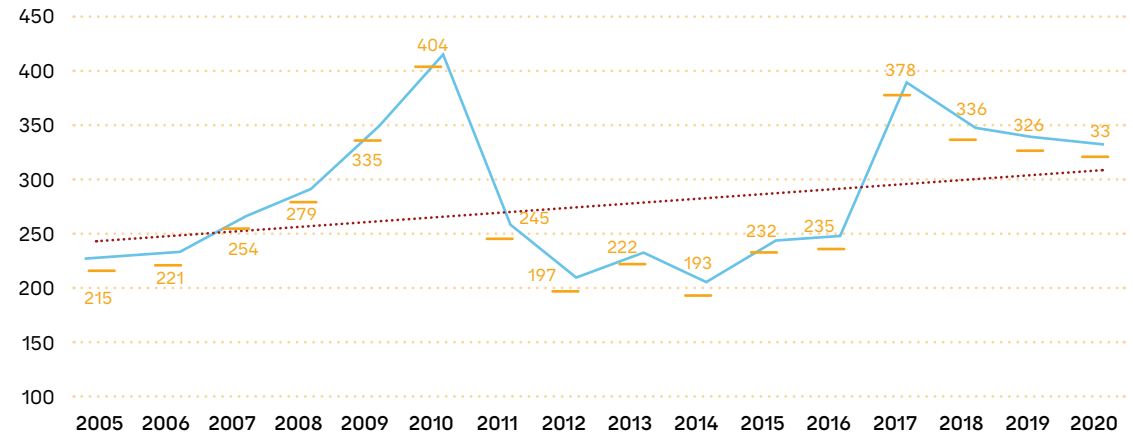

صورة رقم 43: تطور المساحة العضوية في تونس (2005-2020)

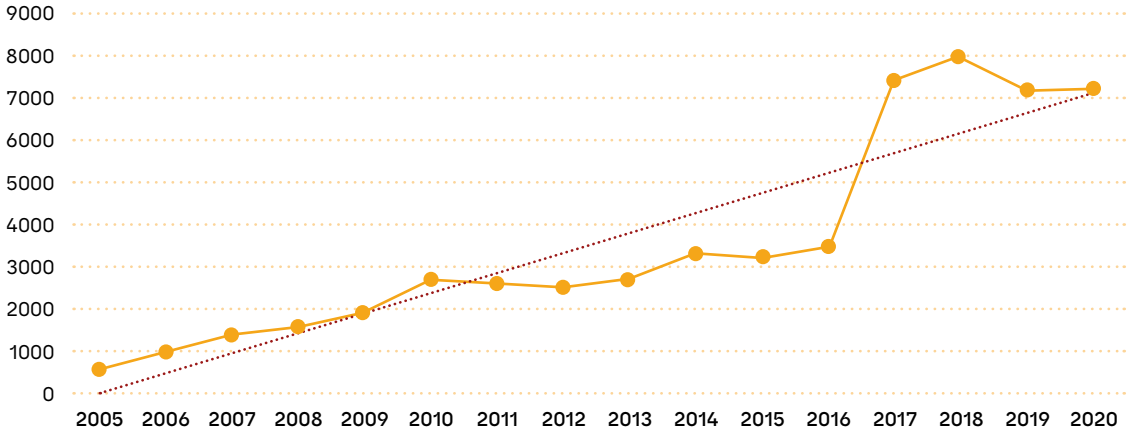

صورة رقم 44: تطور عدد المشغلين العضويين في تونس (2005 – 2020)

كما ذكر سابقًا، شهدت تونس نموًا ملحوظًا في صادرات المنتجات العضوية، حيث ارتفعت من 2.6 مليون طن متري في عام 2005 إلى أكثر من 48 مليون طن متري في عام 2015. وعلى الرغم من وجود انكماش طفيف في الفترة من 2016 إلى 2017، إلا أن صادرات المنتجات العضوية زادت بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث وصلت إلى 85.5 مليون طن متري في عام 2020. وبين عامي 2012 و2015، شهدت صادرات المنتجات العضوية التونسية معدل نمو سنوي ملحوظ بلغ 32٪.

تتكون صادرات تونس من المنتجات العضوية بشكل أساسي من زيت الزيتون العضوي والتمور ومنتجات متنوعة أخرى تضم أكثر من 60 نوعًا مختلفًا، تمثل 3.74٪ من إجمالي الكميات العضوية المصدرة. وتتجه هذه الصادرات في المقام الأول إلى فرنسا، تليها إيطاليا والولايات المتحدة. وتصدر حوالي 81٪ من منتجات تونس العضوية إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل 15.1٪ من السوق العضوي الأوروبي، بينما تصدر حوالي 18٪ من المنتجات العضوية التونسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثل 13.1٪ من السوق العضوي الأمريكي.

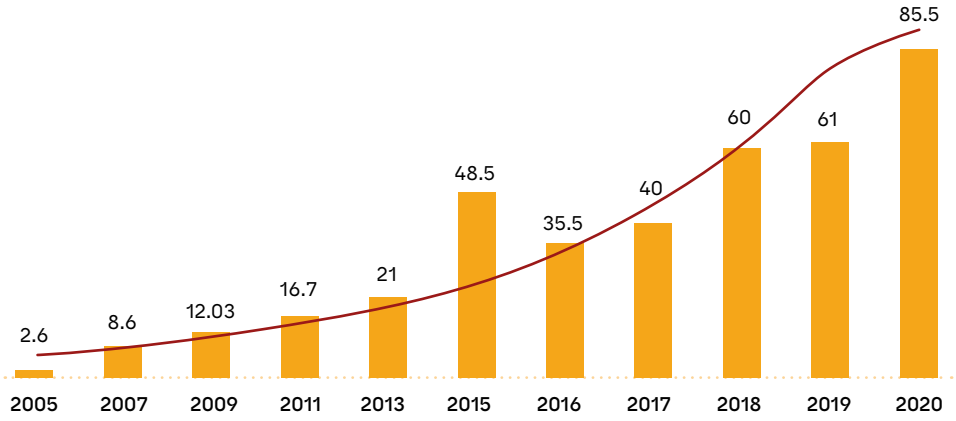

الشكل 45: تطور صادرات الكمية (2005- 2020)

الإيرادات المتولدة من منتجات تونس العضوية قد أظهرت نموًا ملحوظًا على مر السنين. بدءًا من مبلغ متواضع قدره 4 مليون يورو في عام 2005، زادت الإيرادات بثبات لتصل إلى أكثر من 120 مليون يورو في عام 2015، واستمر نموها الملحوظ لتتجاوز 220 مليون يورو في عام 2020. ولاحظ أن زيت الزيتون العضوي قد ساهم بشكل كبير في هذا النمو، حيث بلغت نسبته 81% من إجمالي الصادرات في عام 2015. ومن أجل الحفاظ على هذا النمو، تم تضمين برنامج خاص في استراتيجية تنمية الزراعة العضوية التونسية حتى عام 2025. يهدف البرنامج إلى دعم صادرات المنتجات العضوية التونسية إلى الأسواق العالمية، وإجراء دراسات الأسواق المستهدفة، وتأمين الاعتراف المتبادل للصادرات.

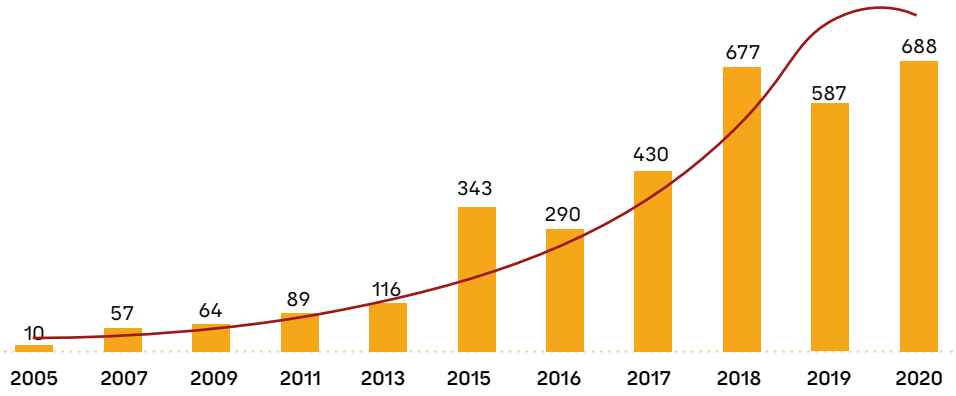

شكل 46: تطور التصدير في الكمية (2005- 2022)

(50) (51) Source: DGAB-S. Maamer

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

ORGANIC ECOSYSTEM

تنظيم سلاسل القيم

Mara Semeraro, Simona Giordano

تماشياً مع التحليل الذي أجريناه في هذا الوثيقة، وبناءً على الموضوعات المذكورة أعلاه، يمكننا توجيه التوصيات النهائية التالية لمستقبل القطاع العضوي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تهدف هذه التوصيات إلى أن تكون نقطة انطلاق لمزيد من التفكير والتطوير بشأن هذه المسألة.

1. الأراضي العضوية والمحاصيل وأساليب الإنتاج العضوي

- تعزيز نمو القطاع العضوي من خلال دعم فعال للمشغلين المهتمين.
- الاستفادة من تضاريس البلاد لتنفيذ الزراعة العضوية وتربية الماشية العضوية.
- تطبيق مبدأ الزراعة العضوية التجددية على جميع المستويات، بدءًا من القطاع الأساسي حتى مراحل معالجتها.
- استغلال أصناف جديدة في الزراعة وسلالات جديدة في تربية الماشية العضوية لإنتاج منتجات عضوية مبتكرة.

2. أنظمة الشهادة والرقابة

- تبسيط نظام التحكم والشهادة للمنتجات العضوية من حيث العمليات البيروقراطية.
- خفض تكلفة دعم المنتجين والشركات الفردية المتعلقة بشهاداتهم.
- إنشاء نظام دولي للشهادة يشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول غير الأعضاء.

3. التشريعات الوطنية

- توحيد التشريعات الوطنية مع التشريعات الاتحادية المتعلقة بالزراعة العضوية وتربية الحيوانات ومعالجة المنتجات والشهادات وتصدير المنتجات.
- منح ما يكفي من الوقت للمنتجين والمشغلين وشركاء التجارة للتكيف مع التشريعات الوطنية والاتحادية الجديدة.

4. رؤية عالمية للزراعة العضوية

- بناء على اتفاق الزراعة الأوروبي وخطة العمل الزراعي للتنمية المستدامة على الزراعة العضوية، بصورة ترسم النمو الأخضر للكوكب.
- تعزيز دور الشبكة العربية للزراعة العضوية لتنسيق خطط العمل على هذا المستوى.
- توفير حوافز مالية على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بتطوير وتعزيز الزراعة العضوية بهدف تحقيق الرؤية العالمية للتنمية المستدامة الخضراء.
- تمكين مالي لجميع فئات الموارد البشرية وجميع المناطق الترابية على وجه الكوكب لتحقيق التنمية المتوازنة والملائمة للرؤية العالمية.

5. السوق

- خلق ظروف مواتية في أسواق الاتحاد الأوروبي لزيادة صادرات المنتجات العضوية.
- خلق ظروف لتنفيذ سياسات الدعم والتنمية الوطنية أو الدولية لقطاع السوق العضوي بهدف تصدير المنتجات العضوية.
- زيادة المنافسة على المدى الطويل من البلدان الثالثة ذات التكلفة المنخفضة التي تسعى لتطوير إنتاجها العضوي بهدف زيادة صادراتها.
- إتاحة الفرصة لتطوير السوق المحلي نتيجة انخراط منخفض جدًا للمنتجات العضوية في استهلاك الطعام الإجمالي، والذي يعد واحدًا من أدنى مستوياته في أوروبا.

6. تنظيم سلاسل القيم

- تحويل المدخلات إلى منتجات أو خدمات.
- التفاعل مع العملاء - الأنشطة الرئيسية.
- استقلالية الأنشطة - تتابع وتزامن.
- علاقات الترابط - تتابع وتوازي.
- ميزة تنافسية.
- الأرخص أفضل خدمة عملاء.
- الهيكل التنظيمي - سلاسل مترابطة وشبكات مترابطة.

7. البحث والابتكار

- نقترح أن تزيد المفوضية الأوروبية تخصيص الأموال لأعمال البحث والابتكار في مجال الزراعة والغابات والمناطق الريفية، وتحديدًا فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالإنتاج العضوي. يجب تخصيص الحد الأدنى للميزانية بنسبة 30٪ لهذا الغرض.
- يجب أيضًا على المفوضية الأوروبية تعزيز تنسيق البرامج الوطنية للبحث والابتكار المتعلقة بالأغذية العضوية وتوفير فرص جديدة للشراكات من خلال المهمة المقترحة في برنامج "هورايزون أوروبا" في مجال صحة التربة والأغذية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالزراعة البيئية وأنظمة الأغذية.
- علاوة على ذلك، يجب تعزيز نشر أعمال البحث والابتكار من خلال الشراكة الأوروبية للابتكار الزراعي ونظام المعرفة والابتكار الزراعي (AKIS) لتعزيز النمو الشامل للمنتجات العضوية في جميع الدول الأعضاء.

قائمة الاختصارات

AP	شريك مشارك (Associated Partner)
CA	السلطة المختصة (Competent Authority)
CB	تعاون عابر للحدود (Cross-Border)
CBC	مبادرة التعاون عبر الحدود (Cross-Border Cooperation Initiative)
CR	تقرير البلد (Country Report)
ENI	الأداة الأوروبية للجوار (European Neighbourhood Instrument)
ENI CBC	برنامج البحر الأبيض المتوسط للتعاون العابر للحدود (Mediterranean Sea Basin Programme "ENI CBC")
EU	الاتحاد الأوروبي (European Union)
EUPC	دولة شريكة أوروبية (European Partner Country)
FAO	منظمة الأغذية والزراعة (Food and Agriculture Organization)
MoA	وزارة الزراعة (Ministry of Agriculture)
MOAN	شبكة الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Mediterranean Organic Agriculture Network)
MPC	دولة شريكة من منطقة البحر الأبيض المتوسط (Mediterranean Partner Country)
MSME	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (Micro-Small and Medium Enterprise)
NR	تقرير وطني (National Report)
OE project	مشروع "البيئة العضوية" (ORGANIC ECOSYSTEM "Boosting cross border Organic Ecosystem (through enhancing agro-food alliances" project
PA	السلطة العامة (Public Authority)
PP	شريك المشروع (Project Partner)
SDGs	أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals)
SFS-MED	منصة أنظمة الأغذية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Sustainable Food Systems in the Mediterranean Region Platform)
UfM	الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (Union for the Mediterranean)
WP	حزمة العمل (Work Package)

REGIONE AUTÒNOMA DE SARDIGNA
REGIONE AUTONOMA DELLA SARDEGNA

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

ENI CBCMED
التعاون عبر الحدود
في البحر الأبيض المتوسط

ORGANIC ECOSYSTEM

الزراعة العضوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: آفاق وفرص

WITH THE COLLABORATION OF

الأردن
Ministry of Agriculture of Jordan
Organic Agriculture Division
JEPA (Jordan Exporters and Producers Association for Fruit and Vegetables)
Amman-Jordan

وزارة الزراعة
JEPA

لبنان
Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of Zahle and Bekaa
Saint Mikhael St. · Zahle · Bekaa · Lebanon
P.o. Box: 100 Zahle

CHAMBER OF COMMERCE INDUSTRY & AGRICULTURE ZAHLE & BEKKA

إيطاليا
CIHEAM - IAMB Mediterranean Agronomic Institute of Bari
Via Ceglie 9 Valenzano · Bari · Italy · 70010

CIHEAM BARI

اليونان
InnoPolis - Centre for Innovation and Culture
Platonos 33, Aigio, 25100, Greece

InnoPolis
Centre for Innovation and Culture

إسبانيا
Association of the Mediterranean Chambers of Commerce and Industry (ASCAME)
Ave. Diagonal, 452 Barcelona (Spain)

ascame

PDF

http://www.enicbcmed.eu/projects/organic-ecosystem

ORGANIC ECOSYSTEM

ORGANIC ECOSYSTEM in the Mediterranean region